المجلة الاجتماعية القومية

يصـــدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

من مواد العدد :

المصرى المعاصر : مقاربة أمبيريقية

الصحافة المصرية وفكرة انشاء جامعة مفتوحة

المجتمـع الأردنـى مـن خـلال أغـانيه

المـاديـة الجـدليـة

العنف فى الأسرة : حالة ضرب الزوجة فى مصر
(باللغة الانجليزية)



مؤتمرات

رسائل جامعية

عرض كتب

المجلد السادس والعشرون العدد الأول يناير ١٩٨٩

المجلة الاجتماعية القومية

يصـــدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك - القاهرة

رئيس التحـرير

دكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

دكتور عزت حجازى

قواعـد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .

٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية من المركز قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحتين .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العـدد والاشتراك

● ثمن العدد الواحد (فى مصر) جنيه واحد (وخمسة دولارات للخارج)
قيمة الاشتراك السنوى (فى مصر) جنيهان (وعشرة دولارات للخارج) .

● وتكون المراسلات علي العنوان التالي :
المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر .

المجلد السادس والعشرون   العدد الأول   يناير ١٩٨٩

١٩٨ دار الطباعة الحديثة ت : ٩٠٨٣١٨

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد السادس والعشرون | العدد الأول | يناير ١٩٨٩

محتويات العدد

الصفحة

ثالثاً : رسائل جامعية

رابعا : عرض كتب

خامسا : مقال باللغة الانجليزية

دراسات وبحوث :

المصرى المعاصر
مقاربة نظرية وامبيريقية
لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية (★)

احمد زايد(★ ★)

(١) المشكلة :

منذ أن بدأ الاهتمام العالمى بدراسات الطابع القومى للشخصية أثناء الحرب العالمية الثانية، والباحثون - الاجانب فى البداية ومن بعدهم الباحثون المصريون - لا يكلون من تكوين افتراضات وانطباعات عن الشخصية القومية المصرية. بل أن الاهتمام بالسمات الثابتة فى شخصية الانسان المصرى قد ظهر قبل الحرب العالمية الثانية بكثير، وعلى وجه التحديد منذ كتاب «وصف مصر» ، الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية . فقد وصف شابرول - الذى كتب المجلد الخاص بالعادات والتقاليد فى هذا الكتاب - المصريين بأنهم متدنيون يتمسكون بالتراث ، خاملون ، ذوو ملامح جامدة ، يتسمون بالبلادة والكسل والتحمل ، ويقدسون الأولياء والموتى[١]. وفى عام ١٩٣٨ وصف

(★) المقال تلخيص لتقرير مفصل أعده الكاتب فى بحث للموضوع نفسه أجراه فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى المدة من ١٩٨١ - ١٩٨٥ فريق بحث من الدكاترة والاساتذة صفوت فرج (مشرفا)، وعلى حسن فهمى (باحثا اول)، والهام عفيفى، وكمال المنوفى، واحمد زايد، وفيصل يونس، وسهير كامل، وسميحة نصر، وعمر بن الخطاب خليل (اعضاء).

(★ ★) دكتوراه فى علم الاجتماع، استاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الاداب، جامعة القاهرة.

هنرى عيروط المصريين بالقدرية والكسل واللامبالاة وعدم القدرة على تحمل المسئولية والاعتقاد فى الخرافات وعدم القدرة على التفكير العلمى. وهكذا وضع المستشرقون اللبنات الأولى لرؤية فى الشخصية المصرية ما تزال تؤثر على المفكرين والباحثين العلميين حتى يومنا هذا.

فبرغم أن الاسهامات المصرية فى دراسة الشخصية المصرية قد ارتبطت – متأثرة بالتراث العالمى الذى أدخل مفاهيم الشخصية القومية، والشخصية الأساسية basic personality . والطابع القومىnational character ، إلى دائرة الضوء منذ الحرب العالمية الثانية – نقول أنه بالرغم من أن الاسهامات المصرية قد ارتبطت بالنهضة المصرية فى ستينيات هذا القرن (عندما كان الاهتمام بدراسة الشخصية القومية يرتبط بقضية التنمية)، وبهزيمة ١٩٦٧ (عندما كان الاهتمام بدراسة الشخصية القومية نابعاً من البحث فى أسباب النكبة أو الدفاع عن التراث القومى) ، إلا أن هذه الدراسات لم تستطع الفكاك من الرؤية الاستشراقية القديمة (سواء فى المنهج أو المحتوى). بل ان هذه الدراسات قد فشلت فى وضع ايديها على محددات ثابتة للشخصية المصرية. فالاطروحات التى قدمتها تكشف عن قدر كبير من التضارب والتناقض.

(أ) فقد أكدت بعض الدراسات على علاقة المصرى بالعالم المقدس، أو عالم ما فوق الطبيعة. ومن ثم فقد وصف المصرى بأنه أميل الى التدين وأشد تعلقاً بالممارسات الطقوسية[٣] ، وأن تفكيره يتسم بالتفكير الخرافى غير القائم على المنطق[٤] ، وأنه يقيم علاقات وطيدة مع العالم غير المنظور ، خاصة عالم الموتى، مع ما يصاحب هذه العلاقات من حزن أو ممارسات طقوسية يظهر فيها الاختلاط بين الديانة الرسمية والديانة الشعبية[٥].

(ب) واكدت دراسة أخرى على أن المصريين يجمعون السمات الاساسية للشخصية الفهلوية والتى تنحصر فى القدرة على التكيف السريع للمواقف المختلفة، والنكتة المواتية، والمبالغة فى تأكيد الذات، والنظرة الرومانسية، وايثار العمل الفردى على العمل الجماعى، والرغبة فى الوصول الى الهدف بأقصى الطرق[٦] .

(جـ) وركزت مجموعة من الدراسات ، صدرت فى عدد خاص من مجلة الفكر المعاصر عام ١٩٦٩ ، على مجموعة من السمات المتفوقة المتأثرة تارة بالفكر

الاستشراقى ، والمتنقاه تارة أخرى من دراسات التراث الشعبى المصرى . ومن ثم فقد وصف المصريون بأنهم يتميزون بالتصلب النسبى وعدم القدرة على التغير السريع، والتمسك بالأرض، والتدين الشديد، والقدرية، وتقلب المزاج بين الحزن المفرط والفكاهة المفرطة(٧). كما وصف المصريون بالازدواجية التى تتبدى فى جوانب عديدة كالتناقض بين الانشاء والاخبار، وبين القول والاعتقاد، وبين القول والعمل، وبين الداخل والخارج(٨). كما ظهر – فى هذه المجموعة من الدراسات – تأكيد على أن شخصية المصرى تتأرجح بين التواكلية والقدرية(٩).

(د) وفى مقابل كل هذه الدراسات ظهرت نوعية خاصة من الدراسات تدافع عن الشخصية المصرية ، وتهتم بدراسة شخصية مصر لا شخصية المصريين . ورغم أن هذه الدراسات لا تدخل فى نطاق دراسات الشخصية القومية، إلا أنها أثرت على تلك الأخيرة تأثيرا ملحوظا . فهذه هى نعمات فؤاد تتتبع شخصية مصر منذ عهد الفراعنة ، وتتحدث عن شخصية مصر فى الأديان والآداب والفنون الفرعونية وفى العهد المسيحى والعهد الاسلامى العربى ؛ فى حديث تتحول فيه مصر الى كيان مجرد له صفة التعالى والمفارقة، بل إلى معبود مقدس يندمج فيه القديم بالجديد، ويحقق لنفسه وحدة واستمراراً عبر التاريخ(١٠). وهذا هو جمال حمدان يقارب الشخصية المصرية من منظور جغرافى، فيتحدث عن موقع مصر وموضعها وطبيعة نيلها الفيضية، وتجانسها الطبيعى والعمرانى والبشرى، وتميزها الاستراتيجى، وكلها صفات يعتقد أنها تميز شخصية مصر الاقليمية التى تتسم بالوسطية والاعتدال والتجانس(١١) .

والملاحظ على النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات أنها متناقضة ، تتأرجح بين الدفاع تارة والنقد تارة اخرى، وتركز على خصائص للشخصية المصرية قد تبدو متناقضة. وعلى سبيل المثال، فإن السمات الأساسية للشخصية الفهلوية قد تتناقض مع سمات أخرى كالقدرية والتواكل والاعتماد على العالم الغيبى. ومن ناحية أخرى، فإن معظم هذه الدراسات لم تستطع أن تتجاوز الاطروحات الاستشراقية (التى تكونت من خلال انطباعات شخصية عن الانسان المصرى ، ولم تتكون من خلال دراسات موضوعية). ويصدق ذلك بصفة خاصة على الدراسات التى ركزت على الاعتقاد فى الخرافات والقدرية

والتدين.. الخ هذه السمات التى ترددت كثيرا فى أعمال المستشرقين. وفضلاً عن ذلك فإن أيا من هذه الدراسات لم تعتمد على دراسات امبيريقية تقدم لنا مادة صادقة ودقيقة عن الانسان المصرى. ولكل هذه الأسباب، فإننا قد نصادف اشكالا كثيرة من التناقض بين التفسيرات التى تطرحها هذه الدراسات وبين الواقع، فضلا عن التناقض الكامن بينها فى الاساس.

ومن هنا ظهرت مشكلة هذه الدراسة، والتى تنحصر فى الاجابة على سؤال بسيط: ألا يمكن أن نخضع بعض الاطروحات التى ظهرت حول الشخصية القومية المصرية، والتى أصبحت شائعة ومقبولة، الا يمكن اخضاع هذه الاطروحات للاختبار الامبيريقى، بحيث نستطيع أن نتحدث عن الطابع القومى للشخصية مع قدر من الثقة بصدق ما نقول؟ ومن هنا يتحدد هدف بحثنا هذا بأنه استطلاعى يحاول كشف الغموض الذى يكتنف بعض التفسيرات التى طرحت حول الشخصية المصرية. ومع تحديد الهدف على هذا النحو، فإن بحثاً يتناول هذه القضية الهامة لا بد أن ينطلق من اطار نظرى ملائم، خاصة وأن معظم الدراسات السابقة لم تركن الى مثل هذا الاطار النظرى. فقد ركنت معظم الدراسات الى التفسيرات الثقافية المتداولة، ومن ثم فقد أغفلت الجوانب البنائية الواسعة النطاق التى من المتوقع أن تؤثر على بناء الشخصية، وقدمت تعميمات فضفاضة زُعم أنها تنطبق على الشخصية المصرية فى الفترات التاريخية المختلفة، دون اعتبار لتأثير البنية الاجتماعية وخصوصيتها فى كل مرحلة تاريخية.

(٢) الاطار النظرى والفروض:

حظيت دراسات الشخصية القومية باهتمام نظم علمية مختلفة، يأتى على رأسها الانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع. وبالرغم من اختلاف المداخل النظرية النابعة من هذه العلوم، إلا أن القاسم المشترك بينها جميعاً هو محاولة البحث عن شىء ما عام ومشترك داخل الثقافة أو البناء الاجتماعى، وما هذا الشىء العام والمشترك الا السمات العامة للشخصية القومية. وخلال الجهود النظرية لمحاولة الكشف عن السمات العامة لشعب من الشعوب، ظهرت مفهومات متعددة، كان أولها مفهوم الشخصية الاساسية basic personality، الذى طوره ابراهام كاردنر A. Kardiner ورالف لينتون

R. Linton.ويقوم هذا المفهوم على افتراض أن معايير الشخصية تختلف من مجتمع إلى آخر . حيث يشترك أعضاء كل مجتمع فى قائمة طويلة من عناصر الشخصية، الأمر الذى يجعلهم يستجيبون للمواقف المختلفة بطريقة واحدة. وتشكل هذه السمات المشتركة الشخصية الاساسية التى تمد «اعضاء المجتمع بقيم ومفاهيم مشتركة، وتؤدى الى اثارة رد فعل انفعالى موحد فيهم، تجاه حالات تمس قيمهم المشتركة»(١٢). وبنفس الطريقة ظهر مفهوم الشخصية المنوالية modal personality. والفرق بين هذا المفهوم ومفهوم الشخصية الاساسية ، أن هذا الاخير يعتمد على فهم احصائى للشخصية القومية ، وهو يشير الى السمات التى تتمتع بأعلى توزيع تكرارى داخل مجتمع معين. ولذلك فإن الكشف عن الشخصية المنوالية لا يمكن أن يتم من خلال التقارير الاثنوجرافية أو الملاحظات الميدانية، وإنما لا بد أن يعتمد على دراسة عينات ممثلة تطبق عليها اختبارات نفسية أو استبيانات تكشف عن مدى تكرار بعض أنماط السلوك فى هذه العينات(١٣). وهكذا فإذا كان مفهوم الشخصية الاساسية يعالج الجوانب الكيفية من الظاهرة، فإن مفهوم الشخصية المنوالية يعالج الجانب الكمى لها(١٤).

وإذا كان مفهوما الشخصية الاساسية والشخصية المنوالية قد ظهرا من تعاون بين علماء الانثروبولوجيا وعلماء النفس، فإن مفهوم الطابع الاجتماعى قد ظهر من خلال تطوير للأفكار الفرويدية. والذى طور هذا المفهوم هو ايرك فروم، ليعبر به عن شخصية المجتمع الذى يشترك غالبية أفراده فى ثقافة واحدة. فقد ذهب إلى أن الظروف الاجتماعية، أو شروط الوجود الاجتماعى، هى التى تشكل الشخصية. وإذا كان لكل مجتمع وجوده الخاص وبناؤه النوعى ، فإن لكل مجتمع طابعه الاجتماعى الذى يعمل على تشكيل طاقات الافراد بطريقة لا تجعل سلوكهم متروكاً للقرارات الارادية الواعية. وبذلك يعمل الطابع الاجتماعى على تحقيق وظائف المجتمع كما تحددها ثقافته(١٥). وإذا ما تغيرت الظروف الخارجية بطريقة لا تجعلها تتوافق مع الطابع الاجتماعى، فإن ذلك يؤدى إلى حدوث هوة بين الطابع الاجتماعى وهذه الظروف المتغيرة، الأمر الذى يجعل الطابع الاجتماعى يعمل كعامل تفكيك وليس كعامل تثبيت(١٦). وتكمن أهمية مفهوم الطابع الاجتماعى بهذه الصياغة فى أنه يلفت الانتباه الى أهمية العوامل التاريخية

والبنائية فى تشكيل بنية الشخصية، تلك القضية التى كانت موضوعا أساسيا لا فى أعمال ايرك فروم فحسب وانما فى كل أعمال أنصار مدرسة فرانكفورت ، من أمثال تيودور أدورنو وهوركهايمر وهربرت ماركيوز .

ويتضح مما سبق أن دراسات الشخصية القومية قد نجحت فى بلورة العديد من المفاهيم[١٧]. وبرغم اقتراب هذه المفاهيم أحيانا وبعدها أخرى عن مفهوم الطابع القومى للشخصية ، الا أن هذا الاخير هو المفهوم الأكثر شيوعاً . وهو يشير الى «وصف الخصائص الثابتة للشخصية وأساليب الحياة المتميزة التى توجد لدى سكان دولة قومية معينة». وتميل دراستنا هذه الى إستخدام هذا التعريف، ولكنها تضعه فى سياق بنائى أشمل، مستفيدة بذلك من الاطار النظرى الذى طرحه ايرك فروم حول مفهوم الطابع الاجتماعى، ورالف لينتون حول مفهوم الشخصية المنوالية، دون التزام مسبق بالابستيمولوجيا التى التزم بها هذا أو ذاك[١٨]. فنحن بحاجة الى أن نربط مفهوم الشخصية القومية (أو الطابع الاجتماعى) بالتكوين الاجتماعى بما فيه من أنماط انتاج وعلاقات طبقية وأبنية ثقافية وايديولوجية.

ولقد لفت السيد يس – وهو بصدد تطوير وجهة نظر ايرك فروم – لفت الانتباه الى أهمية الربط بين الشخصية القومية ونمط الانتاج السائد «فنمط الانتاج السائد فى عصر ما، أو منطقة حضارية محددة (كنمط الانتاج الاقطاعى أو الرأسمالى أو الاشتراكى) من شأنه أن يشكل الشخصية الانسانية وفق خطوط متميزة»[١٩] وفى ضوء ذلك يذهب الى أن الشخصية الانسانية تتسم فى ظروف المجتمع الاقطاعى بثبات التفكير وغلبة الجمود والتحجر على العادات الاجتماعية، والقيم الاخلاقية، وتقديس الماضى، وشيوع التزمت وضيق الأفق، والايمان المفرط بالسلطة، وشعور الفرد بالاستسلام والعجز. أما النمط الرأسمالى فإنه يضفى على الشخصية سمات مختلفة مثل التفاؤل والاعتداد بالنفس والايمان بالعمل، والاعتراف بالسيادة المطلقة للعقل[٢٠]. وفى ظروف التعايش بين النمطين – كما هو الحال فى المجتمعات العربية كما يذهب السيد يس – تكشف الشخصية عن سمات مشتركة مستمدة من الماضى والحاضر (أى من النمط الاقطاعى والنمط الرأسمالى).

ونحن أميل إلى قبول وجهة النظر هذه مع نقدها وتطويرها. فالقول بارتباط الشخصية بنمط الانتاج قول لا يمكن رفضه، ولكن إذا ما تأملنا السمات التى يحددها السيد يس للشخصية العربية فى ضوء مبدأ التعايش بين أنماط الانتاج نجد أنها لا تخرجنا من دائرة التفكير الاستشراقى (الذى يؤكد على تعايش الصفات المتناقضة فى ضوء ظروف التحول) كما أن الشخصية لا تتأثر بنمط الانتاج وحده، وإنما توجد قلب تكوين اجتماعى يحوى أنماط انتاج وعلاقات طبقية وايديولوجيات وأطرا ثقافية. ولعلنا نجد فى الصياغة التى طورها تشارلز رايت ميلز وهانز جيرث فى كتابهما الشهير عن «الطابع والبناء الاجتماعى» ما يدعم هذا الموقف النقدى. لقد ذهبا الى أن بنية الشخصية لا تتحدد من خلال المؤثرات الاقتصادية فحسب، بل يتحدد فى ضوء مكونات البناء الاجتماعى ككل بما فيه من نظم عسكرية وسياسية ودينية وقرابية[٢١]. فالعلاقات المعقدة للبناء الاجتماعى هى التى تحدد طبيعة الادوار التى يقوم بها الافراد، ومن ثم طبيعة أنماط شخصياتهم. أن هذه المقولة تمكننا من أن نفهم الشخصية فى سياقها التاريخى، بمعنى مجموعة الآثار والتراكمات التاريخية التى شكلت ظروفاً بنائية معينة تطبع بدورها الشخصية بطابع معين.

فلا يكفى أن نحدد طبيعة نمط أو أنماط الانتاج السائدة، ونقول ان هذا النمط أو هذه الانماط تحدد سمات الشخصية القومية. اننا بحاجة إلى أن نلقى نظرة على تركيب البنية الاجتماعية، بعناصرها المادية واللامادية، وطبيعة الظروف التاريخية التى توجد فيها هذه البنية أو وجدت فيها من قبل، وتأثير ذلك على التناقضات الداخلية للبنية الاجتماعية. ومن هذه النقطة نستطيع أن ننتقل من المفهوم البنائى العام إلى المفهوم الخاص للشخصية، حيث تكون مهمة دراسة الطابع الاجتماعى العام هى الاجابة على السؤال التالى: إلى أى مدى تلقى البنية الاجتماعية، بما فيها من مظاهر اتساق أو تناقض (خلقتها ظروف تاريخية خاصة)، بظلالها على النمط العام للشخصية. ومن هذا المنطلق يتحدد الاطار النظرى لهذا البحث، ومنه تنبع افتراضاته.

ونفصل الحديث عن اطارنا النظرى على النحو التالى:[٢٢]

١ – ان فهما للبناء الاجتماعى فى المجتمع المحيطى الخاضع لنظام بنية رأسمالية عالمية يجب أن ينطلق من خصوصية التطور فى هذا المجتمع.

٢ – والخاصية الجوهرية فى تطور البنية الاجتماعية فى المجتمع المصرى أنها خضعت فى تطورها لمؤثرات عديدة (خارجية وداخلية) جعلت التطور فيها يتسم بعدم التساوق.

٣ – ونعنى بعدم التساوق فى التطور العملية التى بمقتضاها يشهد البناء الاجتماعى عمليات مستمرة من «الاضافات المصطنعة» تؤدى فى النهاية إلى أن تأخذ البنية شكلاً تعددياً ، لا يقوم على الاتساق والاتفاق العام بين العناصر المتعددة وإنما يقوم على «تداخل عناصر مع عناصر أخرى، وتجاور عناصر مع عناصر أخرى، وتفوق عناصر على عناصر أخرى، وتناقض عناصر مع عناصر أخرى»[٢٣].

٤ – يؤدى ذلك إلى أشكال من التعدد والتمفصل عبر كل مستويات البناء الاجتماعى، بدءاً من تعدد وتداخل أنماط الانتاج، وتعدد وتداخل التركيبات الطبقية إلى تعدد وتداخل الأطر الثقافية، وتعدد وتداخل التوجهات الايديولوجية. ويؤدى تداخل وتعدد كل هذه المكونات وعدم اتساق مكوناتها الداخلية الى أشكال من التناقض عبر المستويين العام والخاص.

٥ – فعلى المستوى العام يفرز هذا الشكل الخاص من التطور أشكالاً من التناقض بين العناصر المكونة لكل نظام من نظم المجتمع، فضلاً عن التناقض بين مستويات التطور فى كل نظام على حده (كالتناقض بين مستوى التطور فى الاقتصاد ومستوى التطور فى الثقافة ، حيث تكون العناصر الاقتصادية أشد تخلفاً وتكون العناصر الثقافية – خاصة الحديثة منها – اكثر تضخماً) وكذلك التناقض بين الانتماءات الطبقية والمواقف الايديولوجية، والتناقض بين الوحدات الاساسية المكونة للبناء الاجتماعى ... الخ.

٦ – أما على المستوى الخاص، فإن هذه التناقضات تفرز تناقضات فى بنية الشخصية بحيث تظهر فيها ازدواجية واضحة تتجلى فى تناقض الفعل الاجتماعى وعدم اتساقه ، بحيث يصبح غامضا ومتقلباً ومتغيرا عبر مواقف الحياة الاجتماعية بحيث يكون من الصعوبة بمكان التنبؤ بمجراه. وما دام التناقض الذى نتحدث عنه هو تناقض فى بنية الفعل، فإن ذلك يعنى أيضا أنه يتبدى فى كل مكونات الفعل الاجتماعى (الاهداف والوسائل والقيم الموجهة)

٧ – فإذا كان الفعل الاجتماعى يعرف على أنه سلوك إجتماعى (بمعنى أنه يتجه نحو التفاعل مع آخر فى موقف تفاعل) له هدف ووسيلة، ويظهر فى موقف إجتماعى، وتوجهه قيمة أو معيار ثقافى، فإن التناقض يمكن أن يظهر فى كل هذه المكونات. فتتناقض أساليب السلوك المختلفة، وتتناقض الاهداف بحيث يسعى الفرد نحو تحقيق أهداف متعددة قد تكون متعاندة فى الكثير من الاحيان، وتتناقض وسائل تحقيق الاهداف، كما تتناقض الأطر المعيارية التى توجه الفعل. وهكذا نجد أن الفوضى والتضارب والتشتت الضاربة بجذورها فى البناء الاجتماعى تشع على بناء الشخصية، فتبدو قلقة، غير متسقة، لا ترسو على بر، ولا تسعى نحو الاتفاق العام بقدر ما تسعى نحو تحقيق الذات الفردية.

٨ – تبدو الشخصية هنا وكأنها عالم متغير يموج بالتناقضات، مثلها مثل البنية الاجتماعية التى تشكلها. بل ان كثيراً من مظاهر التشوه والتضخم فى البنية يتم نقلها واستدماجها فى بنية الشخصية بحيث تبدو صورة مصغرة لما يحدث على المستوى العام.

٩ – من المتوقع فى هذه الظروف أن يتشكل الطابع الاجتماعى أو الطابع القومى للشخصية من تكرار خصائص على هذا المستوى المصغر بحيث يعكس هذا الطابع الاجتماعى خصائص البناء الاجتماعى الذى يتشكل داخله، مع الأخذ فى الاعتبار امكانية التنوع داخل هذا الطابع الاجتماعى عبر مستويات مختلفة كمستوى الريف والحضر ومستوى التباين الطبقى.

١٠ – ثمة احتراز أخير يرتبط بدرجة التغاير المستمر الذى يعترى البناء الاجتماعى. فسمات الطابع القومى ليست على هذه الدرجة من الثبات والاستقرار. فهى عرضة لتغيرات طالما أنها غير مستقرة، تستدمج دائما عناصر جديدة، بحيث تبدو معظم سماتها سطحية. هذا فضلا عن أن السمات التى تشكل الطابع الاجتماعى العام يمكن أن تستقر أو تبدأ فى الاستقرار إذا ما حقق البناء الاجتماعى درجة عالية من الاتساق والاستقرار، ولكنها تبدأ من جديد فى التناقض والتشتت كلما اتسم البناء الاجتماعى بالتعددية والتناقض. ويتيح لنا دلك إمكانية التعرف على مدى تنوع الطابع الاجتماعى بتنوع الفترات التاريخية،رغم إحتفاظه ببعض السمات العامة المشتركة فى كل الفترات

ويمكن ، فى ضوء هذا الاطار العام ، أن نفهم بعض الخصائص التى يتسم بها الانسان المصرى المعاصر. وذلك فى ضوء الافتراضات التالية :

أ - من المتوقع أن يكشف نمط الشخصية القومية عن خصائص متناقضة تجمع بين عناصر قديمة وعناصر جديدة فى تشكيل واحد.

ب - من المتوقع أن تكشف الشخصية القومية عن ضرب من الازدواجية تتبدى فى مستويات مختلفة من السلوك.

جـ - فى ضوء ما سبق ، لا تبدو خصائص كالتواكيلة والقدرية والفكاهة - وهى خصائص أضفيت على الانسان المصرى - كخصائص عامة مجردة وثابتة ، وإنما هى خصائص متغيرة ، تفهم فقط فى ضوء الوظيفة التى تؤديها فى الحياة اليومية لانسان يعيش وسط كم هائل من التناقضات والمصاعب والهموم اليومية تفرضها عليه ظروف البنية الميحيطية التابعة التى يتحرك داخلها ويقيم لنفسه فيها معاشاً.

٣ - المنهج :

بالرغم من تنوع المناحى المنهجية التى تستخدم فى دراسة الشخصية القومية، إلا أن هناك اتفاقاً على أن الاساس المنهجى الذى ترتكز اليه دراسات الشخصية القومية يعتمد على «ربط أشكال خاصة من السلوك الذى يمكن مشاهدته (السلوك الخارجى) الذى يميز شعباً من الشعوب بالتوزيع النسبى للمكونات البنائية للشخصية. ويفترض أن هذه العلاقة تعد سببا جزئيا لأوجه الاختلاف أو التشابه فى السلوك بين الجماعات المختلفة»[٢٤] ويدل هذا النص على أنه رغم اختلاف المناحى المنهجية إلا أن الخصائص النفسية الاجتماعية لشخصية الشعب يجب أن تدرس من خلال مؤشرات خارجية، على اختلاف نوعية هذه المؤشرات. ونعتقد أن المنحى المنهجى لهذه الدراسة يتفق مع هذا المنحى المنهجى العام، حيث حاولنا أن نجمع بيانات من خلال أداة شبه مقننة (الاستبيان) عن بعض الخصائص وأساليب السلوك والاتجاهات التى يمكن قياسها، محاولين أن نكتشف مدى توزيعها النسبى بين عينة واسعة النطاق.

ونقدم فيما يلى وصفا لأهم الاجراءات المنهجية فى هذه الدراسة :

أ - اختيار الخصائص : لما كانت هذه الدراسة تسعى نحو اختبار بعض الخصائص التى أضفيت على الشخصية المصرية ، فقد كانت الخطوة المنهجية الأولى هى اختيار الخصائص التى ستركز عليها الدراسة. ولقد بدأ الاختيار

بقراءة كل الدراسات السابقة عن الشخصية المصرية،وحصر الخصائص التى تعالجها، وعقد لقاءات مع مفكرين وصحفيين ومؤرخين ورجال قانون وعلماء نفس واجتماع ومتخصصين فى النقد الأدبى. ولقد أدى ذلك إلى تجميع عدد من الخصائص اختارت منها هيئة البحث الخصائص الأكثر تكراراً، وهى : الشك ، والتدين ، والعلاقة المعقدة بالسياسة، والتواكل ، والصبر ، والفكاهة والمرح، والتفكير الخرافى.

ب - أدوات البحث : لما كان الهدف الاساسى للدراسة هو محاولة الكشف عن مدى وجود هذه الخصائص، فقد كان من الضرورى أن تتجه أداة البحث نحو تحقيق هذا الهدف، بحيث تكشف عن أهم الخصائص تكراراً فى حياة الانسان المصرى. ولذلك فقد كانت الاداة الرئيسية للبحث هى الاستبيان. ولكن تحديد الخصائص التى اشتمل عليها الاستبيان تطلب الاعتماد على المقابلة المتعمقة مع بعض المتخصصين والمثقفين على نحو ما ذكرنا قبل قليل. وبعد الانتهاء من هذه المقابلات، وكذلك بعد الانتهاء من قراءة التراث السابق، تم تصميم الاستبيان الذى اشتمل على ثلاثة وثمانين سؤالا ، بعضها مقنن والبعض الآخر غير مقنن (تم تقنينه بعد جمع المادة). وقد اندرجت أسئلة الاستبيان تحت تسعة بنود، فضلا عن الاسئلة الأولية الخاصة بالخلفية الاجتماعية للمحدثين. وهذه البنود هى : علاقة المصرى بالآخرين، والمعرفة السياسية، والاتجاهات السياسية، والمشاركة السياسية، ومفهوم الصبر، والتدين، والفكاهة والمرح، والتوكل والتواكل، واسئلة متفرقة حول الثقة والتساهل والقدرية والتفكير الخرافى. واجريت على الاستبيان بعد صياغته الأولية تجربة استطلاعية بهدف التعرف على جدوى الاسئلة، وملاءمتها لموضوع الدراسة، وتسلسلها المنطقى، وصياغتها اللفظية (خاصة فيما يتصل بالايحاء والتحيز والجاذبية الاجتماعية). واجريت التجربة الاستطلاعية على حوالى ٢٠٪ من العينة الاساسية (أى ١٨٠ حالة) أمكن مقابلة ١٦٥ منهم (أى بنسبة ٥ر١٦٪ من العينة). ولقد حققت التجربة الاستطلاعية أهدافها، وأضافت هدفاً جديداً يتصل بترتيب أسئلة الاستبيان فى التجربة الاساسية (فقد استبعدت عناوين البنود ، ورتبت الأسئلة بصرف النظر عن علاقتها بالبنود ، بحيث لم يترك للباحث ولا المبحوث أن يحتفظ فى ذهنه بتوجه معين يتصل ببند معين).

جـ – العينة : صممت عينة الدراسة بحيث تتوافر فيها شروط التمثيل الكامل للجمهورية، وكذلك تمثيل السكان بمستوياتهم التعليمية وسنهم ونوعهم ومحل اقامتهم (ريف أو حضر). وقد اختيرت مفردات العينة من العينة الدائمة لجهاز قياس الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، التى سحبت من التعداد العام للسكان عام ١٩٧٦. ولقد قام الجهاز بسحب هذه العينة وضبط بياناتها عام ١٩٨١. وقد سحبت العينة بطريقة عشوائية، بحيث مثلت كل محافظة ١٣٠ مفردة، فيما عدا القاهرة الكبرى التى مثلت بـ ٣٠٠ مفردة نظراً لكبر حجمها نسبيا. وقد بلغ حجم العينة المختارة ١٣٤٠ مفردة، تم مقابلة ٩٠٠ منها. ولذلك فإن التحليل الذى سيقدم فى هذا البحث ينصب على هذا العدد.

د – أساليب التحليل والتفسير : تم تحليل البيانات تحليلاً احصائيا بوحدة الاحصاء بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. وتم استخراج جداول بسيطة ومركبة. وجرى تحليل البيانات الكمية وفقا لبعدين أساسيين :

البعد الجزئى : حيث اتجه التفسير نحو ابراز الفروق على المتغيرات الاساسية التى اعتمدتها الدراسة، وهى الاقامة والنوع والتعليم والسن.

البعد الكلى : حيث وضعت البيانات فى سياق نظرى بنائى شامل يلم شتاتها ويكسبها قدراً من الترابط. ولذلك فقد أبرز التحليل بعض المتغيرات البنائية والثقافية التى يمكن أن تفسر وجود أو عدم وجود سمة من السمات.

٤ – النتائج :

لن نفيض هنا فى عرض البيانات الكمية (التى يمكن الرجوع اليها فى التقرير النهائى للبحث)؛ وحسبنا أن نلخص أهم النتائج المتصلة بالخصائص التى أكدت الدراسة عليها. وسوف نعرض الخصائص التى تم التأكيد عليها فى ضوء الاطار النظرى للبحث وفروضه الموجهة. ونثير فى ضوء الاطار النظرى والفروض مجموعة من التساؤلات : إلى أى مدى كشفت المادة عن وجود تناقض وازدواجية فى حياة المصريين؟ وما هى أهم الخصائص الأخرى التى يمكن أن تنبثق من تحليل المادة؟ والى أى مدى ترتبط هذه الخصائص بالاطار البنائى العام الذى يتفاعل داخله الانسان المصرى؟ ومن ثم إلى أى مدى يمكن اعادة تفسير الخصائص التى أضيفت على الانسان

المصرى ؟ ومن ثم إلى أى مدى يمكن إعادة تفسير الخصائص التى أضفيت على الانسان المصرى فى ضوء هذا الاطار النظرى؟ وهل هناك خصائص جديدة اكد عليها التحليل ولم يوصف بها المصريون من قبل ؟ وما مدى عمق كل خاصية من هذه الخصائص فى حياة المصرى؟

وللإجابة على هذه الأسئلة لابد من عرض نتائج البحث ، من خلال تحديد مجموعة الخصائص التى كانت أكثر بروزا فى استجابات عينة الدراسة على اداة البحث الرئيسية، ومحاولة تقديم تفسير لها فى ضوء الاطار النظرى للبحث. وبهذه الطريقة سوف نكتشف أن بعض الخصائص التى أكدت الدراسات السابقة عليها ليست هى بالضرورة السمات اللصيقة بالانسان المصرى، وهى إن وجدت فإنها تفسر فى ثوب جديد. كما أننا سوف نكتشف وجود بعض الخصائص التى لم تظهر فى الدراسات السابقة ولكنها تجلت لنا واضحة من خلال المادة الكمية التى اعتمد عليها هذا البحث.

١ - التناقض والازدواجية :

كشفت المادة الامبيريقية عن أن سمة التناقض والازدواجية من أبرز السمات التى تسم سلوك الانسان المصرى المعاصر. ونقصد بالتناقض والازدواجية وجود أشكال متعارضة من السلوك أو الاتجاهات أو القيم يمكن أن تفهم فهما ثنائيا ، ومن هنا كان مفهوم الازدواجية ، ويمكن أن تفهم فى ضوء تعارضها أو تعاندها، ومن هنا كان مفهوم التناقض. ونشير فيما يلى إلى بعض أشكال التناقض والازدواجية التى كشفت عنها المادة الامبيريقية التى اعتمد عليها هذا البحث.

(أ) التناقض بين الأحكام المثالية والسلوك العملى الذى يرتبط بتحقيق أهداف معينة. ويتصل هذا المستوى من التناقض بمعايير التقويم الموجهة نحو الآخر ونحو الأنا. فالمصرى عندما يصدر أحكاما بشأن الآخرين نجده يصدر هذه الأحكام فى ضوء معايير أخلاقية بحتة، ولكنه لا يميل الى تطبيق نفس المعايير فى تقويم سلوكه هو، حيث نجد أن تقويم سلوك الأنا لا يخضع لمعايير أخلاقية بقدر ما يخضع لمعايير عملية. ولقد اتضح ذلك من خلال الأحكام التى يطلقها المصرى على الأشخاص الذين يفضل التعامل معهم. أنه هنا يصدر أحكاما أخلاقية، فيؤكد أنه يميل الى التعامل مع الأفراد الأحسن

أخلاقاً والأميل الى التدين. ولكنه عندما يوضع فى موقف تفاعل حقيقى، فإنه لا يركن كثيرا الى الأحكام الاخلاقية، وحتى الى الدين. بل يتصرف فى ضوء قيم عملية، حيث يؤكد مثلاً على مدى نجاح الشخص وانجازه دون الالحاح على مسائل الاخلاق. ويدعونا ذلك الى التأمل فى مستوى الاخلاق التى تحكم سلوك المصرى فى الحياة اليومية فى مقارنتها بالمثل العليا التي يرددها.

(ب) وتتبدى الازدواجية بشكل واضح فى التناقض بين العالم الخاص والعالم العام. فللمصرى عالمه الخاص الذى يتكون من الأهل والأصدقاء، يثق بهم ويطمئن اليهم، ولكنه عندما يخرج الى العالم العام، فإنه يتعامل معه بحذر شديد، وكأنه عالم غريب مجهول يجب التعامل معه بشك وتوجس.

(جـ) ومن جوانب الازدواجية والتناقض التى كشف هذا البحث النقاب عنها التعارض بين النظرة النقدية وتبرير المواقف التى قد يتناولها نفس النقد. فشخصية المصرى تتأرجح بين ثنائية النقد – التبرير. حيث نجده ناقداً لكل شيء : للحكومة ولسلوك الآخرين ، بحيث يبدو الأمر فى بعض الأحيان وكأن كل فاعل يعتقد أن سلوكه هو الصواب فحسب وكل ما عداه منتقد (فهو غير صواب). ولكن هذا الفاعل عندما يواجه بعض المواقف التى تثير قوارص النقد مواجهة عملية يجد لها تبريراً ، وهو عندما يفشل فى تحديد تبرير موضوعى لها، يضع تبريره فى سياق عام مطاط، كالقول مثلاً بأن كل انسان معرض للخطأ، أو أن الناس جميعاً يفعلون هذا.

(د) ازدواجية القول والفعل، حيث كشفت البيانات المتصلة بالاتجاهات السياسية خاصة أن المصرى يكوّن أنماطا جامدة من الاتجاهات، كالقول مثلاً بأن الشخص لا يجب أن يطبع السلطة طاعة عمياء، ولكن سلوكه الفعلى يكشف عن مخالفة لهذه الانماط الجامدة من الاتجاهات. فهذا السلوك لا يكشف الا عن طاعة عمياء، حيث يصل التمرد على السلطة فى الكثير من الأحيان إلى حدوده الدنيا. فهو لا يتعدى النقد الذى يوجه السلطة الحاكمة (اينما وجدت) من وراء ظهرها.

ويمكن تفسير أشكال التناقض والازدواجية هذه فى ضوء السياق البنائى الذى يحيط بعالم الحياة عند الانسان المصرى. ويبدو أن هذه سمات عامة يمكن ان توجد فى أى بنية إجتماعية لها نفس ظروف البنية الاجتماعية فى

مصر. ولعل السمة البارزة لهذه البنية أنها مليئة هى نفسها بأشكال من التناقضات الاقتصادية والطبقية والثقافية، ومن المتوقع فى هذه الحالة أن تفرز أشكالاً متناقضة من السلوك، وأنماطا من الشخصية تعانى من الازدواجية.

على أن هذا التحليل لا يجب أن يترك عند هذا المستوى. لكى لا يبدو ميكانيكياً. فلا شك أن أشكال الازدواجية هذه تبدو أكثر وضوحا لدى فئات إجتماعية دون فئات أخرى، وهى تسجل أعلى معدل لها فى ظروف تاريخية خاصة. فمن ناحية نجد أن مظاهر التناقض والازدواجية أبرز عند الشرائح الطبقية الوسطى. فهذه الشرائح هى أكثر فئات المجتمع تعرضا لتناقضاته الداخلية، ومن ثم فهى أكثر من غيرها تعبيراً عن الازدواجية والتناقض (ولعل ذلك يفسر لنا المواقف السياسية المتناقضة للشرائح الوسطى والميل الى تغيير هذه المواقف السياسية وفقاً لتغير الظروف). كما أن مظاهر التناقض والازدواجية تبدو أظهر عند الشرائح المتعلمة منها عند الاميين، وخاصة أصحاب التعليم الأولى أو المتوسط. فالتعليم غير الكامل وغير المتعمق ينزع الفرد من جذوره الاجتماعية ولكنه لا يحقق له حياة تبعده كثيراً عن هذه الجذور. ويؤدى به ذلك إلى أن تتنازعه قوى مختلفة واتجاهات متصارعة، وتتبدى منه الازدواجية فى أوضح صورها. ويمكن بناء على هذا التحليل أن نفترض أن الازدواجية والتناقض يزدادان فى شخصية الفرد كلما ازداد انفتاحه على العالم (واكتسب قدراً من الحداثة) بطريقة مشوهة. ولذلك فسوف يكون الشخص الأمى الذى يرتبط بعالم محدود أكثر اتساقا وسوية فى بنية شخصيته من الفرد الذى تعلم أو خرج من هذا النطاق المحدود أو خبر كلا هذين الموقفين فى ضوء ظروف تغير مجتمعية خاصة (أى تغير غير متسق يقدم الى الناس ثقافة حديثة ذات طابع بدائى متضخم).

ومن الناحية الاخرى فإن الازدواجية تزداد فى عمقها ومدى انتشارها فى الفترات التى تتضاعف فيها تناقضات البنية الاجتماعية، وتبدأ فى الانحسار أو تقل فى مدى عمقها وانتشارها عندما تحقق البنية الاجتماعية قدرا من الاتساق والاتفاق العام. ويمكننا وفقا لهذه الفرضية العامة أن نحلل تناقضات الشخصية فى فترات تاريخية مختلفة. يمكننا مثلا أن نكشف مدى عمق تناقضات الشخصية المصرية فى فترة الستينيات التى حققت فيها البنية الاجتماعية قدرا من الاستقلال النسبى عن مؤثرات النظام

الرأسمالى، وحققت بالتالى قدراً من الاستقرار والاتفاق العام. وأن نكتشف أيضا كيف زادت هذه التناقضات وتضاعفت فى فترة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات والثمانينيات ، بفعل الاندماج الكامل للبنية الاجتماعية فى السوق الرأسمالى. وما فرضه ذلك من ضغوط اقتصادية على الشرائح الوسطى والفقيرة فى المجتمع. حقيقة أننا لا نمتلك مادة امبيريقية تعالج بناء الشخصية فى فترة الستينيات، ولكن المادة التى اعتمد عليها هذا البحث قد جمعت فى عصر ذروة الانفتاح الاقتصادى. وإذا كانت هذه المادة قد كشفت عن ضروب من التناقض عميقة فى بناء شخصية الانسان المصرى، فإن الأمر يدعونا الى أن نطرح الفرضية على النحو الذى صغناه بها تواً. والأمر متروك لمزيد من التقصى والبحث. وحسبنا أن نؤكد هنا أهمية فهم التنوعات والديناميات الداخلية فى بناء الشخصية القومية دون أن نضفى على الانسان المصرى سمات عامة ومجردة وكأنه يولد بها أو هكذا وجد. ليس الأمر هكذا بحال.

٢ - الشك والتوجس :

أشارت بعض الدراسات إلى وجود سمة الشك فى الغرباء والسلطة عند الانسان المصرى. ولكن بحثنا قد أكد على أن هذه الخاصية - إن وجدت - فإنها لا توجد بنفس الطريقة التى أشارت إليها تلك الدراسات (أىَ كسمة أصيلة تخلقت من خلال علاقة القهر بين المصرى والسلطة) فتفسيرها بالنحو الذى تبدو عليه، لا بد وأن يضع فى اعتباره متغيرات أوسع نطاقاً من علاقة المصرى بالسلطة.

وبادىء ذى بدء فقد أوضح هذا البحث إمكانية التفرقة بين مستويين من الشك.

الأول : يرتبط بالتوجس الذى يظهره المصرى كلما تفاعل مع الدوائر الأبعد من دائرة حياته الخاصة.

والثانى : يرتبط بالتعامل مع أجهزة الدولة من خلال موظفيها.

ولقد كشفت المادة الامبيريقية التى اعتمدت عليها هذه الدراسة عن أن المستوى الأول من الشك هو الأكثر شيوعاً وعمقاً فى شخصية الانسان

المصرى. أما المستوى الثانى، فهو وان كان احدى السمات المحددة لعلاقة المصرى التاريخية بالسلطة، فإن المؤشرات تؤكد على أنه لم يعد موجوداً على النحو الذى كان عليه فى الماضى. فقد أكدت البيانات على أن علاقة المصرى بالسلطة يجب أن تفهم على أنها علاقة معقدة يحكمها التباعد وليس التقارب، كما يحكمها الاستسلام والخضوع دون الاقتناع والتعاقد. ويبدى المصرى فى ضوء هذا النمط من العلاقة قدراً من التناقض فى اتجاهاته ومظاهر سلوكه تجاه السلطة. فهو يدرك مثلاً أن الدولة سلطة عليا يجب طاعتها، ولا يتردد فى التعبير عن ذلك صراحة. ولكنه يبطن – فى ذات الوقت – قدرا من الانتقاد لسلوكها يعبر عنه فى صورة لفظية فقط، من خلف ظهر السلطة خاصة ممثليها الذين يناط بهم تنفيذ القانون. ولكن الأمر لا ينتهى عند هذا الحد، بل يتضاعف فى تعقيداته عندما نجد البعض يتعلقون بذوى السلطة ويتخذونهم مثلاً عليا بالرغم من خضوعهم التام لهم، ونجدهم يتوحدون معهم ومع انماط شخصياتهم رغم شدة التسلط الذى يمارس عليهم. فى هذا الموقف تتحول السلطة الى قيمة فى حد ذاتها، وتتحول الوظيفة الحكومية فى عقلية الانسان المصرى إلى مصدر للسلطة مهما كان مستوى هذه الوظيفة. الوظيفة الحكومية هنا ليست دوراً يؤدى من خلاله المواطن خدمة الى أخيه المواطن، وإنما هى أقرب الى مفهوم الوضع المتميز الذى يرفع الفرد درجة عن الآخرين ويحقق له سلطة عليهم.

ولا شك أن هذه العلاقة المعقدة هى أحد مصادر السلوك المتوجس المتصل بالعوالم الخارجة عن دائرة العالم الخاص (نقصد المستوى الأول من الشك الذى أشرنا اليه قبل قليل). ولكن هذا المستوى من الشك ألصق بعوامل بنائية أخرى. ولعل طبيعة التركيب الطبقى فى المجتمع من أقرب العوامل فى تفسير هذا الضرب من السلوك. فالبناء الاجتماعى الذى يشهد فى تطوره أشكالاً من عدم التساوق، يفرز تكوينا طبقيا غير متجانس،تشكل كل شريحة منه عالماً خاصاً بها، ويصبح الحراك الاجتماعى صعباً خاصة بين الشرائح الطبقية المتمايزة اقتصاديا واجتماعياً. ومن هنا يظهر التفاعل والاتصال داخل الشريحة بشكل اكثف واعمق من التفاعل بين الشرائح. وفى ضوء هذا الموقف نجد الشخص الذى ينتمى الى الشرائح الدنيا أقل جرأة فى التعامل مع الشرائح الأعلى. كما أن تلك الأخيرة تنغلق على ذاتها، وتمارس من الطقوس ما يضرب

حولها سياجاً يجد من يتعداه أشكالاً من الغطرسة فى السلوك وأشكالاً من الاحتقار لكل من هو أدنى : ومن هنا يتحول العالم الخاص لكل فئة إلى عالم أكثر أمناً. وإذا وضعنا فى إعتبارنا أن عملية التحديث البرانى الذى أصاب البنية الاجتماعية لم تغير تماماً مفاهيم الارتباط بالاسرة والعائلة والاقليم، وفى ضوء ذلك، فلا البناء الطبقى يسمح بالتواصل، ولا التحديث أزال كلية العوامل الفاصلة بين الناس. ويفسر لنا ذلك لماذا كشفت الدراسة عن أن الفرد يكون أشد ثقة فى أقاربه وابناء قريته أو مدينته.ويحكم هذه الثقة اعتقاد بأن القريب أو الجار أو ابن البلد أفضل من الآخرين ، الذين كثيراً ما يوصفون بأوصاف غير مرغوب فيها. بل أن الأمر قد يتعدى ذلك إلى الذاتية المفرطة، عندما نجد الفرد يلتف حول أسرته أو حول ذاته فقط . هذه الذات التى تتحول الى مركز للعالم، تشكل عالماً خاصاً هو أفضل عالم بالنسبة للفرد، وكل ما عداه زائف. ولذلك لا نجد غرابة فى أن كل اسرة تعتبر أن ابناءها هم أفضل الابناء من حيث التربية والخلق، وأن كل فرد يتحدث عن نفسه بعبارات البطولة والمغامرات (التى تميزه عن الآخرين). وهنا يتحول كل فرد من وجهة نظره الى بطل فى علاقات تخلو من البطولات الحقيقية. وتضيع فى النهاية مقولة الوطن والمواطن. وتحتاج هذه النقطة الى مزيد من الاستقصاء والبحث.

٣ - التعلق بالاشخاص (الأفراد) :

كشفت المادة الامبيريقية المتصلة بالثقافة السياسية والممارسات السياسية عن أن مستوى الثقافة السياسية للمصرى على درجة عالية من التدنى، كما كشفت عن ان الثقافة السياسية تنخفض بشدة عندما يتصل الأمر بالمؤسسات السياسية كلأحزاب والنقابات، وترتفع بشكل ملحوظ عندما يتصل الأمر بمعرفة الأفراد الأكثر بروزاً فى الدوائر السياسية. حقيقة أن مستوى الثقافة السياسية المتصل بمعرفة بعض أسماء النخبة الحاكمة ليس كبيراً (فقد انخفضت النسبة فيما يتصل بمعرفة بعض الأشخاص الى أقل من ٥٠٪) ولكن هذه النسبة تعتبر كبيرة إذا ما قورنت بالمعرفة المتصلة بالمؤسسات السياسية. كما كشفت البيانات المتصلة بالسلوك السياسى عن أن السلوك الانتخابى عند المصرى لا يرتبط بتوجه سياسى واضح، سواء كان توجها حزبياً أو توجهاً سياسياً عاماً، بل يرتبط بشخص معين يعرفه الناخب معرفة شخصية أو يقع تحت تأثيره السياسى أو حتى تحت سيطرته الاقتصادية والاقليمية أو الاعلامية .

ويدعونا ذلك إلى أن نطور فرضية تتصل بخاصية تبدو واضحة لدى الانسان المصرى - خاصة فى سلوكه السياسى - هى أنه فى ممارساته السياسية والاجتماعية يتعلق بالأشخاص وليس بالمؤسسات. هنا تصبح علاقة الشللية والعلاقات القائمة على المعرفة الشخصية أو الاقليمية أكثر بروزاً من العلاقات المنظمة التى ترتبط بمؤسسات لها معاييرها وتنظيماتها. وترتبط هذه الخاصية فيما يبدو بطبيعة الخبرات السياسية التى عاشها الانسان المصرى حيث كانت السلطة السياسية تقوم على المركزية المفرطة، وحيث كانت خيوط السياسة تتجمع جميعا فى يدى شخص واحد. ولم تحدث التغيرات التى شهدتها الساحة السياسية فيما بعد ثورة ٢٣ يوليو تغيراً فى إتجاه الناس نحو ربط الدولة بشخصية فرد واحد، بل أن هذه التغيرات قد دعمت هذا الاتجاه وعمقته.

ومن ناحية أخرى، فإن كثيراً من الافعال الاجتماعية والسياسية التى ينخرط فيها الانسان المصرى فى حياته اليومية (بما فى ذلك حياة العمل) ترتبط بأشخاص (أفراد) أكثر من ارتباطها بمؤسسات. فمشكلاته فى الأسرة والجيرة والعمل جميعاً يمكن أن تحل من خلال أفراد (نشير هنا الى التدخل الفردى (الشخصى) فى حل المشكلات). كما أن المواقف التى يدخل فيها فى حياته اليومية ما هى الا مواقف يتحكم فى كل منها فرد واحد، فكثيراً ما يكون التفاعل الاجتماعى فى هذه المواقف مقيداً بسيطرة فرد واحد أو أكثر يتميز عن الآخرين بميزة معينة (كبر السن - التعليم - الوضع الاجتماعى - الوضع القرابى.... الخ). ويؤدى ذلك كله إلى أن يتحول مفهوم السياسة فى ذهن المواطن العادى الى مفهوم يرتبط بمواقف الحياة اليومية ومشكلاتها ؛ وتتحول السياسة - بناء على ذلك - الى العلاقة بهذا الشخص أو ذاك ممن ترتبط بهم حياة المواطن من خلال الجيرة أو العمل أو القرابة أو أى شخص آخر. ليست السياسة هى هذه الأجهزة الضخمة والمؤسسات الكبيرة التى تستخدم لغة غير مفهومة وخطاباً غامضاً يتناقض كثيراً مع الحياة اليومية ومشكلاتها ، انما السياسة هى أولئك الأشخاص الذين يسيرون أمور الحياة حتى لو كان دورهم مرتبطاً بالاستغلال والظلم. ونشعر هنا اننا بحاجة الى بيانات أوفر عن طبيعة التبادل الثقافى أو الاقتصادى الذى يحكم العلاقة بين المواطنين والأفراد الذين يتعلقون بهم فى حياتهم اليومية.

٤ – الميل التبريرى :

هذه احدى السمات الجديدة التى لم يشر اليها من قبل. ونقصد بالميل التبريرى عدم ادارك الاسباب الواقعية للخطأ، أو لأسباب السلوك بشكل عام، وتبرير وقوع الاحداث اما من خلال عوامل ذاتية أو من خلال أسباب متعالية على الواقع. ولقد كشفت المادة الامبيريقية عن وجود هذا الضرب من السلوك التبريرى لدى الانسان المصرى. وهو أميل الى تبرير الأخطاء – كالاخطاء فى صياغة القوانين مثلا – من خلال ازاحتها على القضية العامة بأن كل انسان معرض للخطأ. كما أنه اميل الى تبرير بعض أشكال السلوك التى ينتقدها عندما ينخرط بالفعل فى أشكال السلوك هذه. ولقد أشرنا الى جانب من هذا عند حديثنا عن الازدواجية.

ويبدو أن الفاعل، عندما يواجه ظروفاً صعبة تكتنفها كثير من مظاهر التناقض وعدم الوضوح والتحدد، كما هو الحال فى أى بنية متحولة وتابعة، فإنه يطور لنفسه أساليب متعددة لمواجهة مواقف الحياة المختلفة. ومن المتوقع فى ضوء الأطر الفكرية والثقافية المتناقضة (التى تحدد مسار تفكيره)، أن يتعامل الفاعل الاجتماعى فى مواقف الحياة الاجتماعية المختلفة بشكل متغاير، بحيث يتبنى معياراً معينا فى موقف معين، ويتبنى معياراً آخراً مناقضا فى موقف آخر. ويؤدى به هذا الى حالة من التبرير المستمر لسلوكه وأفكاره واتجاهاته، أو لسلوك الآخرين واتجاهاتهم، خاصة من يتعاطف معهم أو تربطه بهم علاقة صداقة.

فى هذه الظروف نجد أن العاطفة والانفعال هما اللذان يحكمان الفعل الاجتماعى، وليست الاحكام العقلانية الموضوعية. وكلما تناقضت المعايير التى تحكم السلوك وتعددت أشكالها، مال الفعل الاجتماعى نحو الركون إلى العاطفة والانفعال، وابتعد عن العقلانية والموضوعية. وفى هذه الحالة يرتبط الفعل الاجتماعى بالتبرير غير المنطقى لمظاهر السلوك، ويكشف عن قدر كبير من التحيز. وهكذا يمكن أن تفسر الخاصية التى أطلقنا عليها «الميل التبريرى» فى ضوء عوامل بنائية تنعكس على بنية الشخصية وتحدد مسار سلوكها ونمط تفكيرها ومنطقها فى ايواء ذاتها فى العالم المتناقض المحيط بها.

٥ - السلبية :

لا يمكن القول بأن السلبية سمة تلصق بشعب من الشعوب الا فى توفر شروط تاريخية وبنائية معينة. ولقد كشفت بيانات هذه الدراسة عن وجود قدر من السلبية لدى المصرى المعاصر، خاصة فيما يتعلق بمستوى الانخراط فى السياسة. ولا نميل هنا الى وصف المصرى بالسلبية على اطلاقها، بل نميل الى تفسيرها فى ظروف البنية الاجتماعية التى يتفاعل فى نطاقها. فلم يؤد التحديث الى محو الأمية (فما يزال أكثر من نصف الشعب المصرى من الآميين). وهناك علاقة وثيقة بين نقص المشاركة فى السياسة وفى حياة المجتمع المحلى (قرية كان أم مدينة) وبين الأمية. ولكن التأكيد على دور الامية لا يجعلنا نغفل عوامل أخرى ترتبط من ناحية بالمستوى الاجتماعى الاقتصادى لغالبية سكان أرض مصر، وترتبط من ناحية ثانية بطبيعة التنظيمات السياسية. فمعظم السكان يعيشون فى مستوى اقتصادى منخفض، ويفرض هذا المستوى ظروف حياة صعبة تجعل الانسان العادى لا يهتم كثيراً بأمور السياسة ولا يفهمها الا بقدر ما تسهم فى حل مشكلاته اليومية. فمحور إهتمامه هو حياته وهمومه الفردية والاسرية. وهنا يتحدد الوعى الاجتماعى عند مستوى هذه الهموم ولا يتجاوزها الى المستوى العام، نعنى الربط بينها وبين المشكلات السياسية والاقتصادية العامة. وطالما ابتعدت هذه المشكلات عن بؤرة الوعى، فإن النتيجة تكون افراطاً فى السلبية واللامبالاة تجاه ما هو عام، وافراطاً فى الانخراط والانشغال بما هو خاص.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه السلبية لا تلقى اهتماماً من قبل التنظيمات السياسية وما يسود فيها من أشكال الممارسة السياسية. ونستطيع أن نشير فى هذا السياق الى بعض الملاحظات العامة : فأولاً نجد أن معظم هذه التنظيمات - الاحزاب المتعددة ومن قبلها الحزب الواحد - تنشأ من خلال الصفوة السياسية أو الصفوة المثقفة، ثم تبدأ فى الانتشار على المستوى المحلى من خلال جماعات الصفوة المحلية التى لها مصلحة سياسية واقتصادية فى ممارسة السياسة. وتبقى الجماهير خارج دائرة التنظيم. وحتى إذا ما سعت الصفوة المحلية نحو ضم أعضاء الى التنظيمات الحزبية، فإن عملت الضم هذه لا ترتبط باقناع أو اقتناع، وإنما هى إجراء شكلى

لاستكمال صورة التنظيم. وثانياً : فإن هذا الانفصال بين التنظيمات السياسية وبين الجماهير يضفى على الممارسة السياسية أهدافاً سياسية متباينة ، من وجهة نظر كل من الصفوة والجماهير. فالصفوة السياسية تسعى الى تدعيم مواقفها مع المحافظة على الشكل التنظيمى للحزب أو الأحزاب، وبالتالى اعادة انتاج نفسها على المستوى السياسى والاجتماعى. ولا تدخل الجماهير هنا كهدف لممارسات الصفوة وسلوكها السياسى. ويدرك الناس ذلك على ما يبدو. فقد كشفت الدراسة مثلاً عن أن نسبة كبيرة من السكان لا تعرف أهداف العملية الانتخابية ، ولا حتى الأهداف من وراء انشاء تنظيمات كالأحزاب . وهنا تصبح الممارسة السياسية للشخص العادى اما ممارسة قهرية ، بمعنى أن عليه ان يذهب الى صناديق الاقتراع بحكم القانون، واما ممارسة ترتبط بأهداف عملية ، كمساندة شخص معروف له على الناس أياد فى مجال العمل أو مجال تسهيل أمور الحياة اليومية، أو هكذا يشاع عنه على الأقل.

خلاصة القول أن لدينا انفصالاً بين الأهداف والطموحات الخاصة بكل من جماعات الصفوة السياسية والجماهير العريضة. فجماعات الصفوة توجه السياسة وجهة خاصة، ولها فهمها الخاص للتنظيمات السياسية ووظائفها وأهدافها. أما الجماهير فلها حياتها اليومية ومشكلاتها العملية التى قد لا تنعكس فى الكثير من الأحيان فى الممارسات السياسية. ومن هنا تكون السلبية متوقعة، ونكون اللامبالاة من جانب الجماهير أحد منتجات الظروف المحيطة، وليست سمة أصيلة فى بناء الشخصية. وتحتاج هذه النقطة الى مزيد من الدراسة وفقا للمنظور البنائى المقترح هنا. فذلك يمكن أن يلقى مزيداً من الضوء على مستويات الوعى الاجتماعى واشكال الممارسة السياسية وأهدافها والنتائج المترتبة عليها .

٦ - الصبر :

كثيراً ما أضفيت هذه السمة على الانسان المصرى . ولقد كشفت دراستنا عن أن الصبر يعد إحدى السمات التى تسم سلوك الانسان المصرى ونمط تفكيره. ولكن الدراسة أكدت فى نفس الوقت على أن الصبر له مفاهيم مختلفة فى أذهان الناس ، بعضها أكثر شيوعاً من البعض الآخر ، كما كشفت عن أن الصبر يعتبر سمة أكثر ظهوراً عند فئات اجتماعية بعينها. فبالنظر الى

المفاهيم المختلفة للصبر ، اتضح من خلال الدراسة أن الصبر يأخذ غالباً مفهوما دينيا ، يعنى «تحمل ما يأتى به الله خيراً أم شراً». وهذا هو أكثر مفاهيم الصبر شيوعاً. ومن المفاهيم الأخرى الأقل شيوعاً «عدم الغضب الشديد»، «تحمل ظروف الحياة القاسية»، «تحمل الظلم». وكشفت الدراسة عن أن الصبر – بمفاهيمه المختلفة – أكثر ظهوراً عند الشرائح الدنيا فى المجتمع. حيث ظهر شبه اجماع لدى أفراد العينة على أن الفقراء أكثر صبراً من الأغنياء.

ويدعونا ذلك إلى أن نفسر الصبر كسمة من سمات الشخصية القومية فى ضوء بعدين أساسيين بينهما علاقة واضحة :

البعد الأول : هو التدين. ويعتبر سمة جوهرية فى شخصية الانسان المصرى ، الأمر الذى دفعنا إلى عدم معالجتها فى هذه الخاتمة على أنها أمر مسلم به أكدته الدراسات السابقة واكدته دراستنا هذه. ويمكن القول بأن الانسان المصرى يستمد صبره من قيمه الدينية الراسخة والعميقة الجذور. فهو عندما يتحمل قسوة الحياة أو الظلم، أو أى شكل من أشكال الجور، فإنه يستعين بما يحمله فى داخله من مخزون دينى لكى يعبر هذه المواقف الصعبة.

البعد الثانى : يرتبط بطبيعة الظروف الاجتماعية – الاقتصادية القاسية التى يعيش فيها الفقراء (وهم أكثر فئات المجتمع صبراً). إذ يعتبر الصبر – فى هذه الظروف – بمثابة ميكانيزم دفاعى يتحصن به الانسان الفقير ضد أشكال اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية التى يتعرض لها فى حياته. ولنا أن نتوقع – فى ضوء هذا – أن توجد المفاهيم الدينية للصبر فى أذهان الفقراء بشكل أجلى من وجودها عند الفئات الأخرى.

ولكننا نكون قد جاوزنا الحقيقة إذا قلنا ان الصبر سمة مطلقة عند الفقراء، بمعنى أنهم صبورون إلى الأبد دون أى قدر من الثورة على ظروف حياتهم. فقد كشفت دراستنا عن أن الصبر يختفى عند حد معين يمكن أن نطلق عليه «عتبة الصبر» أى النقطة التى إذا تجاوزها الظلم أو الجور فلا يكون بعدها صبر.

ولقد كشفت هذه الدراسة عن أن «عتبة الصبر» لدى الانسان المصرى ترتبط باستمرارية وجوده فى الحياة. فهو صبور طالما ان حياته تسير فى هدوء، وطالما أن الحاجات الاساسية له وللأسرة متوفرة عند حدها الأدنى. ويبدأ

الصبر فى النفاذ إذا ما تهدد هذا الوجود بأى شكل من الأشكال. فالانسان الفقير يستطيع أن يتحمل قسوة الحياة، وما تفرضه من أشكال للامساواة الاقتصادية والاجتماعية، كما يستطيع أن يتحمل آى تهديد لحياته طالما أنه لن يؤثر على مستوى الكفاف الذى يعيش فيه. أما إذا وصلت هذه التهديدات إلى تهديد وجوده ذاته (أى التأثير على مستوى الكفاف الذى يحفظ هذا الوجود) فإنه يبدأ فى الثورة ويفقد كل ما لديه من صبر.

ويدلنا ذلك على أن الفقير أخلاقى فى سلوكه، رغم ما يحيط به تهديدات ومصاعب، حيث يتحمل هذه التهديدات والمصاعب بصبر ويستعين بالقيم الدينية فى تدعيم صبره، ولكنه لا يصبر للحظة عندما يصل الأمر إلى جوهر الحياة نفسها، أى إلى جوهر الوجود ذاته. ولسنا نسعى هنا إلى الايحاء بأن الفقراء يولدون هكذا، بسلوكهم هذا. فسلوكهم هذا ما هو الا نتيجة لظروف معقدة يعيشون فيها، وليس أمامهم من سبيل آخر. ومرة أخرى نؤكد على أهمية تتبع هذه القضية فى بحوث أخرى تلقى عليها مزيداً من الضوء.

٧ - الفكاهة والمرح:

كثيرا ما يوصف المصرى بأنه محب للفكاهة وأن روحه تتسم بالمرح. ولقد أكدت دراستنا على أن هذه القضية لا يجب أن تؤخذ على إطلاقها. فقد أكدت على ضرورة التفرقة بين مستويات الفكاهة، وكذلك الشرائح الاجتماعية الأكثر ميلاً اليها، وأن نحدد وظائف الفكاهة بالنسبة للفاعل فى ظروف تاريخية معينة.

فقد وجدنا من خلال دراستنا أن المصرى ليس ميالاً إلى قول النكتة، فلم تتعد نسبة من تذكروا نكتة قيلت لهم أكثر من ٥ر١٧٪ من حجم العينة. وعلى العكس من ذلك اكدت الدراسة أن بعض المصريين أميل الى المشاركة فى النكتة عن طريق السماع وليس عن طريق القول. فقد وصلت نسبة من يحبون المشاركة فى مواقف التنكيت (عن طريق السماع) حوالى ٥٥٪. ووفقا لذلك فإن نسبة لا يستهان بها من الشعب المصرى تخرج عن دائرة الفكاهة والمرح (فهى لا تشارك من خلال القول أو السماع فى مواقف التنكيت). وتوجد هذه النسبة بتركيز أكبر فى محافظات الصعيد وبعض محافظات الوجه البحرى وخاصة محافظتى الشرقية والغربية. وتظهر أعلى معدلات الفكاهة

والمرح فى المحافظات الساحلية من ناحية والمحافظات ذات الطابع الحضرى (القاهرة والجيزة) من ناحية أخرى. وتظهر معدلات حب الفكاهة بين المتعلمين الحضريين بشكل أكبر من ظهورها عند الأميين أو عند سكان الريف. وفى ضوء ذلك فإن دراستنا أكدت على أن اعتبار حب الفكاهة سمة عامة لدى الشعب المصرى يحتاج إلى مراجعة. فهى سمة ترتبط بشكل أكبر بقطاع خاص هو ذلك القطاع الأكثر تعليماً والأكثر انفتاحاً على العالم.

وفى ضوء المنطلقات النظرية التى توجه هذا البحث فإننا نميل الى تفسير هذا الموقف فى ضوء اعتبارين :

يرتبط الأول بالارتباط بين المشاركة فى الفكاهة، وبين التعليم والانفتاح على العالم. فالفكاهة هنا تظهر على أنها أحد المؤشرات الدالة على الحداثة. وهنا تتحول الحداثة فى أذهان الناس إلى مفهوم أقرب إلى مفهوم الفهلوة. ويبدو أن ذلك هو إحدى النتائج المترتبة على تضخم البنية الفوقية وتشوه عناصرها المكونة، بل أن هذا الفهم للحداثة هو أحد المؤشرات العاكسة لهذا التضخم وذلك التشوه. فالبنية الاجتماعية عندما تتحول بشكل غير متساوق، وعندما تتحكم فيها عناصر متناقضة (داخلية وخارجية) فإنها تفرز بناء فوقيا متضخماً. ونعنى بالتضخم هنا أن تبدو العناصر الثقافية مشوهه تزخر بمفاهيم مرضية عن طبيعة الانسان الحديث. وعندما نطبق ذلك البعد النظرى على الفكاهة والمشاركة فيها. نجد أن الفكاهة تصبح لدى المتعلمين وغيرهم من سكان الحضر والسواحل أحد مظاهر الحداثة، ويصبح الاشخاص غير القادرين على المشاركة فيها «متخلفين». ونستطيع أن نسوق أمثلة كثيرة مشابهة ترتبط بعناصر ثقافية أخرى، ولكن حسبنا هنا الاشارة إلى ما تعكسه الفكاهة والمشاركة فيها ، وما يحيط بها من مفهومات من تشوه وتضخم فى بنية الثقافة الحديثة فى المجتمع المصرى.

على أن الأمر يمكن النظر اليه من منظور آخر، خاصة إذا ما أخذنا فى اعتبارنا المواقف التى تظهر فيها الفكاهة والوظائف التى تؤديها. فقد ظهر أن المواقف التى تظهر فيها الفكاهة هى مواقف ترتبط فى معظمها بحالة من الضيق أو الملل التى تنبع من الاحساس بأزمة عامة أو بأزمة شخصية. كما أكدت البيانات أن أكثر موضوعات النكتة انتشاراً هى موضوعات الجنس والجماعات الاقليمية ورجال السياسة. فالنكتة تعتبر إحدى الاستجابات تجاه الأزمات العامة أحياناً والأزمات الشخصية أحيانا أخرى.

وإذا ما أخذنا فى اعتبارنا الموضوعات التى تتناولها النكتة لوجدنا أن الاستجابة تجاه الازمات العامة تعتبر إستجابة انسحابية يرتد منها الانسان المصرى الى ذاته، فيسخر منها ومن الآخرين، ليجد لضيقه متنفساً ولملله مخرجاً. ويمكن تفسير هذا الانسحاب بأنه سلوك يؤدى إلى حل الأزمة العامة على المستوى الشخصى. ونعنى بذلك أن يتخلص الانسان من حالة الغضب والملل، بصرف النظر عما إذا كانت الأزمة العامة قد حلت أم لا. فالفرد مثلاً عندما يسخر بالنكتة من الجماعات الاقليمية أو حتى عندما يروى نكاتاً جنسية فإنه يشعر بالتفوق على الآخرين. وهو عندما يسخر من رجال السياسة فإنه يلقى بالمسئولية والتبعة على الآخرين. وفى الحالتين يمكن أن يشعر الفرد بأنه تخلص من بعض همومه وبعض متاعبه بعد أن يكون قد فرغ شحنة انفعاله فى النكتة (فى الآخرين بمعنى آخر). ويعتبر هذا السلوك الانسحابى سلوكاً متوقعا فى ضوء الانفصال ذى التاريخ الطويل بين الدولة والناس وفى ضوء ما يخلقه نمط الحداثة من فردية ولا مبالاة تجاه المشكلات العامة.

٨ - التواكل:

هذه سمة من السمات التى أكد بحثنا على رفضها. فقد كشفت البيانات عن أن المصرى لا يركن كثيرا إلى فكرة الاعتماد على الحظ فى تحقيق الآمال وحل المشكلات. فقد بلغت نسبة من رفضوا هذه الفكرة حوالى ٥١٪ من حجم العينة. كما أكدت نسبة ٥٦٫٣٪ على أن الاعتماد على العمل هو الذى يحدد نصيب الانسان من الحياة. وفى ضوء ذلك أكدت الدراسة على أن المصرى أميل إلى التوكل وليس الى التواكل، حيث يدفعه سلوكه الدينى ومعتقداته الدينية الراسخة الى ربط العمل بالتوكل على الله. وحتى أولئك الذين يؤمنون بالحظ، فإنهم يربطون الحظ بالعمل. ولقد حاولت دراستنا أن تطور مفهوم «العمل التوكلى» على أنه المحدد لنمط العمل والانجاز عند المصرى. ووفقاً لهذا المفهوم نجد أن المصرى يزاوج بين التوكل والعمل، مدخلاً فى حياته من خلال هذه المزاوجة قليلاً من الحظ أو المشيئة يكون بمثابة الميكانزم الدفاعى ازاء أى فشل فى العمل. فهو من خلال التوكل على الله يؤمن بأن لكل فرد فى المجتمع نصيباً من الحياة والرزق، ولكنه يؤمن فى نفس الوقت أن الحصول على نصيب أوفر يتطلب عملاً. فإذا أدى العمل إلى نتيجة طيبة،

فهو نصيب طيب وحظ طيب ورضاء من الله، وإذا لم يؤد إلى نتيجة طيبة، فإن التوكل على الله – مانح الحظ ومانعه – يعمل بمثابة الميكانيزم الذى يخرج الانسان من حالة الفشل ويدخله فى البدء من جديد.

ومن المتوقع أن يسيطر مفهوم «العمل التوكلى» على عقل المصرى، وأن يؤثر بشكل ملحوظ على سلوكه المتصل بالعمل. نقول من المتوقع أن يسيطر هذا المفهوم فى ضوء بعض الاعتبارات الثقافية والاقتصادية التى ترتبط بحياة المصرى. فمن الناحية الثقافية نجد أن القيم الدينية لها تأصيل عميق الجذور فى نفوس المصريين. ويعتبر التوكل على الله إحدى هذه القيم الدينية. أما من الناحية الاقتصادية فإن الظروف المحيطة بحقل العمل تجعله – فى الكثير من الأحيان – غير دائم وغير مضمون النتيجة، حيث تتحكم فيه ظروف خارجة عن ارادة الانسان (خاصة العمل فى الزراعة والصيد). كما أن هناك قطاعاً عريضاً من العمال لا يعمل بشكل دائم. وترتبط أعمالهم بأنشطة متنوعة غير دائمة (ونفكر فى هذا السياق فى عمالة الزراعة والباعة الجائلين والقطاع الحضرى غير الرسمى على الجملة). فى مثل هذه الظروف فإن ارتباط العمل بالتوكل يكون منطقيا.

خاتمة :

لقد حاولنا هنا أن نجمع شتات ملاحظاتنا الامبيريقية، وآن نضعها فى مجموعة محددة من السمات، بعضها موجود وبعضها الآخر غير موجود، بعضها عميق وبعضها أقل عمقاً. وقد حاولنا أن نؤكد فى تفسيرنا للبيانات أن السمات التى يتميز بها سلوك المصرى وافكاره واتجاهاته ليست موجودة بنفس القدر لدى كل المصريين، الأمر الذى يؤكد على أهمية مفهوم الطبقة فى تحليل هذه السمات . كما حاولنا أن نؤكد على أن بعض السمات تكون لها سيطرة وسيادة فى فترات تاريخية دون الأخرى . وأولاً وقبل كل شىء حاولنا أن نؤكد على أن السمات المحددة للشخصية القومية يجب أن تفهم فى ضوء متغيرات بنائية واسعة النطاق حددنا معالمها فى الاطار النظرى للدراسة.

ونؤكد فى النهاية على ضرورة عدم اصدار احكام عن الشخصية المصرية دون الاعتماد على بيانات امبيريقية. فقد عانت دراسات الشخصية المصرية من هذه المشكلة. فقد بدأ المستشرقون بتقديم انطباعات عن شخصية الانسان المصرى كانت فى مجملها انطباعات متميزة نابعة من فرض اطروحات نظرية مثالية على بناء اجتماعى مغاير. وسار الباحثون المصريون على نفس المنوال، فطفقوا يكتبون عن الشخصية المصرية مرددين نفس السمات التى ذكرها المستشرقون، دون الركون الى مادة امبيريقية رصينة، ودون النظر الى خصوصية البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى بما يحويه من تناقضات.

ولقد حاولت دراستنا هذه أن تتجاوز هذا الموقف. فاعتمدت على مادة امبيريقية ، وحاولت أن تفسر هذه المادة فى ضوء السياق الخاص للبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى. ولذلك فإن القارىء لما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج يجد اختلافاً واضحاً بينها وبين الدراسات السابقة من حيث نوعية المادة ونمط التفسير. ومع ذلك فنحن لا نذهب الى أن دراستنا قد قالت كل شىء فى هذا الموضوع الشائك المعقد. بل أنها – على العكس من ذلك – بداية لاثارة مشكلات نظرية وفروض يمكن أن تخضع للدراسة والبحث.ولقد أكدنا على هذه النقطة طوال عرضنا لنتائجنا. فلا غرو إذن أن نسم دراستنا هذه بأنها «مقاربة نظرية وامبيريقية»، فهى ليست أكبر من ذلك ولا أدنى.

المراجع والهوامش

(١) شابرول، وصف مصر : المجلد الخاص بالعادات والتقاليد، ترجمة زهير الشايب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩ .

(٢) هنرى عيروط، الفلاحون، ترجمة محمد غلاب، مطبعة شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة، بدون تاريخ .

(٣) انظر :

H.Amar, Gowing up in an Egyptian Village, Routledge and Kegan Paul, London, 1954 .

(٤) نجيب اسكندر ورشدى فام، التفكير الخرافى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٢ .

(٥) سيد عويس، من ملامح المجتمع المصرى المعاصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٦٣ ؛ «ظاهرة الموت فى حياة المصريين»، مجلة الفكر المعاصر، العدد ٥٠ ، ١٩٦٩ .

(٦) طرح حامد عمار مفهوم الشخصية الفهلوية عام ١٩٦٤ فى دراسته الشهيرة بعنوان «فى بناء البشر : دراسات فى التغير الحضارى والفكر التربوى»، سرس الليان، ١٩٦٤ ، ومنذ أن صدرت هذه الدراسة أصبح مفهوم الشخصية الفهلوية مفهوما محورياً لا فى دراسات الشخصية المصرية فحسب بل فى دراسات الشخصية العربية أيضاً : انظر نقد السيد يس لدراسة صادق العظم بعنوان «النقد الذاتى بعد الهزيمة» والتى استخدمت مفهوم الشخصية الفهلوية : فى السيد يس، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر، الطبقة الثانية، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٣ . ص ١٩٥ وما بعدها .

(٧) عزت حجازى «الشخصية المصرية بين السلبية والايجابية». الفكر المعاصر، العدد ٥٠ ، القاهرة، ١٩٦٩ .

(٨) انظر مقال حسن حنفى فى المرجع السابق .

(٩) انظر مقال على فهمى فى المرجع السابق .

(١٠) نعمات أحمد فؤاد، شخصية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧ ، (نشرت لأول مرة عام ١٩٦٧) .

(١١) جمال حمدان، شخصية مصر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠ .

(١٢) رالف لينتون، الأصول الحضارية للشخصية، ترجمة عبد الرحمن اللبان، نشر مؤسسة فرانكلين، بيروت، ١٩٦٤، ص ٤٦ .

(١٣) المرجع السابق، ١٠٢ .

(١٤) يس، مرجع سابق، ص ١٥٦ .

(١٥) المرجع السابق، ص ص ٥٤ - ٥٥ .

(١٦) المرجع السابق، ص ٥٥ .

(١٧) من المفهومات الأخرى الأقل أهمية مفهوم رؤية العالم World Wiew الذى طوره روبرت ردفيلد فى دراساته حول ثقافة الفلاحين، انظر حول هذا المفهوم .

روبرت ردفيلد، المجتمع القروى وثقافته، ترجمة فاروق العادلى، مطبعة حسان، القاهرة. د. ت

(١٨) سوف تكون الاستفادة من مفهوم الشخصية المنوالية استفادة منهجية بالأساس. ولذلك فسوف نترك الحديث عنه الآن الى حين الحديث عن المنهج .

(١٩) يس، مرجع سابق، ص ٦٠ .

(٢٠) الموضع نفسه .

(٢١) انظر النموذج الذى قدمه تشارلز رايت ميلز وهانز جيرث فى المرجع التالى :

H.Gerth and C.W. Mills, Character and Social Structure, Routledge and Kegan Paul, London, 1954 .

(٢٢) يعتمد التحليل التالى على النموذج النظرى الذى طوره كاتب هذه السطور فى دراسته عن : البناء السياسى فى الريف المصرى، انظر : أحمد زايد، البناء السياسى فى الريف المصرى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١ .

(٢٣) النص مأخوذ من المرجع السابق، ص .

(٢٤) انظر :

G.Devos, (National Character) International Encyclopedia of Social Science, Vols. 11 - 12. p.18 .

الجدل الفكرى فى الصحافة المصرية
ازاء فكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر (★)

نجوى حسين خليل(★ ★)

يعد الرجوع إلى الصحافة من الخطوات الاساسية عند القيام باستطلاعات للرأى حول القضايا الخلافية . ونختلف هنا مع الفرضية التى تنظر للصحافة نظرة تقليدية تبين ان الصحافة والآراء التى تتضمنها لاتعد مصدرا اساسيا ، ولا تصلح ان يستند اليها علميا . فالآراء والاتجاهات التى ترد فى الصحف فى الوقت الراهن يمكن ان تعبر تعبيرا حقيقيا – الى حد ما – عما يشغل الرأى العام، تؤثر فيه وتتأثر به. ومن خلالها يمكننا أن نصل إلى منطق المعارضين ومنطق المؤيدين للقضية الخلافية موضع الدراسة ٠

ويدور فى الوقت الراهن فى مصر حوار واسع حول الاصلاحات الشاملة

★ هى خطوة أساسية من خطوات استطلاع للرأى يجريه قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، وعنوانه « استطلاع للرأى حول انشاء جامعة مفتوحة فى مصر »

اشتركت فى تطبيق التحليل الكيفى لمضمون المعالجات الصحفية المحددة للدراسة كل من د ٠ نجوى خليل (المشرف) ، ود ٠ سلوى العامرى ، والاساتذة : رباب الحسينى ومنى يوسف وجميلة احمد (أعضاء) ٠

★ ★ دكتوراه فى الاعلام ، خبيرة بقسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٠

التى ينبغى ان توضع فى الاعتبار عند تطوير التعليم • وتقع بين تلك الموضوعات قضية اصلاح التعليم الجامعى، وهى تعد من أهم المسائل التى يثور كثير من الجدل حولها • وذلك يرجع الى عجز الامكانات الجامعية عن استيعاب أعداد الطلاب المتزايدة التى ترغب فى الاستزادة من التعليم والحصول على شهادة جامعية تفتح أمامها فرص العمل. بالاضافة إلى تدهور المستوى التعليمى للخريجين، وكذلك المشكلات الخاصة بالتكلفة المرتفعة لهذا النوع من التعليم، وغلبة خريجى الكليات النظرية على العملية ونقص الكوادر المدربة التى يحتاج اليها مجتمعنا فى الحاضر وفى المستقبل كل ذلك، إلى جانب عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص فى التطبيق العملى، حيث انتشرت الدروس الخصوصية، وارتفعت أسعار الكتب والمراجع الأساسية فى مختلف التخصصات الجامعية وبخاصة العملية. كما اتيحت للبعض دون الآخر - تبعا للامكانيات المادية - فرصة الالتحاق بجامعات ذات مصروفات باهظة داخل مصر أو خارجها.

ومن هنا برزت آراء لحل هذه الأزمة، طرحها مختلف وزراء التعليم فور توليهم لمسئولياتهم التنفيذية. منها دعوة طرحها الأستاذ الدكتور فتحى محمد على (وزير التعليم العالى السابق) بانشاء جامعة تكنولوجية، ودعوة أخرى طرحها رجال الأعمال الذين اجتمعوا فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ بانشاء جامعة أهلية خاصة. واخيرا دعوة طرحها الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم الحالى بانشاء جامعة مفتوحة فى مصر.

وتثير فكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر قضايا ايديولوجية واقتصادية واجتماعية خلافية كثيرة • فهى من ناحية تثير قيما ايديولوجية اساسية متعلقة بمبادىء تكافؤ الفرص وحق التعليم بالمجان للجميع وحق الحراك الاجتماعى عن طريق التعليم، فى مقابل شيوع الممارسات الواقعية التى تحد فعليا من فعالية هذه المبادىء • كما انها تثير تفضيلات النخبة الحاكمة فى التعليم وتركيزها على الكيف او الكم • بالاضافة الى انها تشير الى مشكلة عبء التعليم على ميزانية الدولة وضرورة ترشيد الانفاق الحكومى على التعليم العالى والجامعى والاستفادة من الامكانات التكنولوجية المتوافرة

كوسائط تعليمية متاحة . في مقابل الرأى الآخر الذى يرى وجوب التريث فى اختيار السياسات المتبناة لتطوير التعليم الجامعى مع ضرورة الزام الدولة بالانفاق على التعليم مهما كان حجم الانفاق • الى جانب ان فكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر تثير قضايا اجتماعية متعلقة بالتعليم الجامعى ، كالخلاف حول قيمة الشهادة الجامعية والدراسة الاكاديمية فى حد ذاتها ، فى مقابل قيمة العمل اليدوى والفنى اى اكتساب التدريب والتثقيف اليدوى دون شهادة اكاديمية •

وقد اهتمت الصحافة المصرية – قومية ومعارضة – بمعالجة الفكرة التى طرحها وزير التعليم فى النصف الاول من عام ١٩٨٧ بصدد التعليم المفتوح وضرورة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر (بهدف تخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالى ، وتوفير فرص التعليم الجامعى لمن حرم منها وبمعدلات تتلاءم مع ظروف المجتمع) . فقد انشغلت الصحافة بطرح وجهات النظر المتعددة حول فكرة المشروع المطروحة ، وظهرت آراء مؤيدة للقرار ، وآراء اخرى معارضة تبين مثالب ذلك المشروع وتدعو الى التأنى فى البدء فى تطبيقه •

من هنا يتبين أهمية الاعتماد على تحليل ما نشر على صفحات الجرائد المصرية ، التى من شأنها كشف الجوانب الخلافية والاشكاليات حول هذا الموضوع الخلافى •

الخطوات المنهجية :

وقد اعتمدنا على اسلوب تحليل المضمون الكيفى فى دراسة مضمون الرسالة الاعلامية المنشورة فى الرأى الصحفى (المتمثل فى المقال والتحقيق والحديث) مع الاشارة الى بعض الاستدلالات الكمية البسيطة • وهو أسلوب من شأنه الكشف عن الاتجاهات الصحفية الكامنة فى مضمون الرأى ، التى تهدف الى التأثير على الرأى العام ، ورأى الصفوة فى فكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر •

من ثم ، فان دراستنا تلقى الضوء على النقاط المحددة التالية :

أولا : –

تحديد اتجاه الرسالة الاعلامية التى تطرحها الجرائد والمجلات المصرية

نحو انشاء جامعة مفتوحة فى مصر ٠

ثانيا : –

تحديد مفهوم الجامعة المفتوحة الذى يرد فى الرأى الصحفى ويهدف إلى التأثير على القارىء واقناعه به ٠

ثالثا : –

الكشف عن حجج التأييد والمعارضة والتحذيرات المطروحة فى كافة الرؤى الصحفية حول انشاء جامعة مفتوحة فى مصر .

رابعا : –

معرفة التطبيقات والامثلة المطروحة فى الصحف المصرية حول الجامعة المفتوحة سواء داخل مصر أو الدول العربية أو الاجنبية ٠

وتتمثل الفترة الزمنية التى تعنى الدراسة بتحليل مضمونها الصحفى فى سبعة شهور ، من أول فبراير الى آخر اغسطس ١٩٨٧ ٠ وقد اعتمد اختيارنا لهذه الفترة الزمنية المعنية بالدراسة على عدد من المحكات الموضوعية :

١ – فهى الفترة التى عنيت فيها الصحافة بنشر الراى حول أهمية تطوير التعليم بحيث يغطى احتياجات التنمية فى المجتمع وتشجيع اسلوب التعليم المستمر ٠ الى جانب الاشارة فى بادىء الامر الى ضرورة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر ، والذى سرعان ما حرصت الصحافة على ابرازه فى فترة الذروة .

٢ – وهى فترة اقتراب امتحانات الثانوية العامة وتردد فكرة عجز الامكانات لجامعية والتعليم العالى على استيعاب الاعداد المتزايدة من خرجى المرحلة الثانوية .

٣ – وهى أيضا فترة تركيز الدولة على مجال التعليم فى مصر ، وعقد مؤتمر تطوير التعليم ، وما أعقبه من مواقف صحفية متباينة .

قامت الدراسة على تحليل مواد الرأى فى الصحف القومية الثلاث : الاهرام ، والاخبار ، والجمهورية ، والجرائد الحزبية : الوفد والاحرار والشعب والأهالى ومايو ، وجريدة صوت العرب ، والمجلات : أكتوبر ، والمصور ، وروز اليوسف ، والأهرام الاقتصادى .

وقد اعتمد التحليل على فكرة Theme كوحدة للقياس فى سياق النص الصحفى . واشتملت مستويات التحليل على الخطوات التالية :–

أولا : -

قراءة الرسالة الصحفية (الحديث أو المقال أو التحقيق) بأكملها لاستخلاص إتجاهها نحو مشروع انشاء جامعة مفتوحة فى مصر . وذلك بتحديد الاتجاه الكامن الذى تقصده المادة الصحفية فى جوهرها سواء بالتأييد والقبول أو الرفض والمعارضة .

ثانيا : -

قراءة الرسالة الصحفية مرة ثانية لاستخلاص مفهوم الجامعة المفتوحة الذى يرد فى النص • وذلك يتضمن تعريف الجامعة المفتوحة ، ونوعية البرامج التى تقدمها ، وطريقة التدريس التى تتبعها ، وأسلوب الالتحاق بها .

ثالثا : -

اعادة قراءة النص الصحفى لاستخراج الحجج التى تطرحها الرسالة الاعلامية لاثبات صحة ما تتبناه ، وتتضمن هذه الحجج أهدافا أو أسبابا أو نتائج متوقعة • بالاضافة الى استخراج اية تطبيقات أو أمثلة للجامعة المفتوحة تطرحها الرسالة الاعلامية سواء كانت تطبيقات محلية أو عربية أو أجنبية •

وقد روعى فى الدراسة ضرورة تحقيق قدر عال من الثبات بين الباحثات المشتركات فى اجراء التحليل الكيفى لمضمون الرأى الصحفى والوصول الى نتائج متقاربة عند تحليل المضمون • فقد تم مناقشة ابعاد موضوع الجامعة المفتوحة والهدف من اجراء تحليل المضمون الكيفى لمواد الرأى بالجرائد والمجلات ، ومستويات التحليل التى تقوم عليها الدراسة • وتم تطبيق خطوات التحليل على ثلاث من مواد الرأى الصحفى ، هى :

١ - مقال كتبه عبد العظيم انيس فى جريدة الاهالى تحت عنوان « الجامعة المفتوحة والمخاوف المطروحة » بتاريخ ٨ / ٤ / ١٩٨٧ •

٢ - مقال كتبه حامد دنيا فى مجلة اكتوبر تحت عنوان « أولياء الامور والطلاب يتساءلون . الجامعة المفتوحة متى تبدأ » بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٨٧ •

٣ - مقال كتبه على الدين هلال فى مجلة الاهرام الاقتصادى تحت عنوان « الجامعة المفتوحة وسياسة التعليم » بتاريخ ٤/ ٥/ ١٩٨٧ ٠

وقامت كل ممن شاركن فى تحليل مضمون الرسائل الصحفية المتعددة بتحليل العينة المختارة ، لقياس الثبات وتحديد مدى تطابق أو تشابه أو تقارب « المحللات » فى تحليل المضمون ذاته ٠

وقد ثبت أن هناك تقاربا شبه تام بين « المحللات » الخمس فى تحليل مضمون المادة الصحفية ذاتها عند تحليل المقال الاول : تبين أن الرسالة الاعلامية الكامنة بها لدى اربع محللات هو رفض التسرع بانشاء جامعة مفتوحة فى مصر ، ولم تبعد المحللة الخامسة كثيرا عن استخراج الاتجاه ذاته وان كانت لم تحددها فى رفض التسرع بانشاء جامعة مفتوحة ، وانما فى تحذير من خطورة الاستهانة بالإعداد الضرورى للجامعة المفتوحة ٠ اما مفهوم الجامعة المفتوحة فقد ورد فى الرسالة الاعلامية لدى اربع محللات بالتعريف ذاته ، بينما لم تحدده محللة واحدة . أما الحجج المطروحة للتأكيد على الرسالة الكامنة فى المقال فقد وردت لدى المحللات جميعهن على نحو واحد . وفيما يتعلق بورود تطبيقات وامثلة للجامعة المفتوحة فقد ذكرت المحللات الخمس ورود مثال الجامعة المفتوحة فى بريطانيا ، فى الوقت الذى اتفقت فيه ثلاث منهن على ورود مثال آخر الى جانبه هو تجربة تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية ٠

وبالنسبة لتحليل المقال الثانى : تبين أن المحللات الخمس قد قمن بتحديد الفكرة الرئيسية الكامنة التى تحتويها الرسالة الاعلامية نفسها ، وهى تأييد انشاء جامعة مفتوحة فى مصر ٠ أى توافر التطابق فى تحديد الفكرة الرئيسية ٠ اما فيما يتعلق بتحديد حجم التأييد الذى طرحه الكاتب ، فقد اتفقت المحللات الخمس على حجة مؤداها اتاحة الفرصة فى التعليم الجامعى لكل من يريد ، كحق للمواطن ، بينما اتفقت أربع من المحللات على حجة مؤداها عدم تكلفة الدولة بأية اعباء مادية . ولم تذكرها المحللة الخامسة ٠ واتفقت اربع من المحللات على أن القرار يتم اتخاذه بناء على دراسات مسبقة حول الجامعة المفتوحة ، بينما انفردت محللة واحدة بأن هذه الجامعة لا تلتزم بقواعد القبول فى الجامعات التقليدية . وبالنسبة لتحديد مفهوم الجامعة

المفتوحة الذى ورد فى المقال فقد اتفقت عليه اربع محللات حيث جاء أن الدراسة فى الجامعة المفتوحة تعتمد اساسا على تلقى المناهج الدراسية من قنوات التليفزيون والاذاعة ، وانها لن تعتمد على وجود طلاب داخل الكليات الجامعية يتلقون المحاضرات فى مدرجاتها ومعاملها بينما لم يرد المفهوم لدى المحللة الخامسة ، حيث ضمنتها فى حجج التأييد .

أما الامثلة المطروحة فقد ذكرتها ثلاث محللات ، حيث تحددت فى جامعة لندن المفتوحة وبعض دول وسط اوروبا بينما أوردت المحللتان الاخريان هذه الامثلة ضمن المفهوم الوارد فى نص المقال •

وفيما يتعلق بتحليل المقال الثالث : ظهر أن هناك اتفاقاً بين ثلاث محللات على تحديد الفكرة الرئيسية التى وردت فى المقال فى ضرورة التمهل قبل انشاء الجامعة المفتوحة وتحذير شديد للاتجاه الاندفاعى ، بينما حددت محللتان الفكرة الرئيسية التى وردت فى ضرورة الاعداد والدراسة قبل اتخاذ القرار بانشاء الجامعة المفتوحة • وهو يعد نوعا من التقارب حيث أن الاعداد والدراسة تستلزم التمهل وعدم التعجل فى انشاء الجامعة فعلياً ، ولكننا لا ندعى هنا أن التمهل يعنى الاعداد والدراسة وبالتالى فهو تقارب فى المعنى وليس تشابها أو تطابقا •

وفيما يتعلق بالحجج المطروحة التى تدعم الفكرة الرئيسية التى يطرحها الكاتب ، فقد اتفقت المحللات الخمس عليها فى الكيف وان اختلفت فى الكم • وذلك يرجع اساسا الى الايجاز والادماج لدى البعض والتفصيل والإفراد لدى البعض الآخر ، ولا يرجع الى اغفال حجج بعينها • وتمثلت هذه الحجج فى خطورة خلق آمال وتطلعات جديدة ، وضرورة دراسة الموضوع والاعداد له لدراسة علاقة الجامعة المفتوحة بالنظام التعليمى القائم ، ولأن الجامعة الجديدة لا ينبغى ان تكون نقلا ونسخا لما هو قائم فى الجامعات الحالية • الى جانب ضرورة وجود حوار علمى بشأن تطبيق جامعة مفتوحة تبث دروسها من خلال الراديو والتليفزيون • بالاضافة الى ضرورة دراسة الآثار الاجتماعية والسياسية للجامعة المفتوحة •

وتوافر التشابه التام والتطابق بين كافة المحللات على عدم ورود مفهوم للجامعة المفتوحة ، وكذلك عدم ورود امثلة أو تطبيقات لها فى المقال ذاته •

ومن واقع التحليل الكيفى لمضمون الرأى الصحفى بهدف معرفة ما نشر حول الجامعة المفتوحة ، ونواحى الاتفاق والخلاف حول مفهوم الجامعة المفتوحة وحجج المؤيدين والمعارضين ، ومدى معرفة الكتاب بتطبيقات الجامعة المفتوحة فى دول اخرى ، ونوعية التحذيرات المطروحة بصدد انشاء مثل هذه الجامعة فى مصر ، فانه يمكننا ان نورد النتائج المحددة التى استخلصناها فى الدراسة على النحو التالى :

نتائج الدراسة :

اولا - الاتجاهات الصحفية بين التأييد والمعارضة لانشاء جامعة مفتوحة فى مصر :

يمكننا استعراض مختلف الاتجاهات الصحفية نحو انشاء جامعة مفتوحة فى مصر من خلال التصنيف التالى :

ا - اتجاه القبول والتأييد ٠

ب - اتجاه القبول ولكن فى اطار شروط وتحذيرات ينبغى مراعاتها قبل البدء فى انشائها بالفعل ٠

جـ - اتجاه محايد يعرض وجهتى النظر دون تغليب رأى على الآخر ٠

د - اتجاه الرفض والمعارضة ٠

هـ - الى جانب استجابات اخرى لا تدخل تحت التصنيف ٠

أ - اتجاه القبول وتأييد فكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر :

شاع فى الصحف القومية والمجلات اتجاه القبول والتأييد لفكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر تأييدا مطلقا ٠ فقد تبنت هذه الصحف والمجلات - فى تسع مقالات رأى - فكرة الجامعة المفتوحة، وشجعت على انشائها فى مصر ٠ كما حرصت على عرض توصيات المجلس القومى للتعليم حول الجامعة المفتوحة ومطالبة المجلس بانشائها فى مصر ، الى جانب تأييد الفكرة من خلال تناول توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم[١] ٠

وعنيت الصحف بنشر فكرة انشاء الجامعة المفتوحة فى مصر وابراز الهدف من انشائها ، ومفهومها ، فى اطار خطة الدولة والسياسة التعليمية التى يتبناها وزير التعليم . فقد ظهر أربعة عشر حديثا صحفيا مع وزير التعليم

بهذا الخصوص ، منها عشرة احاديث نشرت فى الصحف والمجلات القومية ، واربعة احاديث فى جريدتى مايو (صحيفة الحزب الحاكم) والوفد (الحزبية ذات الاتجاه اليمينى) ومجلة الاهرام الاقتصادى (المجلة المتخصصة)•[٢] •

ب – اتجاه لتقبول فكرة انشاء الجامعة المفتوحة بشروط وتحذيرات :

ظهرت اتجاهات صحفية تؤيد فكرة انشاء الجامعة المفتوحة ، ولكن على اساس الاهتمام بالتعليم الفنى والتأهيلى ، وبمراعاة شروط مهمة قبل البدء فى انشائها بالفعل ، وتنادى بالتريث والاعداد والدراسة الجادة لجدوى المشروع • وقد ظهر هذا الاتجاه فى ثمانية قوالب رأى بالاخبار والمصور وروز اليوسف ومايو الحزبية والاهرام الاقتصادى ، وجريدة الاهالى (الحزبية ذات الاتجاه اليسارى) والاخيرة عنيت بابراز اتجاهها التحذيرى فى ثلاثة قوالب رأى أى ما يقارب نصف المواد المنشورة فى الصحف المصرية بهذا الخصوص[٣] •

جـ – اتجاه محايد نحو الفكرة :

يتسم هذا الاتجاه بعدم تغليب رأى على الاخر ، وهو يعرض وجهتى النظر حول الموضوع ويترك للقارىء حرية الاقتناع بواحدة من وجهتى النظر• وقد انحصر هذا الاتجاه فى الظهور بمعالجتين صحفيتين فى جريدة اخبار اليوم وجريدة الوفد الحزبية ، حيث نشرتا فى تحقيقين صحفيين آراء تؤيد انشاء الجامعة المفتوحة وآراء ترفض انشاءها ، مع طرح الافكار المختلفة التى يقدمها كل اتجاه دون تبن لاحداها[٤] .

د – اتجاه لرفض ومعارضة فكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر :

عنيت الاتجاهات المعارضة لفكرة الجامعة المفتوحة فى مصر بنشر وجهة نظرها فى الصحف القومية (الاهرام والاخبار والجمهورية) وذلك فى ست مقالات بالاضافة الى رأى تم نشره فى مجلة الاهرام الاقتصادى • تمثلت فى آراء لتربويين ومتخصصين ومسئولين سابقين فى مجال التعليم وغيرهم ، وأصحاب وجهة نظر أخرى ممن يرون انشاء جامعة تكنولوجية أو جامعة أهلية فى مصر ، إلى جانب مقالتين فى جريدة الأحرار الحزبية (ذات الاتجاه اليمينى) التى تتبنى وجهة نظر تؤيد انشاء جامعة أهلية فى مصر[٥] .

وفى الوقت نفسه ظهرت استجابات لا تدخل تحت التصنيف الذى حددناه ،

وهى تتضمن رأيا غير معارض وغير مؤيد ، يمثل رأى وزير اسبق للتربية والتعليم يؤكد على ان الجامعة المفتوحة ليست جديدة على مصر(٦) ٠

من هنا يمكننا القول ان الصحافة المصرية قد عنيت فى الفترة الزمنية التى خضعت للدراسة بابراز القضية الخلافية المثارة بشأن انشاء جامعة مفتوحة فى مصر ، كما اهتمت بمعالجة الرأى الرسمى والرأى المعارض بنوعياته وبدرجاته المتباينة ٠ ويمكننا القول أيضا بأن تباين الآراء بصدد هذا الموضوع الخلافى قد ورد فى الصحف القومية والمجلات ولم ينحصر فى الصحف الحزبية المعارضة. وان الصحف الحزبية اختلفت فى توجهاتها ، حيث ظهرت الوفد فى جانب الحياد وحرصت على نشر وجهة النظر الرسمية التى يتبناها وزير التعليم وآراء من يختلفون معه ، دون تأييد لاحدها . أما جريدة الأهرام فقد أكدت على أهمية الجامعة الأهلية ، وعنيت بابراز الاتجاه المعارض معارضة مطلقة لفكرة الجامعة المفتوحة ٠ اما الأهالى (اليسارية) فقد ظهرت فى اتجاه القبول المشروط للفكرة. ومن ثم فإن الخلاف لا يرد إلى اتجاهات سياسية فاصلة ، وانما إلى توجهات جزئية ازاء قضية كلية تتعلق بمستقبل التعليم فى مصر .

ثانيا – مفهوم الجامعة المفتوحة فى الصحافة المصرية :

تتردد مفاهيم متعددة للجامعة المفتوحة فى الابحاث والمراجع ، ونوقشت فى العديد من الندوات المصرية والعربية ٠ ولن نسرد فى هذه الورقة المفاهيم المختلفة ، وانما سنقدم تعريفا واسعا مأخوذا مما طرحه الباحثون ، ثم نتعرض لمفهوم الجامعة المفتوحة من وجهة نظر وزير التعليم ، واخيرا للمفهوم الذى تبلوره الآراء الصحفية باتجاهاتها المختلفة ٠

من ثم يمكن تحديد مدى شمول الرأى فى معالجته لموضوع خلافى ، وما اذا كان تأييده لفكرة الجامعة المفتوحة أو معارضته لها هو بناء ذهنى متكامل يبدأ من تأييد الفكرة ويتسق مع مفهوم محدد للجامعة المفتوحة ويبين فلسفة انشائها فى مصر ، أم انه غير مكتمل الاتساق ٠

تعرّف الجامعة المفتوحة بأنها مؤسسة للتعليم العالى ، تهدف أساسا إلى تعليم الكبار غير المتفرغين ، واتاحة الفرصة لكل من يريد استكمال تعليمه العالى دون اشتراط أية مؤهلات رسمية للالتحاق بها(٧) ٠ ويمكننا وضع

مفهوم واسع يعرف الجامعة المفتوحة من وجهة نظر الكتابات العلمية المصرية والعربية ، مؤداه أنها شكل من أشكال التعليم العالى والجامعى يعتمد على الدارس نفسه وتوافر الدافع الذاتى للتعليم لديه . وهى تعتمد على وسائل التعليم عن بعد والتفاعل غيرالمباشر بين المعلم والطالب ، حيث يكون الطلاب بعيدين عن مؤسسات التعليم والهيئة الاكاديمية التى تضع البرامج العلمية • وهى ايضا بديل للدراسة التقليدية، التى تتطلب التفرغ ، ووسيلة اقتصادية لنشر التعليم وتنويعه، حيث يوفر التعليم على المستوى الجامعى لكل من لديه الرغبة بغض النظر عن موقعه الجغرافى أو وضعه الاجتماعى أو سنه أو مؤهلاته العلمية • وتقوم هذه الجامعة بتنظيم مراكز اقليمية تتولى مهام توجيه الطلاب وارشادهم ، وتنظيم لقاءات مع اساتذة متخصصين لتبادل المناقشات واعداد برامج تدريبية خلال فترات العطلة لاكتساب بعض المهارات الفنية والعلمية تحت اشراف اساتذة متخصصين • وفى النهاية يقوم عدد من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا بتقويم المستوى العلمى للطلاب[٨] •

واعتمادا على اسلوب تحليل المضمون الكيفى لمواد الرأى فى الصحف القومية والحزبية والمعارضة والمتخصصة فى الفترة التى غطتها الدراسة (من أول فبراير إلى آخر أغسطس عام ١٩٨٧) قمنا باستخلاص تصور وزير التعليم للجامعة المفتوحة ، كما ورد فى تصريحاته بالصحف • وذلك بقراءة الرسالة الصحفية التى ترد فى المضمون وتقدم توضيحا وتعريفا بهذه الجامعة من وجهة نظره •

فقد تبين من نتائج التحليل لمواد الرأى الصحفى ، المعتمدة أساسا على احاديث صحفية اجريت مع وزير التعليم ، وورود احد عشر حديثا ، سبعة منها نشرت فى الصحف القومية والمجلات وثلاثة نشرت فى صحف حزبية (الوفد ، ومايو) وحديث واحد نشر فى الاهرام الاقتصادى •

ويمكن ان نبلور وجهة نظر وزير التعليم ومفهومه للجامعة المفتوحة التى ينوى انشاءها فى مصر فيما مؤداه : أن الجامعة المفتوحة جامعة غير تقليدية ، من شأنها تحقيق التعليم المستمر ، وتطوير وتحديث نظم التعليم ، كما تتيح فرصة التعليم أمام الجميع (بكافة الاعمار والطبقات والمستويات) وتعمل على احد ثلاثة مستويات ·

١ – تعليم متكامل مع اعطاء شهادة معترف بها •
٢ – تدريب العاملين ومحو الامية الوظيفية.
٣ – التثقيف العام وتعليم الكبار •

وتضم الجامعة المفتوحة – كما يراها وزير التعليم – تخصصات جديدة وغير نمطية ، تشمل العلوم الفنية الصناعية والتكنولوجية والتطبيقية والتربوية ، والتخصصات التى تهتم بالواقع اليومى ، مثل استصلاح الاراضى ، والتنمية الريفية ، وعلوم الادارة ، والميكانيكا ، والرياضيات ، والاقتصاد المنزلى • ويقوم أعضاء هيئات التدريس بالجامعات باعداد المناهج • وتتيح الجامعة المفتوحة للفرد أن يتعلم ذاتيا • وتستخدم البث التليفزيونى والاذاعى ووسائل التعليم الحديثة ، كالدوائر التليفزيونية المغلقة وشرائط الفيديو كاسيت ، الى جانب المذكرات والمطبوعات التى يتلقاها الطالب بالمراسلة • ويتم استخدام الوسائل الثلاث (المراسلة والبث التليفزيونى وشرائط الفيديو) طبقا لنوع المقررات • فالتعليم بالجامعة المفتوحة لا يشترط وجود الطالب والمعلم فى مكان واحد • هذا بالاضافة الى أنه يتم تنظيم لقاءات اسبوعية للطلاب والاساتذة للاستفسار عن بعض الموضوعات وذلك بالاتفاق مع مراكز الشباب أو الجامعات التقليدية • وتصل مدة الدراسة بها الى ٣٦ اسبوعا • وليس من المحتم أن يتفق موعد بدء الدراسة بها مع الجامعات التقليدية[٩] •

من هنا يمكننا القول أن هناك اتفاقا عاما حول تعريف الجامعة المفتوحة وعدم وجود خطوط فاصلة بين المفهوم النظرى أو المفهوم الذى يتبناه وزير التعليم. فمن واقع التقرير الذى قدمته اللجنة التى كونها وزير التعليم، برئاسة نائب رئيس جامعة القاهر ، لدراسة امكانات انشاء الجامعة المفتوحة فى ابريل ١٩٨٧ ، والمذكرة التى اعدها الخبير الانجليزى أ • ب • أد نجتون بصدد انشاء جامعة مفتوحة فى مصر ، واللقاء الذى اجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مع وزير التعليم فى العام نفسه ، تبين اتساق المفهوم الذى طرحه الوزير حول الجامعة المفتوحة مع المفاهيم النظرية الواردة فى المراجع والندوات المصرية العربية •

أما فيما يتعلق بمفهوم الجامعة المفتوحة الذى تبلور واضحا فى الآراء الصحفية المختلفة ، فقد تبين حرص الآراء الصحفية التى تؤيد انشاء جامعة مفتوحة فى مصر على ابراز مفهوم شامل لما تعنيه الجامعة المفتوحة ،

ومتسق مع التعريف القاموسى والنظري والرسمى الذى طرحه وزير التعليم ٠ كما تبين الاتفاق نفسه لدى الآراء الصحفية التى تتسم بقبول الفكرة فى اطار شروط وتحذيرات ، والآراء المحايدة.وابرزت النتائج أيضا وجود اتفاق عام مع اختلافات بسيطة فى ابراز الجوانب المتعددة لتعريف الجامعة المفتوحة ٠

أما الاتجاة المعارض والرافض لفكرة انشاء جامعة مفتوحة فقد ندر تناوله لمفهوم محدد يعكس منطق المعارضة الذى يتبناه ، كما أن الآراء التى بلورت المفهوم وعارضت الفكرة قد اتفقت مع أراء الاتجاهات الاخرى (المؤيدة والمحذرة والمحايدة) فى بعض الجوانب ، ولم تظهر خطوط فاصلة بين المفاهيم المتبناه لدى كافة الآتجاهات حول تحديد ماهية الجامعة المفتوحة ٠

أ - جوانب الاتفاق حول طرح مفهوم للجامعة المفتوحة

حرصت الآراء الصحفية المتعددة ، سواء التى تبنت اتجاه القبول والتأييد أو اتجاه القبول فى اطار شروط وتحذيرات أو اتجاه محايد أو اتجاه الرفض أو المعارضة ، على ابراز الجانب الخاص بأن الجامعة المفتوحة هى واحدة من أشكال التعليم المستمر التى تعطى فرصة التعليم الجامعى لكل من يريد التعليم بلا حدود أو قيود أو شروط، أى التى لا تشترط مؤهلات ولا عمرا بالذات ولا تفرغا للدراسة[١٠] .

واتفقت الآراء ذات الاتجاه التأييدى واتجاه القبول فى اطار شروط والمحايدة على اعتماد الجامعة المفتوحة على برامج خاصة فى التليفزيون والاذاعة والمراسلة بالبريد (بارسال كتب وتوضيحات وتحضير اجتماعات فصلية فى مختلف انحاء البلاد) ، والفيديو كاسيت والكمبيوتر ، وغيرها من وسائل الاتصال التى تقوم على التعليم الذاتى دون وجود اتصال مباشر . فهى تعتمد على التدريس عن بعد ونقل العلم الى الطالب فى الاوقات والامكنة التى تناسبه[١١] ٠

واوضحت الاتجاهات المؤيدة للفكرة والمؤيدة فى اطار شروط والمحايدة نوعية التخصصات والاولويات التعليمية فى الجامعة المفتوحة المزمع انشاؤها فى مصر ، وحددتها فى التخصصات الفنية والتكنولوجية والتطبيقية والحرفية وبرامج التثقيف العام - مع البعد عن الدراسات النظرية - وفى التأهيل العلمى لوظائف بعينها[١٢] .

كما اتفقت الآراء المحايدة لفكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر والمعارضة لها على ان انشاء جامعة مفتوحة فى البلاد لا يلزم الدولة بتعيين الحاصلين على الشهادات التى تمنحها(١٣) ٠

ب – جوانب التفرد والاختلاف حول مفهوم الجامعة المفتوحة ٠

ابرزت نتائج الدراسة وجود بعض الاختلافات فى طرح مفهوم الجامعة المفتوحة ٠

فقد تبين أنه فى الوقت الذى اتفقت فيه مختلف الاتجاهات المؤيدة والمعارضة وما بينهما على أن التعليم المفتوح يعنى اعطاء فرصة التعليم بلا حدود أو قيود لمن يريد فى أى وقت مادام الانسان على قيد الحياة (وهذا يتسق مع فلسفة التعليم المستمر التى تعد واحدة من الروافد الاساسية فى تعريف الجامعة المفتوحة الذى طرحه مختلف الآراء) ، فان الاتجاه المؤيد لفكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر انفرد بوضع شروط للالتحاق بهذه الجامعة وحصرها فى الحاصلين على الثانوية العامة أو الفنية ، وأمضوا فى العمل عدة سنوات(١٤) ٠

ويمكننا هنا القول بأن هذه الآراء التى حددت شروطا للالتحاق بالجامعة المفتوحة قد تناقضت مع التعريف القاموسى والشائع للجامعة المفتوحة ، والتعريف الذى طرحه وزير التعليم فى الصحافة المصرية .

وانفردت الآراء التى وردت فى اتجاه التأييد لانشاء الجامعة المفتوحة بامكانية أن تقوم هيئة غير حكومية بتطبيقها ، وان تشارك المصانع والشركات فى وضع برامجها ومواردها ، كى تصبح كليات لخدمة الفرد والمجتمع(١٥) ٠ هذا الى جانب التأكيد فى احدها على أن تكون جامعة عربية تجمع الامكانات العربية العلمية والمادية(١٦) . بينما يشير رأى آخر ورد فى اتجاه التأييد لها أن تكون جامعة شاملة متكاملة تتضمن الجامعة التقليدية والتكنولوجية التطبيقية والبيئية المفتوحة(١٧) ٠ وورد رأى محايد لا يجد أية مشكلة فى انشاء كليات نظرية بالجامعة المفتوحة(١٨) ٠ وجاء فى رأى لا يدخل تحت التصنيف أن الجامعة المفتوحة ليست بديلا عن الجامعات التقليدية وليست نوعا من انواع تطوير التعليم(١٩) ٠

من ثم يمكننا القول بوجود اتفاق عام فى الخطوط الاساسية للتعريف بالجامعة المفتوحة فى الصحافة المصرية القومية والحزبية والمعارضة، وعدم وجود خطوط فاصلة بين المفاهيم المتبناه ·

ثالثا - حجج التأييد والمعارضة والتحذيرات المطروحة فى الصحافة المصرية حول انشاء جامعة مفتوحة فى مصر :

استنادا الى ما نشر فى الصحافة المصرية القومية والحزبية بصدد فكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر ، يمكننا أن نحدد منطق المعارضين ومنطق المؤيدين للفكرة · واعتمادا على اسلوب تحليل المضمون الكيفى يمكننا تبيان الحجج ووجهات النظر المتعددة حول الفكرة المطروحة للمشروع ، واضعين فى الاعتبار تصنيف الاتجاهات الصحفية بين التأييد والمعارضة لانشاء جامعة مفتوحة فى مصر ·

أ - اتجاه القبول والتأييد :

حرصت الاتجاهات المؤيدة للجامعة المفتوحة على ابراز كافة الحجج والاسباب والاهداف الايجابية التى تؤكد على اهمية انشائها فى مصر وضرورته · فقد تبين من نتائج التحليل الكيفى لمواد الرأى فى الصحافة المصرية ورود حجج رسمية ابداها وزير التعليم ومؤداها :

١ - أن الجامعة المفتوحة هى نظام مأخوذ به فى العديد من دول العالم، وأن مصر ليست الدولة الوحيدة التى تسعى الى انشائها ·

٢ - ومن شأنها تخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالى ، واتاحة فرص التعليم الجامعى للكافة ممن حصلوا على الثانوية العامة ولم يجدوا مكانا فى الجامعات ولمن حرموا منها لظروف اجتماعية أو اقتصادية أو جغرافية كحق من حقوق الانسان للتعليم مادام على قيد الحياة، وبذلك يحقق فلسفة التعليم المستمر ويوفر ديمقراطية التعليم ·

٣ - إلى جانب أهميتها الاقتصادية التى تتضمن توفير الأموال الصعبة الباهظة التى تنفق لاستكمال الطلاب لتعليمهم العالى فى جامعة بيروت العربية أو الجامعة الأمريكية بمصر أو الجامعات الأوروبية، والاستفادة من هذه العملات الصعبة فى الانفاق التعليمى داخل مصر مع عدم تكلفة الدولة بأية أعباء مالية .

٤ – وأن انشاءها يكون فى اطار خطة الدولة لرفع مستوى التعليم ، حيث ثبت فشل نظام الانتساب ، وعدم جدواه مما دعى الى الغائه •

٥ – والاهتمام بالتخصصات التى تحتاجها الدولة فعليا •

٦ – بالاضافة الى انها سوف تتيح للانسان المصرى أن يعمل ويتعلم فى الوقت نفسه. وبهذا تحقق تطلعات قومية منها تشجيع ممارسة التعليم المستمر ، والقضاء على الأمية الثقافية ، وملاحقة العلوم الحديثة والتكنولوجية •

٧ – وبخاصة أن نفقات انشائها ستكلف الدولة ثلث انشاء جامعة تقليدية ، ويتحمل الفرد قدرا من المصروفات •

٨ – إلى جانب أن اليابان قد قدمت عرضا بانشائها مجانا فى مصر ، وقدمت منحة قدرها خمسة ملايين جنيه للبدء فى هذا المشروع . وتم التوصل الى الاستفادة بخبرات اليونسكو فى هذا المجال[٢٠] •

وبهذا اتفقت كافة الآراء الصحفية التى اتجهت نحو القبول والتأييد لفكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر فى تناولها لحجج التأييد مع ما ابداه وزير التعليم من أراء وافكار[٢١] •

ب – اتجاه القبول فى اطار شروط وتحذيرات :

عنى أصحاب هذا الاتجاه بابراز تأييدهم لفكرة مشروع الجامعة المفتوحة فى اطار شروط وتحذيرات تضمنت مايلى :

١ – أن الاعداد للمشروع يحتاج إلى مالا يقل عن ثلاث سنوات .

٢ – ويحتاج إلى دراسات مستفيضة حول جدوى هذا النوع من التعليم ، وعقد عشرات اللجان من المتخصصين التربويين والاكاديميين لتحديد كل ما يتعلق بتصورات الجامعة المفتوحة من حيث التخصصات والمقررات والامكانيات التعليمية المتاحة والفئات التى يمكنها الالتحاق بها •

٣ – ويحتاج إلى إعداد جهاز تنظيمى متفرغ .

٤ – والى الاستعانة بأحدث الاساليب المرئية فى التوضيح وبريد سريع كفء واعداد البرامج التعليمية •

٥ – كما أكد اصحاب هذا الاتجاه ضرورة تقييم مشروع اعادة تأهيل معلمى المرحلة الاساسية قبل البدء فى مشروع الجامعة المفتوحة ٠

٦ – وأهمية دراسة علاقة هذه الجامعة بالنظام التعليمى وتأثيرها عليه ٠

٧ – والبحث فى الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للجامعة

٨ – ضرورة ربط الاجر بالعمل وليس بالشهادة وتغيير النظرة الاجتماعية للحاصلين على الشهادات غير الجامعية ٠

٩ – وأهمية تحديد واقعنا التعليمى واحتياجاتنا الفعلية من الوظائف والاعمال التى من شأنها تحقيق التنمية للمجتمع بحيث تعنى بها الجامعة المفتوحة (مثل تأهيل المعلمين والتأهيل الفنى العالى والتلمذة الصناعية) ٠

١٠ – مع مراعاة ألا تكون الدولة ملزمة بتعيين خريجيها عن طريق القوى العاملة.

بالاضافة الى ذلك لم يغفل أصحاب اتجاه القبول فى اطار شروط وتحذيرات ، تناول حجج القبول من حيث القيم الايديولوجية المتعلقة باتاحة الفرصة للتعليم كحق من حقوق الانسان وفى أى وقت يريد ، وعلى أساس أن الجامعات الحالية لا تستوعب الاعداد المتزايدة للحاصلين على الثانوية العامة كما أنهم حرصوا على ابراز أن هذا النظام التعليمى المفتوح يعد بديلا أكثر جدية وفائدة من نظام الانتساب ، وأن الجامعة المفتوحة تعد فكرة رائدة تشرف عليها الحكومة مع استخدام أحدث وسائل العلم والتكنولوجية والاجهزة الحديثة ، وأن من شأن انشائها تحقيق الربط بين التعليم والعمل وزيادة الانتاج.

ونلحظ أنه مع ادراك هذا الرأى للجوانب الايجابية للجامعة المفتوحة ، وحرصا على طرح شروط ينبغى توافرها قبل البدء فى انشائها ، فان أصحاب هذا الرأى اكدوا على أن هناك ضرورة فى استكمال احتياجات الجامعات الحالية ماديا وبشريا قبل التفكير فى انشاء جامعة جديدة ، بحيث تؤدى هذه الجامعات دورها على الوجه الاكمل[٢٢] .

جـ - الاتجاه المحايد :

تبين من نتائج تحليل المضمون الكيفى لمواد الرأى التى ظهرت فى كافة الصحف القومية والحزبية والمجلات وجريدة صوت العرب (فى الفترة الزمنية من أول فبراير إلى آخر أغسطس عام ١٩٨٧) أن الاتجاه المحايد انحصر فى تحقيقين بجريدتى أخبار اليوم والوفد ، عنيت فيهما الصحيفتان بابراز وجهتى النظر المؤيدة والمعارضة بحججها المتباينة دون تبن أو تحبيذ لاحداهما دون الاخرى .

فقد وردت حجج التأييد لانشاء جامعة مفتوحة فى مصر متضمنة* أن الجامعة المفتوحة تعد ضرورة قصوى لاتاحة الفرصة لكل من لم ينل تعليمه العالى سواء من الطلاب الحاصلين على مجاميع لم تؤهلهم للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا أو الحاصلين على شهادات متوسطة،كما أنها فكرة جيدة من الناحية العملية والفنية،حيث تواجه مشكلات ازدياد عدد الطلاب المستمر وتكدسهم فى قاعات الدرس،وتحل مشكلة نقص المبانى والمعامل والورش والاجهزة والمتطلبات الضرورية للتحصيل العلمى واكتساب المهارات الفنية المطلوبة • وانها أفضل من الانتساب بالجامعات٠أما من الناحية الاجتماعية الاقتصادية فلنها تحقق للفرد الصورة الاجتماعية والادبية التى لايقتنع المجتمع بسواها والمتمثلة فى الحصول على تعليم جامعى وعال ، إلى جانب انها مواجهة سليمة لاحتمالات الانحراف التى يتعرض لها الطلاب الراغبون فى استكمال التعليم الجامعى ويلتحقون بالجامعات الاجنبية خارج مصر • كما انها لا تلزم الدولة بتعيين الخريجين وتهتم بالتخصصات الفنية والتكنولوجية المطلوبة لتحقيق التنمية فى المجتمع •

أما حجج المعارضة التى وردت بصدد انشاء الجامعة المفتوحة فى مصر فقد تضمنت أن الجامعة المفتوحة ليست حلا ولا علاجا ، وأن الحاجة إليها فى الخارج ليست متوافرة هنا ، حيث أن البلاد متخمة بالجامعات وسوق العمل به فائض فى كل التخصصات باعداد رهيبة من الخريجين الذين لا يتوافر لهم عمل • وأن الاتجاه لانشاء جامعة مفتوحة يعد ضربا للجامعات القائمة • وأن هناك عجزا فى الامكانات المادية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، مما يدعو إلى أهمية تحسين أوضاع الجامعات الحالية التى

تتردى من سيء إلى أسوأ . وأن التخصصات النادرة التى يمكن أن تقوم بها الجامعة المفتوحة يمكن ادخالها فى الجامعات القائمة • وأنه لا يمكن قيام جامعة بدون اتصال مباشر بين الدارس والاستاذ الجامعى ، ولا يوجد فروق بين الجامعة المفتوحة ونظام الانتساب بحيث يمكن استخدام فكرتها فى الجامعات الحالية لتقليل الضغط على المدرجات • وأنه لا يمكن أن يستفيد الطالب من التقدم التكنولوجى عن طريق وسائل الاعلام دون الممارسة العملية • الى جانب سوء الخدمة البريدية فى انحاء الجمهورية وصعوبة تخصيص قناة تليفزيونية لهذا النوع من التعليم ، إلى جانب أنه لا يتناسب مع وضع الريف الذى لايتوافر به الكهرباء • بالاضافة الى أن خريجيها سيكونون مصدر ضغط كبير على الدولة كى تقوم بتعيينهم[٢٣] •

د – اتجاه الرفض والمعارضة :

حرصت الآراء التى وردت فى الصحافة المصرية واتسمت بالرفض والمعارضة لفكرة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر على اعطاء صورة شاملة لكافة الحجج الفنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تؤكد عدم ضرورة انشاء هذه الجامعة . فقد جاء بها :

١ – أن انشاء الجامعة المفتوحة فى مصر يمثل تناقضا واضحا لسياسة الدولة والجامعات من حيث خفض الاعداد المقبولة لرفع كفاءة العملية التعليمية ، ولما استقر الرأى عليه من حاجة الدولة الملحة للتعليم الفنى المتوسط وفوق المتوسط •

٢ – بالاضافة الى الانتكاسة التى ستحدث للمعاهد الحالية كمؤسسات علمية تطبيقية .

٣ – وما سيحدث من تشتت لاعضاء هيئة التدريس لعدم كفايتهم لهذا العبء الجديد .

٤ – الى جانب ضعف الاتصال العلمى المباشر والمستمر بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى هذا النوع من التعليم ، مما يجعل هذه الجامعة لن تحقق الهدف الاساسى منها وهو رفع المستوى العلمى للجامعات •

٥ – كما أنه سيحدث بالقطع تفرقة فى المعاملة بين خريجى الجامعة المفتوحة وخريجى الجامعات الاخرى .

٦ – وأن من شأن هذه الجامعة المفتوحة أن تحول العمال الفنيين الذين نشكو نقصا فى تخصصاتهم الى العزوف عن الورش والاهتمام بالدراسة الأكاديمية النظرية ، وتفقد الدولة عناصر مدربة .

٧ – وأن معظم التخصصات المقترحة لهذه الجامعة ليست الدولة فى حاجة اليها،مما سيكون من شأنه تكدس الخريجين العاطلين •

٨ – وورد أيضا أنه من الافضل مواجهة مشكلاتنا التعليمية القائمة بدلا من اضافة عبء جديد إليها .

٩ – وأن من شأن انشائها الحد من تكافؤ الفرص ، حيث سيلغى مكتب التنسيق ويفتح الباب على مصراعيه لحملة الدبلومات الزراعية والتجارية والصناعية فضلا عن الثانوية العامة والحاصلين على هذه الشهادات من أعوام سابقة وبالتالى اضافة اعباء جديدة وضغوط على الدولة •

١٠ – وأن انشاءها يعد اهدارا للمال العام وعدم ترشيد الاستهلاك للانفاق الاستثمارى فى التعليم .

وورد رأيان فى « الجمهورية » و « الاحرار » يؤكدان على أن الجامعة الأهلية يمكن أن تقدم للبلاد الطبيب المتمرس والمهندس ذا الخبرة والكيميائى والصيدلى والمهندس الزراعى ، وهى التى من شأنها توفير نفقات تعليم أبناء مصر دون أعباء على الدولة ، وبخاصة أن الجامعة المصرية المفتوحة المقترحة لا تتوخى ذات الاهداف التى تخدمها الجامعة الانجليزية المفتوحة[٢٤] •

من ثم يمكننا القول أن كافة التوجهات الصحفية قد حرصت على ابراز كافة النقاط الايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والفنية الخلافية المثارة حول اقتراح وزير التعليم بضرورة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر • وقد تبين من النتائج التى أشرنا إليها تفصيلا أن كافة الآراء الصحفية ، سواء التى اتسمت بالقبول للفكرة أو المعارضة إياها بدرجاتها المختلفة ، قد أكدت على ابعاد قضية التعليم الجامعى فى المجتمع المصرى وضرورة حل مشكلاته ورفع مستوى التعليم وضعا فى الاعتبار لعبء التعليم على ميزانية الدولة

وضرورة ترشيد الانفاق الحكومى على التعليم العالى والجامعى • والا أن الخلاف يكمن بالنسبة لمسألة انشاء جامعة مفتوحة فى مصر على أساس أن انشاءها سيزيد المشكلات التعليمية تفاقما ، بينما أن الرأى المؤيد لها يجد فيها حلا لكافة المشكلات • هذا الى جانب أن كافة الآراء اجمعت على أهمية دراسة جدوى فكرة انشاء هذه الجامعة وما يحيط بها من ضرورات ينبغى مراعاتها قبل البدء فيها •

ويمكننا الاشارة إلى أن هناك رأيين معارضين لانشاء جامعة مفتوحة فى مصر ، يرى اولهما أنه من الافضل أصلاح وتطوير التعليم الجامعى والعالى القائم ، وذهب الآخر إلى أن الجامعة الأهلية هى الأسلوب الأجدى لمواجهة قضية التعليم فى مصر المتمثلة فى ازدياد العبء على الدولة •

رابعا - نماذج للجامعات المفتوحة تطرحها الصحافة المصرية :

مما لاشك فيه أن هناك أهمية واضحة لتحديد مدى المام الصحافة المصرية بنوعيات تطبيقية للجامعة المفتوحة،سواء على المستوى المحلى أو العربى أو الاجنبى والامثلة المحددة التى يبرزها كل اتجاه من الاتجاهات المؤيدة أو المعارضة للجامعة المفتوحة فى مصر • فان هذا من شأنه أن يبين التلاقى والتباعد بين الآراء الموجهة للتأثير على الرأى العام فى مصر وبين الرأى الرسمى الذى تمثله التوجهات الرسمية بترجيح أمثلة بعينها للجامعة المفتوحة المتبناه فى مصر أو الكشف عن وجود للجامعة المفتوحة بمصر دون تسميتها فعليا •

أ - اتجاه القبول والتأييد :

ورد فى الاحاديث الصحفية والتحقيقات التى نشرت فى الصحافة المصرية ممثلة لتصريحات وزير التعليم العديد من الامثلة والنماذج التطبيقية للجامعة المفتوحة . منها نموذج محلى هو «مشروع اعادة تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية (مرحلة التعليم الاساسى) » الذى يعد التربويين للحصول على درجة البكالوريوس فى التربية من كلية الدراسات التربوية عن طريق استخدام التليفزيون واللقاءات والمحاضرات والمطبوعات . إلى جانب التأكيد على نموذج الجامعة المفتوحة فى انجلترا ، والتى تعد تجربة رائدة فى مجال التعليم المفتوح (افتتحت رسميا عام ١٩٧٠) ، وتضم ست كليات نظرية وعملية

وتكنولوجية ، ولها رئيس ونائب رئيس ومجلس ادارى ومجلس تعليمى ، وطلابها يحصلون على البكالوريوس والدراسات العليا . وبلغ عدد طلابها فى عام ١٩٨٦ حوالى ١٠٨ ألف طالب . كما ذكرت نماذج آخرى للجامعة المفتوحة متوافرة فى العالم ، سواء فى أمريكا أو الاتحاد السوفيتى وفرنسا والسويد واليابان وهولندا واسبانيا والمانيا الشرقية وتايلاند [٢٥] .

أما فى مجال الرآى الصحفى للكتاب والمتخصصين ، فقد تبين من نتائج تحليل المضمون لما ورد فى كافة الصحف المصرية فى اتجاه القبول والتأييد لانشاء جامعة مفتوحة فى مصر وورود نموذج تجربة تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية ، وهو نموذج محلى إلى جانب أنه قد تم الاشارة إلى نماذج أخرى وأمثلة للجامعات المفتوحة فى ١٩ جامعة مفتوحة فى دول العالم ، ككليات خدمة المجتمع فى الولايات المتحدة وإنجلترا وكندا واستراليا والهند واليابان والصين والاتحاد السوفيتى ، مع ذكر أن أكبر هذه الجامعات فى الصين ، وأغناها فى اليابان ، وأصغرها فى كوستاريكا . بالاضافة إلى ورود نموذج لمشروع جامعة القدس المفتوحة (ومقرها عمان/ الاردن). وذكر أصحاب هذا الاتجاه أن ابرز مثال للجامعة فى بريطانيا ، حيث تقدم المادة العلمية للدارسين عن بعد وترسلها للطلاب فى منازلهم. وتسمح للطلاب أن يدرسوا بما يتناسب مع قدراتهم ، وتسمح لهم بالعودة للدراسة فى الوقت الذى يناسبهم ، واختيار عدد المواد والبرامج من بين الانظمة الكثيرة المتاحة لهم ، ولا تشترط أى مؤهلات عند الالتحاق ، وتعطى درجة جامعية عند الانتهاء من الامتحانات النهائية لهذه الجامعة ، كما تمنح درجات علمية عالية • ويعتمد التدريس بها على الاذاعة والتليفزيون ، ويقضى الطالب من ١٠ الى ١٤ ساعة فى الأسبوع لمدة ٣٢ اسبوعا لدراسة المنهج الواحد أو المادة الواحدة ، ويتسلم المادة الدراسية بالبريد ، ويقضى اسبوعا فى احدى المدارس الصيفية [٢٦] .

ب - اتجاه القبول فى اطار شروط وتحذيرات :

وقد تبين من نتائج التحليل أيضا أن أصحاب هذا الاتجاه قد ذكروا الكثير من الامثلة والنماذج المطروحة للجامعة المفتوحة . حيث ورد فى مقالاتهم وموضوعاتهم الصحفية مشروع معلمى المرحلة الابتدائية كمشروع مشابه لمشروع الجامعة المفتوحة • الى جانب ذكر امثلة للجامعات المفتوحة فى

بريطانيا واستراليا وكندا (وهى بلاد تتباعد فيها المسافات وتقل كثافة السكان) وامريكا واليابان وهولندا واسبانيا وفرنسا • وقد حدد هذا الاتجاه أن من أهم التجارب الرائدة فى هذا المجال التجربة البريطانية ،(وقد اشرنا اليها فى الفقرة السابقة) وتضع المناهج بها ، فرق المناهج ، وهى مجموعة من الأكاديميين ويتعاون معهم بعض مخرجى الاذاعة والتليفزيون وعضو من معهد تكنولوجيا التربية التابع للجامعة ومهمته تقديم المشورة بالنسبة لبناء المنهج . **وتعد تكلفتها أقل من تكلفة الجامعة التقليدية ، لانها لا تحتاج إلى** مرافق وخدمات ، وكلما ازداد عدد الطلاب قلت التكلفة(٢٧) .

جـ - الاتجاه المحايد :

أشار أصحاب الرأى المحايد ازاء انشاء جامعة مفتوحة فى مصر إلى الأمثلة ذاتها ، وهى برنامج تدريب معلمى المرحلة الابتدائية والجامعة المفتوحة فى انجلترا وفرنسا . وان كانوا قد أضافوا نموذج جامعة فى الهواء باذاعة الاسكندرية (٢٨) .

د - اتجاه الرفض والمعارضة :

لم يأت ذكر لامثلة أو تطبيقات لجامعات مفتوحة سوى للجامعة البريطانية المفتوحة كنموذج أصيل للتعليم المفتوح فى العالم ، تقبل كل من له قابلية على الاستزادة من العلم فى أى مجال بصرف النظر عن مؤهله ، ومن هنا **تحقق فلسفة تأهيل من « فاتهم قطار التعليم » ، وتعتبر بهذا ترضية اجتماعية** ونفسية لكل المواطنين • وأن مثل هذا التأهيل لا يلزم الدولة بتعيين الحاصلين على المؤهل ، ويصبح بمثابة رفع المستوى العلمى فى المجتمع • وقد اكد كاتب هذا المقال ان المشروع المقترح للجامعة المفتوحة فى مصر لا يتوخى ذات الاهداف التى تخدمها الجامعة الانجليزية مما دعا إلى رفضها(٢٩) •

اما الاستجابات الاخرى التى وردت ، ولا تدخل تحت التصنيف الذى اعتمدنا عليه فى عرض نتائجنا ، فقد جاء بها أن الجامعة المفتوحة ليست جديدة على مصر ، مشيرة فى ذلك إلى الجامعة الشعبية (★) ، بالاضافة إلى

☆ انشئت الجامعة الشعبية بقرار وزارى فى ١٠ اكتوبر ١٩٤٥ بقصد نشر الثقافة بين افراد الشعب وتعليم وتثقيف الكبار من الرجال والنساء دون اشتراط مؤهلات معينة ولكن يشترط الا =

مشروع تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية الذى تخرج منه أولى الدفعات وتضم ما يقرب من ٣٥ الف دارس ودارسة[٣٠] .

الخاتمة .

الجدل الفكرى فيما يتعلق بالجامعة المفتوحة فى ضوء الصراع الايديولوجى حول اصلاح سياسة التعليم الجامعى :

يسود اتفاق عام لدى كافة الرؤى الرسمية وغير الرسمية والاشتراكية والرأسمالية على أن النظام التعليمى بعامة والجامعى بخاصة يمر بأزمة ، واستنادا إلى دراسة حول الجدل الفكرى فى الصحافة حول السياسة التعليمية (تتضمن الفترة الزمنية من مايو إلى أكتوبر ١٩٨٦)[٣١] تبين بروز اتجاهات ثلاثة أساسية .

الاتجاه الأول : يرتبط انصاره بتطبيق القيم الاشتراكية فى مجال التعليم ، وبخاصة فيما يتعلق بالمبادىء الاساسية ، كتكافؤ الفرص والمجانية وانفراد الدولة بانشاء مؤسسات التعليم الجامعى . وعارضوا بشدة كل محاولات التغيير التى تهدف الى تقليص دائرة المجانية او السماح بامتيازات لبعض الفئات ، كانشاء جامعة اهلية بمصروفات .

وهو اتجاه يرى البعض أنه يتجاهل الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد ، وتزايد السكان بما يفرضه من توفير منشآت تعليمية جديدة ، ووجود مؤسسات التعليم الخاص والاجنبى بالفعل .

أما الاتجاه الثانى : فهو يعكس الرؤية الرأسمالية التى ترى ضرورة

= تقل سن الطالب عن السادسة عشرة وان يكون ملماً بالقراءة والكتابة وتستخدم فى التدريس اساليب متعددة هى . السينما والفانوس السحرى والمصورات والاجهزة . فضلا عن تنظيم زيارات للأمكنة الاثرية والمعارض والمتاحف والمؤسسات الثقافية .

وفى ١٧ مايو ١٩٤٩ صدر مرسوم ملكى بتغيير اسمها لتكون مؤسسة الثقافة الشعبية ، دفعاً للالتباس مع الدراسة الجامعية وقد عنيت هذه المؤسسة بالدراسات السياسية والاجتماعية والتاريخية والأدبية والعلمية والمهنية والثقافية والصحية والنسوية والفنون الجميلة واللغات الحية .

أنظر فى ذلك ساطع الحصرى . حولية الثقافة العربية . السنة الأولى ، جامعة الدول العربية – الادارة الثقافية مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة . ١٩٤٩ . ص ص ٥٤٩ – ٥٥٢

ابتعاد الدولة عن التدخل المستمر فى كافة انشطة المجتمع بما فيها المجال التعليمى • وتؤكد على ضرورة ترك المبادأة للقطاع الخاص، بحيث يحقق الربح الذى لا يتناقض مع خدمة المجتمع.

ويتسم **الاتجاه الثالث** : بالتركيز على الجوانب الفنية التفصيلية التى لا تنطلق من رؤية ايديولوجية محددة •

أما فيما يتعلق بالاتجاهات التى استخلصناها من الجدل الصحفى المثار بصدد انشاء الجامعة المفتوحة فى مصر، فقد توافر اتفاق عام فى الخطوط الاساسية للجامعة المفتوحة • ولا يمكن رد الخلاف الظاهر الى اتجاهات سياسية فاصلة، وانما الى توجهات جزئية ازاء قضية كلية مهمة •

ويمكننا –بناء على هذه الدراسة التحليلية– أن نؤكد أن كافة الآراء والتوجهات قد اتفقت على ضرورة حل مشكلات التعليم الجامعى ورفع المستوى العلمى واضعين فى الاعتبار عبء التعليم على ميزانية الدولة • هذا الى جانب اهمية القيام بدراسات حول مشروع انشاء الجامعة المفتوحة فى مصر قبل البدء فيها • الا ان الخلاف ظهر فى توجهات تمثل المعارضة للمشروع • وقد ظهر هذا التوجه فى الصحف القومية وجريدة الاحرار الحزبية • ويرى اصحاب هذا الرأى ان انشاء الجامعة المفتوحة سيزيد المشكلات التعليمية تفاقما، على العكس من المؤيدين الذين يجدونها حلا لكافة المشكلات. وهو خلاف لا يعكس توجها ايديولوجيا.

وقد ظهر واضحا أن التوجه الأيديولوجى الحزبى لم يبد سوى فى جريدة الأحرار، التى ناصرت رأى رجال الأعمال، بعدائها الحاد للجامعة المفتوحة وتأكيدها على أفضلية إنشاء جامعة أهلية، على أساس انها الأجدى لمواجهة قضية التعليم فى مصر، والمتمثلة فى رأيهم فى ازدياد العبء المستمر على الدولة. أما جريدة الوفد فلم تتبن وجهة نظر أيديولوجية حيث حرصت على ابداء كل من وجهة النظر الرسمية والآراء الخلافية على السواء • وكذلك ظهر اتجاه جريده الاهالى اليسارية نحو القبول المشروط للفكرة بلا اية خطوط تفصله عما سواه من اتجاهات • كما تبين ان الصحافة القومية قد اشارت إلى امكانية قيام هيئة غير حكومية بتطبيق الفكرة، وهو ما يتفق مع الرؤية الرأسمالية.

وفى الوقت نفسه ، لم تظهر خطوط فاصلة بين المفاهيم المتبناة لدى كافة الاتجاهات الصحفية المنشورة حول تعريف ماهية الجامعة المفتوحة .

وعلى الرغم من توافر بعض الاختلافات فى طرح المفهوم والمتمثلة فى الصحافة القومية لا الحزبية ، والتى حددت شروطا للالتحاق بهذه الجامعة وحصرها للقبول بها فى الحاصلين على الثانوية العامة او الفنية وأمضوا فى العمل عدة سنوات ، فان هذا الاختلاف فى طرح المفهوم لم يعكس اختلافات ايديولوجية بقدر ما عكس تناقضا مع التعريف السائد والشائع للجامعة المفتوحة • فقد تناقض هذا الطرح مع فلسفة التعليم المفتوح التى تعنى باتاحة فرصة التعليم بلا حدود او قيود ولمن يريد وفى أى وقت يريد •

المصادر والمراجع

(١) عواطف عبدالجليل ، العلم والحياة ، الجمهورية ، ١٩٨٧/٢/٢٨ . وكريمة عبد الرازق ، توصيات المجلس القومى للتعليم حول الجامعة المفتوحة ، الأخبار ، ١٩٨٧/٤/٢٠ ، وحامد دنيا ، الجامعة المفتوحة متى تبدأ ، مجلة أكتوبر ، ١٩٨٧/٤/٢٦ . وأحمد نافع ، جامعة القدس المفتوحة ، الأهرام ، ٥/٢٩ ، و ١٩٨٧/٦/٥ . ومحسن محمد ، المجلس القومى للتعليم يطالب بانشاء الجامعة المفتوحة فى مصر ، الجمهورية ، ١٩٨٧/٧/٤ . والسيد عليوة ، بعد المؤتمر القومى للتعليم ، الأهرام ، ١٩٨٧/٨/٣ . ورجائى شريف ، التعليم المستمر وفتح أبواب الجامعات للجميع ، الجمهورية ، ١٩٨٧/٨/٢٩ . وصفوت عبد الحليم سند ، حول توصيات المؤتمر القومى لتطور التعليم ، الأخبار ، ١٩٨٧/٨/٣٠ .

(٢) الجامعة المفتوحة من العام القادم ، الأهرام ، ١٩٨٧/٣/٢٤ . ومحمود عارف ، مع وزير التعليم ، الأخبار ، ١٩٨٧/٤/١ . وفتحى سرور وزير التعليم : لابد من ثورة تعليمية تغير الواقع المتخلف . أصحاب العقول الجامدة لن يوقفوا المسيرة ، الأخبار ، ١٩٨٧/٤/١ . ومكتب للقبول بالجامعة المفتوحة ، الأهرام ، ١٩٨٧/٤/٢١ . ومحمود عارف بحث خطوات تنفيذ الجامعة المفتوحة ، الأخبار ، ١٩٨٧/٤/٢ . وتصريحات لوزير التعليم ، مايو ، ١٩٨٧/٤/٢٧ . وسامى مراد ، وزير التعليم يعلن ، الوفد ، ١٩٨٧/٥/١٣ . ومحفوظ الأنصارى وآخرون ، د . فتحى سرور وزير التعليم فى حوار مع الجمهورية ، الجمهورية ، ١٩٨٧/٦/٤ . ووزير التعليم يتحدث : الجامعة المفتوحة تركز على التخصصات الفنية ، الوفد ، ١٩٨٧/٦/٦ . ومحمود المناوى ، فتحى سرور أمام لجنة التعليم بمجلس الشعب ، الأهرام ، ١٩٨٧/٦/١٠ . وصلاح منتصر ، الجامعة المفتوحة ، أكتوبر ١٩٨٧/٦/١٤ . وبثينة البيلى وإيمان رسلان . الجامعة المفتوحة طريق الراغبين فى مزيد من الثقافة ، المصور ، ١٩٨٧/٧/١٧ . ومعالى الوزير فى جدول الضرب ، الأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٧/٨/١٧ . ومحمد خليفة ، وزير التعليم : محمد خليفة ، وزير التعليم : الجامعة المفتوحة ضرورة ولا قيود على طلابها ، الجمهورية ١٩٨٧/٨/٢٤ .

(٣) كريمة عبد الرزاق ، صوفى أبو طالب . رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب يتحدث حول الجامعة المفتوحة ، حديث الأخبار ، ١٩٨٧/٥/٢٢ . وعبد العظيم أنيس ، الجامعة المفتوحة والمخاوف المطروحة ، مقال . الأهالى ، ١٩٨٧/٤/٨ . والكاتب نفسه ، التعليم والحوار الوطنى ، مقال ، الأهالى ، ١٩٨٧/٧/٨ . وعلى الدين هلال ، الجامعة المفتوحة وسياسة التعليم ، الأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٧/٥/٤ . وبثينة البيلى ، الجامعة المفتوحة فى قفص الاتهام ، مقال ، المصور ، ١٩٨٧/٦/١٢ . وحمدى سليم ، الجامعة المفتوحة لمن ، روز اليوسف ، ١٩٨٧/٦/٢٢ . ومحمد أبو مندور ، حول مؤتمر التعليم ، مقال ، الأهالى ، ١٩٨٧/٧/٢٩ . ويسرى الديدامونى ، رؤساء الجامعات يتحدثون عن رؤيتهم للجامعة المفتوحة ، مايو ، ١٩٨٧/٦/٨ .

(٤) قضية للمناقشة ، جامعة مفتوحة لماذا ! ، تحقيق صحفى ، أخبار اليوم ، ١٩٨٧/٤/٢٥ . والجامعة المفتوحة على مائدة البحث ، تحقيق صحفى ، الوفد ، ١٩٨٧/٧/١٩ .

(٥) محمود كامل ، جامعة مفتوحة ومقفولة ، «مقال» ، الأهرام ، ١٩٨٧/٣/٣٠ . والكاتب نفسه ، وجهة نظر . الانضمام إلى طوابير العواطلية ، مقال الأهرام ، ١٩٨٧/٥/٣ . ورجب البنا ، جامعة فى الهواء ، مقال ، الأهرام ، ١٩٨٧/٥/٢٦ . وحمدى النجار ، نظرات فى إصلاح التعليم ، مقال ، الجمهورية ، ١٩٨٧/٧/١٢ . وفتحى محمد على ، اقتراحات لتطوير التعليم ، مقال ، الجمهورية ، ١٩٨٧/٧/١٤ . ومصطفى كامل مراد ، رأى المعارضة تطوير التعليم ، مقال ، الأحرار ، ١٩٨٧/٧/٢٧ . وشهيرة الرافعى . د . فتحى محمد على ، تطوير وتحديات التعليم فى مصر ، تحقيق صحفى ، الأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٧/٧/٢٧ . وعبدالعزيز سليمان ، جامعاتنا المفتوحة المبتورة ، الأحرار ، ١٩٨٧/٨/٣ . ومحمد ابراهيم . انى اعترض على انشاء الجامعة المفتوحة ، مقال ، الأخبار ، ١٩٨٧/٨/١٢ .

(٦) يوسف عز الدين ومحمد خليفة ، ٣ قضايا هامة أمام المؤتمر القومى للتعليم ، تحقيق صحفى ، الجمهورية ، ١٩٨٧/٧/٦ .

(٧) Encyclopedeia, Britannica, Vol. VII.P. 547

(٨) أنظر الى المفاهيم المتعددة للجامعة المفتوحة فى كل من :
أحمد أنيس، الجامعة المفتوحة، دورة المجالس القومية المتخصصة. ع : ٢، ابريل - يونيو، ١٩٧٨، ص : ٢٤

وأفنان نظير دروزه، ماهية نظام التعليم فى الجامعة المفتوحة، كلية التربية، جامعة النجاح الوطنية، ص ١٠٩ : ١١٥.

والجامعات والتعليم المستمر من أجل التنمية، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثانية عشرة، يونيو ١٩٨٥، ص ١٢٧، ١٢٨.

والجامعة المفتوحة، نشرة اعلامية، المجالس القومية المتخصصة، ع : ٢٧، مايو، ١٩٨٧، ص ٤٥ - ٥٤.

والتعليم عن بعد، أعمال الندوة التى نظمها منتدى الفكر العربى وجامعة القدس المفتوحة، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، مارس ١٩٨٧.

والطالب فى جامعات التعليم المفتوح، جامة القدس المفتوحة، ١٩٨٦.

والمجلس العلمى لقسم بحوث وقياسات الرأى العام، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، لقاء مع وزير التعليم، فى ١٩٨٨/١/١٠.

ومدخل إلى نظم التعليم المفتوح فى التعليم العالى، جامعة القدس المفتوحة، الأردن / عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

وسعد لبيب، دراسات فى العمل التليفزيونى العربى، مركز التوثيق الاعلامى لدول الخليج العربى، بغداد، ١٩٨٤.

وعبد الوهاب البرلسى، التعليم عن بعد والجامعة المفتوحة، محاضرة فى جامعة اليرموك. فى ١٩٨٧/٢/٢٤، ص ١ - ٤.

ومحمد سيف الدين فهمى، بعض استخدامات الاذاعة والتليفزيون فى التعليم الجامعى، ورقة غير منشورة.

ومحمد شحات حسين خطيب، ادارة النظام التعليمى فى الجامعة المفتوحة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ص ١٢٥ - ١٣٥.

ومحمد محمود رضوان، الجامعة المفتوحة، الرائد. مجلة المعلمين،

ع : ٤ ، ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٢ ـ ٣ .

وليلى العقاد ، القمر الصناعى العربى والتعليم المفتوح ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٢ . ص‌ص ٣٥ : ٣٦ ، ١٩٣ : ١٩٨

وهـ . س ويلتشاير . ترجمة عثمان لبيب فراج . الجامعة المفتوحة . مجلة مستقبل التربية . اليونسكو . ع : ٣ . يوليو ـ سبتمبر ١٩٧٣ . ص ٤٢٤ : ٤٢٦ و ٤٣٢ ـ ٤٣٣ .

ويوسف مصطفى القاضى ، مجالات الجامعة المفتوحة الاثيرية فى خدمة الاسلام ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، القاهرة ، ع : ١٦ سبتمبر ١٩٧٩ ، ص ١٠ : ١٥ .

(٩) الأهرام ، ١٩٨٧/٣/٢٤ . والأخبار ، ١٩٨٧/٤/٢١ . والأهرام ، ١٩٨٧/٤/٢١ . والأخبار ، ١٩٨٧/٤/٢٢ . ومايو ، ١٩٨٧/٤/٢٧ . والوفد ، ٥/١٣ ، و ١٩٨٧/٦/٦ . وأكتوبر ، ١٩٨٧/٦/١٤ . والمصور ، ١٩٨٧/٧/١٧ . والأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٧/٨/١٧ . والجمهورية ، ١٩٨٧/٨/٢٤ .

(١٠) الاتجاهات المؤيدة فى كل من : الجمهورية ، ١٩٨٧/٢/٢٨ . والأخبار ، ١٩٨٧/٤/٢٠ . والجمهورية ، ١٩٨٧/٨/٢٩ . والاتجاهات المحذرة فى كل من : مايو ، ١٩٨٧/٦/٨ . والمصور ، ١٩٨٧/٦/١٢ . والاتجاهات المحايدة فى كل من : أخبار اليوم ، ١٩٨٧/٤/٢٥ . والوفد ، ١٩٨٧/٧/١٩ . والاتجاهات المعارضة فى الأحرار ، ١٩٨٧/٨/٣ .

(١١) الاتجاهات المؤيدة فى : الأخبار ، ١٩٨٧/٤/٢٠ . وأكتوبر ، ١٩٨٧/٤/٢٦ . والأهرام ، ٥/٢٩ و ١٩٨٧/٦/٥ .

الاتجاهات المحذرة فى الأهالى ، ١٩٨٧/٤/٨ . والأخبار ، ١٩٨٧/٥/٢٢ . والمصور ، ١٩٨٧/٦/١٢ .

الاتجاهات المحايدة فى أخبار اليوم ، ١٩٨٧/٤/٢٥ .

(١٢) أخبار اليوم ، ١٩٨٧/٤/٢٥ . والأخبار ، ١٩٨٧/٥/٢٢ . والأهرام ، ١٩٨٧/٥/٢٩ .

(١٣) أخبار اليوم ، ١٩٨٧/٤/٢٥ . والوفد ، ١٩٨٧/٧/١٩ . والأحرار ، ١٩٨٧/٨/٣ .

(١٤) الأخبار ، ١٩٨٧/٤/٢٠ . والأهرام ، ١٩٨٧/٦/٥ . والجمهورية ، ١٩٨٧/٧/٤ .

(١٥) الأخبار ، ١٩٨٧/٤/٢٠ . والجمهورية ، ٧/٤ ، ١٩٨٧/٨/٢٩ .

(١٦) الأهرام ، ١٩٨٧/٦/٥ .

(١٧) الأهرام ، ١٩٨٧/٨/٣ .

(١٨) الوفد ، ١٩٨٧/٧/١٩ .

(١٩) الجمهورية ، ١٩٨٧/٧/٦ .

(٢٠) الأهرام ، ١٩٨٧/٣/٢٤ . والأخبار ، ١٩٨٧/٤/١ . والأهرام ، ١٩٨٧/٤/٢١ . ومايو ، ١٩٨٧/٤/٢٧ . والوفد ، ١٩٨٧/٥/١٣ . والجمهورية ، ١٩٨٧/٦/٤ . والوفد ، ١٩٨٧/٦/٦ . والأهرام ، ١٩٨٧/٦/١٠ . وأكتوبر ، ١٩٨٧/٦/١٤ . والمصور ، ١٩٨٧/٧/١٧ . والأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٧/٨/١٧ . والجمهورية ، ١٩٨٧/٨/٢٤ .

(٢١) الجمهورية ، ١٩٨٧/٢/٢٨ . والأخبار ، ١٩٨٧/٤/٢٠ . وأكتوبر ، ١٩٨٧/٤/٢٦ . والأهرام ، ١٩٨٧/٥/٢٩ . ـو ١٩٨٧/٦/٥ . والجمهورية ، ١٩٨٧/٧/٤ . والأهرام ، ١٩٨٧/٨/٣ . والجمهورية ، ١٩٨٧/٨/٢٩ . والأخبار ، ١٩٨٧/٨/٣٠ .

(٢٢) الأهالى ، ١٩٨٧/٤/٨ . والأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٧/٥/٤ . والأخبار ، ١٩٨٧/٥/٢٢ . ومايو ، ١٩٨٧/٦/٨ . والمصور ، ١٩٨٧/٦/١٢ . روز اليوسف ، ١٩٨٧/٦/٢٢ . والأهالى ، ٧/٨ و ١٩٨٧/٧/٢٩ .

(٢٣) أخبار اليوم ، ١٩٨٧/٤/٢٥ ، والوفد ، ١٩٨٧/٧/١٩ .

(٢٤) الأهرام ، ١٩٨٧/٣/٣٠ . و ٥/٣ و ١٩٨٧/٥/٢٦ . والجمهورية ، ١٩٨٧/٧/١٢ . و ١٩٨٧/٧/١٤ . والأحرار ، ١٩٨٧/٧/٢٧ . والأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٧/٧/٢٧ . والأحرار ، ١٩٨٧/٨/٣ . والأخبار ، ١٩٨٧/٨/١٢ .

(٢٥) الأخبار ، ١٩٨٧/٤/١ . ومايو ، ١٩٨٧/٤/٢٧ . والوفد ، ٥/١٣ و ١٩٨٧/٦/٦ .

(٢٦) الجمهورية ، ١٩٨٧/٢/٢٨ . والأخبار ، ١٩٨٧/٤/٢٠ . والأهرام ، ٥/٢٩ و ١٩٨٧/٦/٥ . والجمهورية ، ٧/٤ و ١٩٨٧/٨/٢٩ .

(٢٧) الأهالى ، ١٩٨٧/٤/٨ ، وروز اليوسف ، ١٩٨٧/٦/٢٢ . والأهالى ، ١٩٨٧/٧/٨ .

(٢٨) أخبار اليوم ، ١٩٨٧/٤/٢٥ . والوفد ، ١٩٨٧/٧/١٩ .

(٢٩) الأحرار ، ١٩٨٧/٨/٣ .

(٣٠) الجمهورية ، ١٩٨٧/٧/٦ .

(٣١) نجوى حسين خليل ، قضايا الجدل الفكرى فى الصحافة حول السياسة التعليمية . تحليل مضمون الصحافة المصرية من مايو إلى أكتوبر ١٩٨٦ ، المؤتمر الدولى الثانى عشر للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ٢٨ مارس ـ ٢ ابريل ١٩٨٧ . جامعة عين شمس . ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

المجتمع الأردنى من خلال أغانيه الشعبية
دراسة فى الأنثروبولوجية الثقافية

احمد الربايعة(★)

مقدمة :

يستخدم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا طرقا ووسائل كثيرة لدراسة المجتمع وتحليل ثقافته ، غير أنهم نادرا ما يستعينون بالأغانى الشعبية كمدخل مهم وحيوى لدراسة المجتمع أو كأداة من أدوات البحث والتحليل . ومع أن هؤلاء العلماء يؤكدون أن التراث الشعبى (هولكراتسه ، ١٩٧٢ ، ص ٩٥) عموما - بما فى ذلك الأغانى الشعبية - هو ميدان خصب من ميادين دراساتهم ، وانه ، أى التراث ، أدخل بعلمهم منه بعلم الفلكلور (هولكراتسه ، ١٩٧٢ ، ص ز) ، إلا أننا لا نكاد نعثر إلا على دراسات جادة قليلة فى هذا الصدد (الجوهرى ، ١٩٦٨ ، ص ٣٣) ٠

وفى نطاق المجتمع الأردنى ، فان الدراسات التى تناولت الأغانى الشعبية كعنصر مهم من عناصر التراث الشعبى ، أو كجزء من الأدب الشعبى الأردنى (هولكراتسه ، ١٩٧٢ ، ص ٣٢) قد ركزت بصورة أساسية على جمع هذه الأغانى وتسجيلها والمحافظة عليها ، بقصد استلهام السمات القومية وتعزيز الهوية الثقافية والشخصية الوطنية . وقد عبر على الخليلى عن هذه الحقيقة عندما اشار الى «أن الاغانى الشعبية الأردنية غالبا ما تكون حيادية» أى أنها تقدم دون

★ دكتوراه فى علم الاجتماع ، استاذ علم الاجتماع المساعد ، كلية الاداب ، الجامعة الاردنية ، عمان ٠

محاولة لتحليلها أو سبر غور الوجود الاجتماعى الكامن من ورائها (الخليلى، ١٩٧٧، ص ٣٤) ٠

ومع ذلك، فهناك دراسات قليلة قد أشارت الى بعض الظواهر والقوى الاجتماعية التى تعكسها الأغانى الشعبية (أنظر العمد، ١٩٦٩، ص ص ٨ – ٥١) ولكنها لم تلتزم بمنهج اجتماعى أو انثروبولوجى محدد تنفذ من خلاله لتحليل المضامين الاجتماعية التى تشتمل عليها الأغانى الشعبية. كما انها لم تحاول أن تستخلص من سمات الأغانى الشعبية وخصائصها ما يشير الى تكامل نظم المجتمع وترابط اجزائه وعناصره. وربما يعود ذلك الى أن غالبية الباحثين والدارسين الذين تناولوا الأغانى الشعبية هم من الفلكلوريين ودارسى الأدب الشعبى ٠

ولاشك أن هذه الجهود لها أهميتها وقيمتها، لا لأنها تعمل على حفظ التراث الذى يستمد منه الشعب مصادر قوته وعزته ووحدته أو يلهب مشاعره تجاه كثير من القضايا الوطنية والقومية فحسب، بل لان هذه الجهود تُعبِّد الطريقَ أمام الانثروبولوجيين لدراسة المجتمع من خلال النصوص الأدبية الغنائية التى يجمعها الفلكلوريون ودارسو الأدب الشعبى (أنظر سرحان، ١٩٦٨، وحجاب، ١٩٧٨) ٠

إن الاغانى الشعبية هى نوع من التعبير الفنى الانسانى الذى يصدر عن عامة الناس، أو هى قصائد منغومة وذات لحن معين تجرى على ألسِنة الشعب وترددها الجماهير وتتناقلها الاجيال لتصبح تراثا قوميا (حجاب، ١٩٧٨، ص ١١) ٠ ومع أن الاغانى الشعبية يبدعها انسان واحد يكون مجهولا فى الغالب (دورسون، ١٩٧٢، ص ١٧) ٠ الاّ أنه يعبِّر عمَّا يجول فى وجدان الشعب كما لو أن الشعب كله هو الذى أبدعها ليعبر بها عن عواطفه ومشاعره وأحاسيسه تجاه كثير من المواقف والقضايا الاجتماعية المختلفة ٠

ونظرا لهذه الخاصية التى تميز الأغانى الشعبية، فقد اعتبرها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مصدرا مهما من مصادر المعلومات الخاصة بأحوال المجتمع وثقافته، وبخاصة المجتمع الزراعى، واداة مهمة من أدوات البحث والتحليل ٠ فهذه أندرا ديفا تؤكد أن الاغانى الشعبية تعكس الواقع الاجتماعى فى المجتمع الزراعى وتصوره وتصفه بدقة، لكونها تمدنا

بمعلومات غزيرة عن كثير من النظم الاجتماعية التى تنتجها الشعوب والجماعات البشرية ، وبخاصة المجتمعات الزراعية • وترى ديفا « أنه لو حللنا الأغانى الشعبية ، وما تنطوى عليه من مضامين وتعبيرات اجتماعية ، لوجدنا أنها تكشف عن كثير من خفايا التفاعل الاجتماعى والاتجاهات الاجتماعية والمعتقدات الشعبية تجاه العالم الخارجى والعالم « فوق الطبيعى » (اندار ديفا ، ١٩٧٤ ، ص ص ٧٠ - ٧١) .

ويرى محمد الجوهرى أن التراث الشعبى عموما هو نوع من التعبير الظاهرى عن الوجود الداخلى ، أى الذات البشرية ، نظرا لان الأفراد يُعبِّرون بواسطته عن حقيقة عواطفهم ومشاعرهم تجاه كثير من القضايا الاجتماعية (الجوهرى ، ١٩٦٨ ، ص ٣٣) • وربما تكون الاغانى الشعبية ، كما تقول ديفا ، أصدق فى الدلالة والتعبير عن أحوال الناس وأوضاعهم الاجتماعية من الوسائل الأخرى المتبعة فى البحث والتحليل ، كالاستبانة والاختبارات الشخصية ، لأن الناس يعبرون عن عواطفهم ومشاعرهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم بطريقة عفوية تلقائية (اندرا ديفا ، ١٩٧٤ ، ص ٧١) . فتصبح الاغانى الشعبية بذلك الصوت الصادق والتعبير الحى الذى يتجلّى فى كل جانب جوانب الحياة الاجتماعية • وبالاضافة الى ذلك ، فان الاغانى الشعبية تعتبر وسيلة دراسية قليلة التكاليف بالقياس للوسائل الاخرى المتبعة ، كما انها تختصر الوقت الى ابعد حد ممكن (اندرا ديفا ، ١٩٧٤ ، ص ٧٨) •

ويؤكد الفولكلوريون من جانبهم على أن التراث الشعبى عموما ، بما فى ذلك الأغانى الشعبية ، وسيلة مهمة لدراسة المجتمع • فهذا ريلا فولى يرى أن الأغانى الشعبية تمثل قصة يعبر فيها الشعب عن تجارب حيوية داخلية مهمة وعن تبريرات ومواقف اجتماعية معينة . (Foley, 1953, P.VII) ويرى روكس بن زائد العزيزى ، الذى أوْلى اهتماما كبيرا بالتراث الشعبى الأردنى ، أن التراث الشعبى عموما هو وسيلة أساسية لدراسة المجتمع ولدراسة عقلية الشعب وحكمته وفلسفته الاجتماعية (العزيزى ، ١٩٨٦ ، ص ٨) .

وتحاول هذه الدراسة أن تفحص هذه التعميمات وتخضعها للاختبار عن طريق تحليل عنصر مهم من عناصر التراث الشعبى ، وهو الأغانى الشعبية • وفى تقديرى ، أن هذه الدراسة ربما تكون أول محاولة يتناول فيها باحث

أردنى الأغانى الشعبية الأردنية بالدراسة والتحليل من منظور انثروبولوجى ٠

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن أهمية الأغانى الشعبية كمصدر مهم من مصادر المعلومات عن المجتمع وكأداة من أدوات البحث والتحليل ٠ وذلك فى ضوء التعميمات التى تشير الى أن الأغانى الشعبية تعكس خصائص الحياة الاجتماعية والثقافية فى المجتمعات الزراعية على وجه الخصوص، وتمكننا من الوقوف على ادق تفاصيلها، نظرا لتنوعها وغزارة مضامينها الاجتماعية التى تتصل اتصالا وثيقا بقطاعات متعددة من الكيانات الاجتماعية ٠

منهج الدراسة :

استعان الباحث بالمنهج الانثروبولوجى التكاملى فى تعامله مع النصوص الغنائية التى قام فريق من طلبه الجامعة الأردنية بجمعها من افواه الناس مباشرة فى البيئات الريفية والبدوية التى يتألف منها المجتمع الأردنى ٠ وذلك لكى يمكن الوقوف على اوجه التكامل والترابط بين نظم المجتمع وعناصره الثقافية المختلفة التى قد تعكسها التعبيرات والمضامين التى تشتمل عليها الأغانى الشعبية وهذه هى النظرة التى يستند اليها هذا المنهج فى رؤيته للظواهر والنظم الاجتماعية القائمة فى المجتمع ٠ وقد استعان الباحث بطريقة تحليل المضمون، نظرا لانسجامها مع المنهج المتبع ٠

وقد اتضح لنا أن أن بعض الأغانى الشعبية التى جمعت قد تضمنتها مؤلفات الفولكلوريين الذين أشرنا إليهم، مع بعض الاختلافات الطفيفة فى الألفاظ. كما اتضح أن هناك قدرا كبيرا من التشابه فى الأغانى التى اشتملت عليها هذه المؤلفات(١) ٠ وربما يعود ذلك الى أن مصدر هذه الأغانى واحد، وهو الشعب ٠

---

١ ـ فعلى سبيل المثال لا الحصر . وردت اغنية «يابو رشيدة» عند العمد (١٩٦٨، ص ١٠٤)، وعند سرحان (١٩٦٨، ص ٧٠). ووردت اغنية «هبت النار» عند العمد (١٩٦٨، ص ٣٢٨)، وعند سرحان، (١٩٦٨، ص ١٧٥). ووردت اغنية «غز الرمح». عند العمد (١٩٦٨، ص ٣٣٢) وعند سرحان، (١٩٦٨، ص ١٥٨). وردت أغانى الاستسقاء أو التغيث عند العمد (١٩٦٨، ص ١٤٢). وعند سرحان (١٩٦٨، ص ٢٤٥).

وفى كل الاحوال ، فقد اشرنا الى هذه الأغانى المتشابهة والمؤلفات التى وردت فيها. وقمنا بتصنيفها فى ضوء النظم الاجتماعية التى يتألف منها المجتمع حتى يسهل تحليلها فى اطار المنهج الانثروبولوجى التكاملى • وبذلك اصبح لدينا طائفة من الأغانى الشعبية تشتمل على مضامين وتعبيرات لها صلة بالنظم الاقتصادية والدينية والقرابية ، وأخرى تتعلق بنظام الزواج والمعتقدات الشعبية •

وقد حاولنا أن نوضّح أن هذه الأغانى لا تصف مظاهر الحياة الاجتماعية التقليدية فقط ، كما لو أن المجتمع الأردنى مجتمع استاتيكى (استقرارى) وانما تصف كذلك مظاهر الحياة الاجتماعية المتغيرة . ليتأكد لدينا أن التراث لا يعكس الماضى فقط وانما يصف الحاضر ويعبر عنه • ولتوضيح المضامين الاجتماعية التى تشتمل عليها الأغانى الشعبية فقد استعنت ببعض الحكم والامثال والمأثورات الشعبية ، كما استعنت ببعض المصادر التى تشتمل على معلومات لها صلة وثيقة بموضوع الدراسة •

الأغانى الشعبية المتصلة بالنشاط الزراعى :

على الرغم من أن المقطوعات الغنائية التى نشير اليها هنا . تتصل اتصالا وثيقا بالنشاط الزراعى وتصف العمليات والأدوات الزراعية التقليدية ، لا انها تشتمل فى الوقت ذاته على كثير من التعبيرات التى لها صلة بجوانب أخرى من الحياة الاجتماعية . وإليك هذه المقطوعة الغنائية التى تقول :-

ماخْلى السِّكّة مع ألفدّان ماخْلى السَّرْوة من الصباَح
نْحرثْ سَوِيَّةْ بين اَلجِنان ونْخرث سوية بين التفاح

يلاحظ من هذه الأغنية أن العمليات الزراعية تبدأ بحراثة الأرض بواسطة أداة تسمى المحراث اليدوى او (عود الحراث) الذى يجره الفدان خلفه • والفدان عباره عن زوج من البقر يستخدم لهذه الغاية • ونظرا لأن السكّة[٢] تشكل جزءا رئيسيا من المحراث ، فقد استخدمها الفلاح فى تعبيره لتشير إلى

---

٢ - السكة : اداة حادة مخروطية الشكل مصنوعة من الحديد . وهى الاداة التى تغوص فى الأرض لشقها ليصار بعد ذلك الى زراعة المحصول ، وتكون مثبتة فى اسفل المحراث •

الكل وهو المحراث[٣] • ويلاحظ كذلك أن الانتاج الزراعى لا يقتصر على المحاصيل الحقلية، كالقمح والشعير، وانما يشتمل كذلك على المحاصيل الشجرية كالتفاح، وأن كانت المحاصيل الحقلية هى التى تستأثر باهتمام الفلاح، وتشغل مساحات أكبر من الأراضى الزراعية[٤].

ولعلّ أهم ما تشير اليه هذه المقطوعة الغنائية من مضامين اجتماعية هو قيام الفلاحين بتأدية النشاط الزراعى بأسلوب جماعى (ونحرث سوية) • مما يجعلنا نستنتج بأن العمل الجماعى المشترك هو سمة اساسية من سمات الحياة الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية • (ولا شك أن هذه السمة التى يتصف بها الفلاحون يمكن استثمارها فى اية خطة تنموية تستهدف تطوير العمل الجماعى المنظم فى مجال الانتاج الزراعى، كأن يصار مثلا الى انشاء جمعيات تعاونية زراعية تقوم على أسس منظمة بحيث تسهم فى تنمية الانتاج الزراعى وتطويره).

وهناك مقطوعات غنائية أخرى تصف عمليات الزراعة البعلية ومراحلها المختلفة وصفا دقيقا، الى جانب اشتمالها على مضامين تصف كثيرا من جوانب الحياة الاجتماعية • واليك هذه المقطوعة الغنائية التى تقول (العمد، ١٩٦٨، ص ٣٦١) •

زَرَعْنـاَ لِلْخُلوة شكَـارة	وِالوَقِمْ ثَلاَثْ صاَعـاَت[٥]
رَاح الطَّـلاَّل يُـسْطِلْ	وَجذهِنْ قِذْل البَنـاتْ[٦]
حَصدناهِـنْ، غمَّرناَهِـنْ	سوُنْ تُل مْـنْ التـلاَّتْ
دَرسناهِـنْ، ذَرِّيْناَهِـنْ	أو عَبِّيْناهِـنْ بِشوالاتْ
جبْنا جْمـاَلْ الحَوَارْنِـةْ	مـع جْمـاَلْ لِخْويطَـاتْ
أولْهِـنْ خَشْ المدينـة	أو ثانيهِنْ عَ البِيدَرْبَاتْ[٧]

٣ - يتألف المحراث اليدوى (او عود المحراث) من حوالى أربع عشرة اداة. نذكر منها الكابوسة، الناطح، الذكر، السكة، النير، الكدانة، البلعة، العود .... الخ.

٤ - لقد اثبتت الدراسات أن المحاصيل الحقلية مازالت تشغل مساحات من الأراضى الزراعية فى الأردن اكثر من المساحات الزراعية المخصصة لزراعة الخضار والاشجار المثمرة • انظر فى هذا الصدد الربايعة (١٩٨٨).

٥ - الوقم الكمية، وصاعات جمع صاع، وهى وحدة كيل خاصة بالحبوب •

٦ - الطلال الشخص الذى يراقب المحصول قذل البنات. ضفائر الشعر.

٧ - اولهن خش المدينة كناية عن الجمال •

يتبين من هذا الوصف أن الاغنية الشعبية تقوم بوظيفة تعليمية وتدريبية وتوجيهية بحيث ترشد الفلاحين من الأجيال الحاضرة واللاحقة إلى الخطوات والمراحل المتبعة فى مجال الأعمال زراعية ، وبخاصة الزراعة البعلية التى تبدأ بحراثة الأرض وزراعتها ثم حصد المحصول وتغميره (أى جمعه) ودرسه وذراوته ، وأخيرا نقله الى المنزل وخزنه وبيع قسم منه فى سوق المدينة ٠

والمتمعن فى هذه الأغنية الشعبية يلاحظ انها تمدنا بصورة حيّة لواقع عربى وحدوى كان قائما فى يوم من الأيام ٠ وقد تمثل ذلك فى تضافر جهود قبيلة الحويطات فى جنوب الأردن مع جهود سكان حوران فى جنوب سوريا لانجاز واحدة من عمليات الانتاج الزراعى ، وهو نقل المحصول بواسطة الجمال الى المنزل أو الى السوق لبيعه (جبنا جمال الحوارنة مع جمال الحويطات) . واذ تؤكد الاغنية الشعبية هذه الحقيقة التاريخية الأساسية ، فانها فى الوقت ذاته تخلدها فى وجدان الشعب العربى وفى ذاكرته ، لتكون حافزا قويا لاعادة الكيان العربى الموحّد ونبذ التجزئة السياسية ٠

ويستدل من هذه الأغنية الشعبية كذلك أن القرية الأردنية لم تكن فى يوم من الأيام معزولة تماما عن المدينة الأردنية او مقطوعة الصلة بها ٠ ذلك لان الضرورة الاقتصادية كانت تفرض الاتصال المتبادل بين أهل الريف واهل المدن ٠ فالفلاحون بحاجة ماسة الى تسويق انتاجهم الزراعى فى المدينة وشراء حاجياتهم منها ، وأهل المدن بحاجة الى السلع الزراعية التى ينتجها الفلاحون لغايات الاستهلاك ٠ ويلاحظ ان هذا الاتصال كان يتم على الأغلب بواسطة الدواب والحيوانات (اولهِنْ خَشْ المدينة ، أى الجمال) .

وتدلنا الاغانى الشعبية المتصلة بالنشاط الزراعى على ان المطر يحتل أهمية كبيرة لدى المجتمعات الزراعية التى تعتمد على الزراعة البعلية ، نظرا لحاجتهم الشديدة الى مياه الامطار لرى مزروعاتهم واستنبات الأعشاب والحشائش التى تعيش عليها ماشيتهم وحيواناتهم ٠ وعندما ينحبس المطر لفترة طويلة يعترى الفلاح خوف شديد ويصيبه قلق عظيم ٠ وقد يتجه الفلاحون فى مثل هذه الحالة إلى القيام بتظاهرة جماعية يجوبون فيها شوارع القرية مرددين أغانى معينة يضرعون فيها إلى الله ويتوسلون إليه أن ينزل

المطر . وتعرف هذه العملية بطقوس الاستسقاء[٨] •

واذا دققنا النظر فى الالفاظ والتعبيرات التى اشتملت عليها الاغانى الشعبية بهذا الخصوص ، نلاحظ انها تستند الى بقايا او رواسب معتقد شعبى قديم ، قوامه أن العلاقة بين الانسان والاله تشبه العلاقة بين الانسان وانسان اخر . فكما ان الناس يتوسلون الى بعضهم بعضا ويستدرون عطف بعضهم بعضا لتحقيق منافع مادية معينة ، فكذلك الامر بالنسبة لعلاقة الانسان بالاله . فالناس يعتقدون ان طقوس الاستسقاء التى يقومون بها من شأنها أن تستدر عطف الإله ، فينزل عليهم المطر ، كما يستدر الانسان عطف أخيه الانسان فيحقق له ما يريد •

وربما تكون طقوس الاستسقاء لونا من الممارسات السحرية التى تقوم على مبدأ المحاكاة والتقليد الذى اشار اليه جيمس فريزر ، وهو المبدأ الذى يقوم على فكرة اساسية مؤداها أن الشبيه ينتج الشبيه وأن العلة تشبه معلولها (فريزر ، ١٩٧٠ ، صص ١٠٥ – ١٠٦) ذلك لان المشتركين فى عملية الاستسقاء يطلبون من سكان كل منزل يصلون اليه أن يرشوا الماء فى المساء لينزل بعد ذلك الى الأرض ، وربما يعتقدون أن هذا العمل من شأنه ان يولد عملا مشابها له وهو نزول المطر •

٨ – نورد فيما يلى بعض المقطوعات الغنائية التى يرددها الفلاحون فى هذه المناسبة كنوع من طقوس الاستسقاء .

يـا ربـى بِلْ الشالـةْ	واحْنـا فَقَـراَ اوْ كَيألِـة
ياربـى بِلْ الشَرشُوخ	واحْنـا فَقراَ وَينْ انـروْخ
ياربـى لِـيشْ حَـابسْ	والـزرع تِخْـتك يـابسْ
ياربـى بَلْ المنـدَيل	واحنـا فقـرا ويـن انشيل
ياأللــه ألغِـيثْ ياربـى	واسقـى زرعْنـا الغربـى
ياللــه الغـيث يادايـمْ	واسقـى زرعنـا النايـم
اسقـى زرع ابـو فـلان	هاللـى ع الكريـم دايـم
إشتـى إشتـى بالفنجـال	تنـزرع البيتجـان
إشتـى إشتـى بالجـورة	تـزرع البنـدورة

لقد وردت هذ المقطوعة الغنائية عند العمد (١٩٦٨ ، ص ١٤٢) ، وعند سرحان (١٩٦٨ ، ص ١٨٧) .

غير أن نفرا من علماء الاجتماع والانثربولوجيا يؤكدون على أن عملية الاستسقاء هي ظاهرة دينية بالدرجة الأولى، تقوم على اساس عبادة الاسلاف وأرواح الموتى. فقد ذكرت مارجريت ميد (Mead, 1959, P.225)أن قبائل الزوني في امريكا الشمالية يمارسون طقوس الاستسقاء عن طريق الرقص، وذلك بهدف ادخال السرور والفرح الى روح الأله او الجد الأعظم لكي يمن عليهم بانزال المطر. فهي اذن محاولة لاقامة علاقة طيبة مع الاله على غرار العلاقة التي يقيمها البشر بين بعضهم بعضا لتحقيق مكتسبات وغايات مادية نفعية ٠

وعلى اية حال، فانه من الصعب جدّا أن نقيم حدودا فاصلة بين ما هو ديني وبين ما هو طقسي سحري في الشعوب البدائية او المجتمعات المتخلفة، فغالبا ما تختلط في هذه المجتمعات التصورات الدينية بالتصورات الميثولوجية الاسطورية ٠ ولعلّ النصوص الأدبية الغنائية التي أوردناها تشتمل على شيء من الخلط. فقولهم «باللّهْ الغيثْ ياربي»، تشير الى تصور ديني واضح لايتنافى مع مفاهيم الدين الاسلامي الحنيف. أما عبارات «اسقي زرع ابو فلان، اشتي اشتي بالجورة .... الخ»، فانها تحمل معنى الامر، الى جانب أنها تحمل تصورا لعلاقتهم بالإله على غرار علاقة البشر بعضهم ببعض. وهذا يتنافى مع مفاهيم الديانات السماوية عموما. وفي تقديري، ان الفلاحين لا يدركون هذا الخلط عندما يرددون هذه التعبيرات في اغانيهم، وانما تكن قلوبهم متجهة إلى الله سبحانه وتعالى. ومع أنه قد تضاءل ترديد هذه الاغاني في هذه الأيام، نظرا للمارسة طقوس الاستسقاء في المساجد، إلا أنه من الواجب أن يلفت انتباه الناس الى ماتتضمنه هذه الأغاني الشعبية من عبارات لا تنسجم مع مبادىء الدين.

وتحتل الأرض أهمية كبيرة لدى الفلاح ٠ فهي عنصر أساسي من عناصر الانتاج الزراعي وهي عماد حياته المعيشية والاقتصادية ٠ ولذلك فقد حرص أن تشتمل اغانيه الشعبية على تعبيرات تبرز اهميتها وتعلي من شأنها وقيمتها، وعلى تعبيرات تحذر الأجيال اللاّحقة من مغبة بيعها أو التفريط فيها[٩]، ويساوي الفلاح بين قيمة الارض وقيمة الشرف أو العرض،

٩ - ابــوي لمــا مــات ... وصأنــي او امــر
ايــاك يابــا تبيــع ... مــن ارضك شبــر
لــو وزنــوا بالــدّر ... ارضل والحجــر
إيــاك يابــا تبيــع ... مــن أرضك فتــر

ويعتبرهما قيمتين متساويتين فى الدرجة والاهمية . ويقول الفلاحون فى مأثوراتهم الشعبية « من ليس له ارض ليس له عرض » . ولعلّ الانتفاضة الشعبية التى تشهدها فلسطين العربية فى الضفة الغربية المحتلة هى تعبير عن التمسك بالأرض واستجابة فعلية لما يدور فى الوجدان الشعبى ٠

وقد وصف الفلاحون في أغانيهم الشعبية الأدوات الزراعية التي يستخدمونها وأماكن صنعها أو بيعها ٠ فقد ذكروا المنجل كاداة لحصد المحصول ، وذكروا المدينة التى تشتهر بصناعة هذه الأداة ، وهى مدينة غزة في فلسطين ٠ وذكروا اللَّوْحَ الذى يتم بواسطته درس المحصول وفصل سيقان القمح عن الحب ٠ وذكروا المذارة ، وهى الاداة التى يُفْصَلُ بواسطتها التبن عن الحب . وبذلك تصبح الأغنية الشعبية سجلا يحفظ عناصر الثقافة المادية التى انتجها الشعب[(١٠)] .

وقد عبّر الفلاحون عن طبيعة العلاقة التى تربطهم بسكان المدن ٠ ويبدو انها علاقة تنطوى على شىء من العداء والكراهية لسكان المدن ، وبخاصة للحرفيين منهم ، وذلك لاعتقاد الفلاحين بأن الحرفيين يتقاضون أجورا باهظة لقاء جلاء المنجل ، أى سنهْ وتمضيته ، حيث تبلغ الاجرة (علبة قمح) وهو ما يساوى ٥٠ كيلو غراما. ولذلك فانهم يتمنون الموت لِلصَّايِغْ (أى الحِرَفىْ) بقولهم « ريت ها العلبة عزاة » . وهناك من يرى أن أهل المدن مازالوا يهيمنون على اقتصاد القرية حتى اليوم ويستغلونه لصالحهم (الجوهرى وزايد ، ١٩٨٧ ، ص ٧) .

وتتضمن أغانيهم كذلك بعض التعبيرات التى تشير الى قوى الضبط الاجتماعى غير الرسمى ، التى تتمثل فى التحقير والازدراء السخرية والتهكم وكشف المعايب وتكبيرها ، مثل قولهم « سَبْعَكْ يَاللِّىْ مَابَكْ فوُدْ : يَامْرَبّى اللَّحِمْ لِلدُّودْ ، وقولهم « واَحِد قَاعِد بالْفَيَّة ، واحد قِرْصَتْهْ حَيِّهْ ، إبك عليه يابْنية » . ويتوخى الفلاحون من ترديد هذه العبارات استثارة وحفز الناس على العمل وعدم الاستكانة للكسل ٠

---

١٠ – من اغانى الحصاد

منجَلـــــى وامنجــــــلاه	راح للصَّايـــــغ جَــــلاَهْ
مَـــا جَـــلاه الا بعلبـــة	ريت هـــا العلبـــة عـــزاة
مِنجلـــــى لاَ يابـــــوَرَزْهْ	يالِّـى شريـتك مـن غـزَّة
سبعك ياللـى مَاتك فُـود	يامْرَبِّــى اللحـــم للـــدود

ووردت هذه الأغنية شويحات (د. ت، ص ٢١) ووردت عند الرباعية (١٩٧٧ ، ص ١٩٤)

وَتُصوِّرُ لنا الأغانى الشعبية التى يرددها الفلاحون فى اثناء ذراوة المحصول مدى تحكم البيئة الطبيعية فى الانتاج الزراعى . فهذه العملية لا تتم الأ اذا توافر الهواء المناسب الذى يحمل التبن بعيدا عن الْحَبْ . ويفرح الفلاح كثيرا عندما تكون الرياح خفيفة معتدلة لأنها تسهل عملية الذراوة بصورة ملائمة . ولهم فى ذلك مأثورة شعبية تقول « إنْ طَابْ هواك ذرىّ على ذقن صاحبك » أى إذا توفر الهواء المناسب فعليك أن تذرى المحصول ، حتى وان أصاب التِّبنْ وجه صاحبك . ومن هنا جاء المثل الشعبى الذى يقول « إذا هَبّتْ رياحك فاغتنمها » وقد اصبح هذا المثل يحض على اقتناص الفرص فى كل جانب من جوانب الحياة •

ومع أن هذه الأغانى قد عكست بساطة النظام الزراعى ، نظرا لاعتماده على أساليب وادوات زراعية بدائية وعلى مياه الامطار ، ونظراً لتحكم البيئة الطبيعية فيه تحكما شديدا ، الاّ انها قدّمت فى الوقت ذاته صورة حيّة عن بساطة الحياة الاجتماعية والثقافية فى المجتمعات الزراعية . وقد تمثل ذلك فى استخدام وسائل النقل البدائية (الدواب والحيوانات) ، وممارسة معتقدات شعبية بدائية واسّاليب تعاونية بسيطة ، والاستعانة بوسائل ضبطية غير رسمية للمحافظة على التنظيم الاجتماعى القائم . وهذا يدل دلالة واضحة على أن النظم الاجتماعية فى هذه المجتمعات متكاملة ومتساندة ويقوم بينها نوع من التأثير المتبادل •

وعلى وجه العموم ، فان المقطوعات الغنائية التى قدمناها تشكل مدخلا مهما لفهم طبيعة النشاط الزراعى وما يتخلل هذه النشاط من تفاعلات

= ومن اغاني الدرس :

يَاحمْـــــرا يأَلوأَحـــــةْ	لُوبِكْ لُونّ التفُاَحةْ
يـــا حمـــرا جُـــرى هاللـــوح	قلبى من الهوى مجروح
ويـــن الفـــى ويـــن أروح	من هوى هالنشمية

ومن اغانى الدرس ايضا :

قلِاْبـــة والـــذُورْ بدّه قلابة	قَلاَبه بدُدْ تلاثْ قَلاَنه
ثـــلاث واحـــد روح ع الـــدآر	ع الدار واحد قيلّ بالفية
بالفيـــة واحـــد قرصتـــه حيـــة	حيةَ إبْلِكِ عليه يابنية

وعلاقات اجتماعية ومعتقدات شعبية تعكس طبيعة الحياة الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية •

الأغانى الشعبية والحياة السياسية :

لم تكن الاحداث السياسية التى شهدتها المنطقة العربية عامة وفلسطين خاصة منذ مطلع هذا القرن بعيدة عن وجدان الشعب وضميره وفكره . ولذلك فقد تناول الشعب هذه الاحداث وعبّر عنها فى اغانيه الشعبية بصورة تعكس آلامه وآحزانه مثلما تعكس طموحاته وأحلامه • وبصورة عامة فقد تميزت هذه الأغانى الشعبية بالدعوة الى الثورة على الظلم والطغيان والبطش والارهاب الذى مثلته تركيا عندما كانت تحكم هذه البلاد ، كما تميزت بالدعوة الى مقاومة الصهيونية والاستعمار والتمرد على حالة الاسترخاء والركود وبعث الشخصية وتنميتها باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين وتخليصها من براثن الصهيونية العالمية •

واغلب الظن ان المقطوعة الغنائية التى ترددها الجماهير فى الاردن والتى مطلعها :

هبّت النار والبارود غناً   وابو طلال ياحامى وطناً
هبّت النار وبِرأس ألخرُوبة   وابو طلال ياحامى لعروبة

هى نوع من التعبير عن اندماج الشعب فى الثورة العربية الكبرى التى قادها الشريف حسين بن على للتخلص من حكم الاتراك . كما انها نوع من التعبير عن التفاف الشعب حول قيادة هذه الثورة . وَمِثْلُها مطلع الأغنية الشعبية التى تقول :

طوّعناها من عمآن لِلْجوفْ   ومْنْ ألكَرَكْ لَحْدوْدْ الطفيلة
(العمدة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٤٥)

وعلى الصعيد القطرى ، فقد عبَّر الشعب فى اغانيه الشعبية عن عواطفه ومشاعره تجاه القضية الفلسطينية ، وما اصاب الشعب الفلسطينى من ظلم وطغيان من قبل الاستعمار البريطانى والصهيونية العالمية . وتبين لنا الاغانى الشعبية ان الشعب لم ييأس ، بل راح يستنهض الهمم ويثير النفوس ويحثها على المقاومة والاستبسال لتخليص فلسطين من العدو الصهيونى .

واليك هذه المقطوعات الغنائية التى تبرز هذه المعانى بكل جلاء ووضوح[١١] .

سيف الديـن الحـج أميـن	سِيفْ الدِّين الحج أمين
حــاج أميـبـن لاتهتـم	وارجالك شرابـة دم
واحْنـا أولادْ اليـوم اليـوم	واحنا ذَبَّاحين القوم

=====

يارْجَـال قومـوا سَوِّيـةْ	ت نْخَلِّصْ يافا من الصهيونية
ت نْخَلِّص يافا من الصهيونية	ونرفع ها العلم ع فلسطينا

وتدلنا الأغانى الشعبية أن الشعب العربى قد ناشد القوى الاستعمارية وخاطب ضمائرها من اجل التدخل لنصرة الحق ورفع الحيف والظلم عن الشعب الفلسطينى الذى لعبت هذه القوى دورا اساسيا فيه • ويقول مطلع اغنية شعبية .

دبرّهــا يامستـر ديل	بلكى على يدك بتحل[١٢]

ولكن الشعب أدرك بالفطرة وبالتجربة الملموسة ان هذه القوى لاتفعل شيئا لصالحه ، وان المغتصب الصهيونى لا يمكن ان يرحل عن فلسطين الا بقوة السلاح . وقد عبر عن هذا التصور بأغنية شعبية مليئة بمعانى الاثارة التى تمارس تأثيرا قويا على النفوس[١٣] .

ولم يتردد الشعب العربى سواء فى الاردن أو فى فلسطين فى أن يعبر من خلال أغانيه الشعبية عن أحزانه ومآسيه وعن النكبات المتتالية التى احلّت به . فتارة يعبر عن حزنه لاستشهاد بعض قياداته وابطاله العظام ، مثل عطا

---

١١ – الحاج امين قائد الثورة الفلسطينية فى عام ١٩٣٦ .

١٢ – المستر ديل هو قائد القوات البريطانسة فى فلسطين . انظر نمر سرحان ، المرجع السابق ، ص ٣٦) .

١٣ – تقول اغنية شعبية

ياعربـى يابـن المجـروْدة	بيعْ امك واشرىْ بارودة
والبـارودة خيـر مـن امك	يَوم الحزب تِفْرِجْ هَمَّك

وجمجوم وحجازى[١٤]، وتارة أخرى يعبر عن حزنه لسقوط غزة فى يد العدو الصهيونى بمساندة من قوى الاستعمار (سرحان، ١٩٦٨، ص، ٢٧٢) • ولكن الشعب يتخذ من هذه الأحزان التى يعبر عنها فى اغانيه اداة لاستنهاض الهمم واستثارة المشاعر القومية وايقاظ نوازع الكرامة وصور التحدى •

ونستدل من الأغانى الشعبية على أن الشعب يستلهم من الماضى المجيد للأمة العربية حافزا قويا للصمود والاستبسال ومقاومة العدوان والتصدى لقوى الظلم والطغيان • فهذه مقطوعة غنائية تقول:

سِيفنـاَ يِخلِّـى الـدم شَلاَّل   سِيِفناَ ولا يِبْرىَ صَوِيَبهْ
هَلاْ بخَالِدْ هَلاْ بصَلاح الدين   هلاْ بجِيشْنا قاَهِرْ أعادِيناَ

نلاحظ فى هذه الأغنية الشعبية أن الوجدان الشعبى يستذكر من الاحداث ما يوثق الصلة بكل ما يدعو الى الاعتزاز ويحمل على المقاومة ويشير الى التباهى • فالشعب يستذكر فى هذه الأغنية جانبا مضيئا من تاريخ الامة العربية ونضالها البطولى التحررى. وكأن الشعب يريد أن يُذكرَ الصهيونية وقوى الاستعمار بابطال العرب والمسلمين الذين حققوا النصر المؤزر على قوى الشرك والكفر وعلى اعداء العرب والمسلمين، وفى مقدمتهم صلاح الدين الايوبى وخالد بن الوليد • وهذا يدل على أن الابطال العظام يعيشون دائما فى وجدان الشعب وفى ضميره (Grierson , 1963 , P . 75) واذ يتجاوز الوجدان الشعبى الاطار التاريخى ليلهب حماس الجماهير، ويثير عواطفهم ومشاعرهم ضد المعتدين، فانه يذهب إلى ابعد من الفترة التاريخية التى عاش

---

١٤ - تقول الاغنية:

مـن سجـن عكـا طلـعت جنـازة   عطا او جمجوم او فؤاد حجازى
او جـازى عليهـم ياربـى جـازى   المندوب السامى او ربعة عموما

١٥ - تقول الأغنية

ياوبلـى ابتهـو حيلـى   بوخالدا غزة احتلوهـا
يامـا ميـن رفـع والخـان   ياما شباب اقتلوهـا
والحدينـات يـمش وزمـان   والكل تنادى ع ابوهـا

فيها البطل صلاح الدين الايوبى والقائد العربى المسلم خالد بن الوليد ليصل الى عصر عنترة بن شداد . فليس من قبيل المصادفة أن يستهل الناس افراحهم بمناسبات الزواج بترديد الاغنية الشعبية التى تقول :

عريسنـــا عنتـــر عـــبس   عنتر عبس عريسنا

أن الجدان الشعبى ، وهو يتلمس صور الكرامة ومواقف العز والمجد لامة العرب ، فانه يحتفظ بذاكرة تاريخية حية تبعث صور البطولة العربية من جديد لتستمد منها الأمة العربية القوة فى الدفاع عن وجودها وشرفها وكرامتها . وهكذا فان الأغنية الشعبية، كما يقول نورى القيسى، «توظف الأحداث توظيفا تاريخيا نافعا ، وتستثير فى استذكار أحداثها ما يعين على ايقاظ الشعور الوطنى ويهيىء للاحساس القومى فرصة التحرك المشروع والاندفاع الحازم للرد على الاعداء والمغتصبين بالوسائل الممكنة» (القيسى ، ١٩٨٧ ، صص ١١ - ١٣) • بل ان الاغنية الشعبية توظف قيم الولاء القبلى ونماذج الفروسية والبطولة العربية لتصبها فى قالب أوسع واشمل، وهو قالب العروبة، فتلهب المشاعر القومية لمواجهة التحديات الراهنة . وبذلك تعمل الأغانى الشعبية على تواصل التراث وتجديده بما يكفل للعرب عزهم ومجدهم •

هذه الاغنية :

إحْنـــا أولاَد الحمَـــايِل   يَاسْبوع بينْ القَبَايِلْ[١٦] .
يـــاول اللــى نحاربـــه   بالسَّيفْ نِقطَـعْ شَارْبــهُ
يـــاويل اللّــى يْعَادِينـــا   مِنَ لاَحَتْ موَاضَيناَ[١٧] .

وهذه اغنية شعبية اخرى تدور مضامينها ومعانيها فى الاتجاه نفسه[١٨] •

غُزُو الرمح بْعُوْد الزّينْ   وانتـم يالنَّشامَى مْنِيـنْ
واحْناَ رَبْعْ ابوُ فْـلاَنْ   والنِعِّـــم والنَّعِمتْيِـــن

١٦ - اسبوع : اسود •

١٧ - مواضينا : سيوفنا •

١٨ - ورد البيت الثانى عند سرحان (١٩٦٨ ، ص ١٥٨) .

واحنـــا شبـــاب فلسطيـــن   والنعـــــم والنعمتيـــــن

كما وردت كلمة مزيدة من كلمة غز وعند العمد (١٩٦٨ ، ص ١٤٩) وردت دقوا ، بدلا من كلمة غز .

وبشكل عام ، فان المضامين والأبعاد السياسية التى اشتملت عليها الأغانى الشعبية تركزت بصورة رئيسية على القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى[١٩] • وفى ذلك أبلغ دليل على أن الأغانى الشعبية تصور الواقع وتصفه بدقة • فليس هناك قضية عربية سياسية تحظى باهتمام العرب أكبر من قضية فلسطين ، وليس هنالك قضية تعيش فى وجدان الجماهير العربية وتتفاعل معها وتثير عواطفها ومشاعرها مثل القضية الفلسطينية • وقد لاحظنا كيف أن الأغانى الشعبية قد نجحت فى استلهام صور عديدة من البطولات العربية ومن التراث العربى المشرق ما يلهب حماس الجماهير ويثير دافعيتها للقتال لحسم الصراع لصالح العرب وفلسطين •

الأغانى الشعبية والحياة الدينية وصلتها بالمعتقدات الشعبية :

تحظى الممارسات والنشاطات الدينية بنصيب وافر من اهتمامات الناس فى المجتمع الأردنى . وقد عبّر الشعب فى كثير من أغانيه الشعبية عن هذه الاهتمامات . ففى كثير من الاحيان تتصدر التعبيرات الدينية مطلع القصيدة الغنائية ، وفى احيان اخرى تشير الى الاماكن المقدسة وتصف الشعائر والطقوس الدينية[٢٠] • وهذا النمط من الأغانى لا يفارق الناس حتى فى مناسبات الزواج •

---

١٩ – لقد ورد سرحان (١٩٦٨) صص ١٥٦ وما بعدها ، طائفة من الأغانى الشعبية التى تعالج القضية الفلسطينية •

٢٠ – تقول اغنية شعبية :

اول كلامى اصلى ع النبى الهادى ... محمد اللى عليه الشمع وقّاد
ثانى كلامى اصلى ع النبى المختار ... محمد اللى مشرفنا على الكفار
يا زاير النبى ويش وصفة حجارة ... ياسعد من راح لقبر النبى او زاره

تقول اغنية شعبية اخرى :

قال لى وين ازفك ... ياحلو يازين
وين ازفك يا فلان يامدلل ... بوسط الحرمين والقمر يتعلل
وين ازفك ياعريس ... بوسط الحرمين والنبى الانيس

وهذه اغنية اخرى تبدأ بالجفرا ، والجفرا هى رمز للفتاة

جفرا وياها الربع وتصيح يامحمد ... واربع جدايل شقر صلوا على محمد
والله لزور الكعبة وازورك يامحمد ... وازورك يامصطفى وصير حَجِّيّا

وهذا يدل دلالة واضحة على أن الشعب الأردنى شعب متدين ، وأن الدين يتخلل أوجه حياته الاجتماعية المختلفة ويلعب فيها دورا بارزا ومهما ٠

ويلاحظ من التعبيرات والمضامين الدينية التى تشتمل عليها الأغانى الشعبية أنها تقوم بوظيفة تعليم النشء وتدريبه على ممارسة الطقوس والشعائر الدينية المختلفة وبخاصة صوم رمضان والحج ٠ وغالبا ما تقوم الام بترديد هذه الأغانى على مسمع من اطفالها(٢١) ٠

وتختلط التصورات والممارسات الدينية فى كثير من الأحيان بالممارسات السحرية والتصورات الميثولوجية ٠ وقد كشفت الأغانى الشعبية عن صور واشكال من هذا الخلط والتداخل(٢٢) فقد صور الشعب الاله فى بعض اغانيه على أنه كائن حى يتجسد فى مكان ويتخذ حيزا ٠ ويرى المعتقد الشعبى أن مكان الله فى السماء ، وانه يتخذ من الغيم مركزا له ومكان لاقامته . تقول اغنية شعبية :

جفرا وياها الربع تمشى بسهل برقه والموت عندى ياناس أحلى من الفرقة
يارب يامعتلى يابو خيمة زرقا إترد الولف للولف ساعة زمنية

---

٢١ - من هذه الاغانى ٠

يـــا مفطـــر رمضان يـــا قلـــيل دينك
كلبتنـــا عريفـــه تسحب مصيـــرانك

ومنها :

خشيت بـــيت اللــــه لقــيت رسول اللــــه
يـــا ريتنـــى شفتــــه قبـــر النبـــى زرتــــه

ومنها ٠

وَذّنْ يـــا خطـــيب خل الشمس تغـــيب
وذن يـــا سيـــد وذن تذبـح لك جاجـة جربـا
توكلهـــا وتنـــام وتصبـــح جوعـــان

٢٢ - من صور هذا الخلط والتداخل هذه الاغنية

انا لاعمل لك سحر وحطه بصدرى من خوف العالم بالصحبة تدرى
آية من عم أو آية من الفجر أوْ بالسحر المانع ما يفهمونا

وردت الأغانى الدينية عند العمد (١٩٦٨ ، ص ١٤١). وعند سرحان (١٩٦٨ ، ص ٨)، ولكن مع الاختلاف فى بعض الألفاظ.

ولا شك ان هذه التصورات الشعبية للاله هى شكل من اشكال المعتقدات الشعبية القديمة التى انحدرت الى الشعب وترسبت فى وجدانه منذ العهود التاريخية الغابرة • ولم يفلح التطور العلمى ولا المفاهيم الدينية الحقة من انتزاع هذه التصورات الميثولوجية الاسطورية من نفوس الناس واستئصالها من صدورهم ، وبخاصة العامة منهم . كما ان التطور العلمى الذى نشهده اليوم لم يقض على الممارسات السحرية قضاء نهائيا • ذلك لان الممارسات السحرية لها صلة بمواجهة المشكلات والتحديات الصعبة التى قد لا تنفع الاساليب العلمية الحديثة فى مواجهتها او التغلب عليها ، وبخاصة مشكلات الحُب • وبالاضافة الى ذلك ، فان بعض المجتمعات ، وبخاصة المجتمعات الزراعية تمارس رقابة اجتماعية صارمة على سلوك الفرد ، فلا تتيح له أن يتصرف بمقتضى حريته وارداته الفردية فى كثير من الأمور ، ولذلك فانه يعمد فى بعض الاحيان الى الممارسات السحرية لاشباع رغباته وتحقيق طموحاته وآماله •

ومهما يكن من أمر ، فان الاغانى الشعبية قد أطْلعتنا على أن التدين سمة أساسية من سمات المجتمع الأردنى ، وأن الدين يقوم بوظائف اجتماعية وتربوية وتعليمية كثيرة . واطلعتنا كذلك على أن المعتقدات الشعبية مازالت موجودة فى هذا المجتمع ، وأنها تختلط بالدين فى بعض الأحيان وتعيش الى جانبه فى حالة من التضايف والتعايش .

الأغانى الشعبية ومركز المرأة ومكانتها الاجتماعية :

ان الاغانى الشعبية التى تحكى قصة المرأة الأردنية ، وبخاصة علاقتها مع أهلها وزوجها والمجتمع المحلى الذى تعيش فيه كثيرة جدا . وكما يبدو من الأغانى الشعبية ، فانها قصة مليئة بالآلام والأحزان وشتّى صُنوف الضغط • وربما يكون نصيب المرأة فى تأليف هذه الأغانى ونشرها وادائها

= من صور هذا الخلط ايضا

آه آه يـــــــــــــاه   أوحو تك بَالله

آه آه يـــــــــــــاه   وثانية ثنتين

آه آه يـــــــــــــاه   وثالثة خرزة من العين

آه آه يـــــــــــــاه   والرابعة تُزذ العينْ

اكثر من نصيب الرجل، وبخاصة فى المجتمع الزراعى الذى يستأثر فيه الرجال بنصيب وافر من النفوذ والسلطان • ويدل على ذلك موضوع الأغنية الشعبية وأسلوب صياغتها • اذ نجد ان هذه الأغانى تشتمل على تعبيرات اجتماعية تستنكر فيها المرأة التفرقة فى المعاملة بينها وبين الرجل، وتعرب عن سخطها وتذمرها من هذه المعاملة • وتستغل المرأة المناسبات الاجتماعية المختلفة، مهما كان نوعها، لتعبر من خلال الاغانى عن احاسيسها الخفية التى يجيش بها فؤادها والتى لا تقوى على اظهارها فى الظروف الاعتيادية حتى بين ذويها واقرب الناس اليها •

ويبدو أن الناس يقللون من شأن المرأة ويخفضون من مكانتها الاجتماعية حتى وهى جنين فى بطن امها وقبل ان تمارس أى دور اجتماعى • ومما يدل على ذلك أن الناس يعبرون فى اغانيهم الشعبية عن سعادتهم وسرورهم بالمولود الذكر أكثر ما يفعلون ذلك بالنسبة للمولود الانثى[٢٣] • بل أن الأغانى الشعبية تحمل بعض التعبيرات التى تشير الى امتعاضهم وحزنهم عندما يكون المولود انثى[٢٤] •

ولعلّ تفضيل الذكور على الاناث سمة اساسية من سمات المجتمعات الزراعية والقبلية، ذلك لان هذه المجتمعات بحاجة للذكور كقوى بشرية عاملة

---

٢٣ – يقول مطلع اغنية شعبية:

يابيى فلان وسعّ الديوان   والعز لك والفرح للصبيان

وردت هذه الأغنية عند العمد، (١٩٦٨، ص٦) وقد استبدلت كلمة الديوان بكلمة الميدان. وتقول مقطوعة اخرى •

ياريتك مباركة على فلان لحاله   وتبكرى بالصبيان وتعمرى داره
ياريتك مباركة على السلف والسلفة   وتبكرى بالصبى وتكثرى الخلفة

ويقول مطلع اغنية اخرى

يا هيل الفرح الله يبارك لكم   كل صبى ع الحول يدرج لكم

٢٤ – تقول اغنية شعبية:

يومن قالوا لى غلام   وانحر قلبى أوقام
واطمعونى لحكم ضان   وافر شوالى بدى انام
وآطعمونى لحكم ميه   وافرشوا لى ع الرصيف

فى الانتاج الزراعى التقليدى الذى يعتمد بصورة أساسية على القوى البيولوجية البشرية والحيوانية ، اضافة الى حاجتهم اليهم كقوى بشرية محاربة ، اذ غالبا ما تحسم المعارك التى تنشأ بين القبائل لصالح القبيلة الاكثر عددا . ثم إن هذه المجتمعات ترى فى المواليد الذكور تخليدا لذكرى الرجل بعد مماته[٢٥] • وهنالك مأثورة شعبية تدعم هذا الاتجاه تقول «مِنْ خَلَّفْ ماَ مَاتْ» ويقصدون بذلك انجاب الذكور • لعل القيمة الاجتماعية المهمة الوحيدة التى تتمتع بها المرأة فى عرف هذه المجتمعات ، كما يقول العمد ، هى انجاب الذكور (العمد ، ١٩٦٨ ، ص ٥٢) ومن ناحية اخرى فان الناس فى هذه المجتمعات يرون فى المولود الأنثى عبئا ثقيلا عليهم ، نظرا لما تتطلبه المرأة او الفتاة من رقابة مستمرة على سلوكها وتصرفاتها ، خوفا من ان يُمَسَّ شَرفُها أو عِرْضُها . والمحافظة على شرف الفتاة ليس مسؤولية الاهل وحدهم ، بل هى مسؤولية العشيرة أو القبيلة ككل ، وربما مسؤولية القرية بأكملها •

فى هذا الجو الاجتماعى المفعم بالقيم الاجتماعية السلبية ضد المرأة ، تنمو الفتاة وتتربى وتعيش حياتها الاجتماعية . ولذلك فلا عجب ان نجدها تعبر فى اغانيها عن احساسها بالظلم والقهر . ولعلّ ابلغ صور الظلم وضوحا هو قيامها بأعمال الرجل فى الحقل الى جانب قيامها بالاعمال المنزلية[٢٦]،على الرغم من أن القاعدة الشعبية فى تقسيم العمل وتوزيع

---

٢٥ – يقول مطلع اغنية شعبية :

يُومِنْ نُويِت ع المَمَــاتْ	لِــيِثْش خَلَّـفْت البَنْـــاتْ

٢٦ – من الاغانى الشعبية التى تشير الى الاعمال المنزلية التى تضطلع بها المرأة ، مثل العجن والخبر ونقل الماء ، نذكر مايلى :

قامت من النوم تعجن بالعجين	والخواتم باليسار وباليميـن
نزلت ع العين وحملت جرتها	سالت الجرة او بانت غرتها
ياشوفة شفتها تخبز على الصباح	مرقوم ع صديرها خرفان وانعاج

ومن الاغانى التى تدل على اشتغال المرأة بالاعمال الزراعية الى جانب الرجل هذه المقطوعات الغنائية

ياشوفة شفتها تلقط ورا الفدان	من كثرت مالقطت صار العنذ نبلان

الادوار تنص على آن العمل فى الحقل هو من نصيب الرجل بينما العمل فى المنزل هو من نصيب المرأة • وقد عبرت الحكمة الشعبية عن ذلك بالقول « الرّجل جَنًّا والمرأة بنا » •

ويلاحظ من الأغانى الشعبية أن مهارة المرأة بالأعمال الزراعية عنصر مكمل لمهاراتها بالأعمال المنزلية ، وأن تكامل هاتين المهارتين شىء ضرورى حتى تستكمل صورتها النموذجية كزوجة مفضلة من قبل اهل الزوج[٢٧] •

ومع ان المرأة تشارك الرجل فى كثير من الاعمال الزراعية الى جانب قيامها بالأعمال المنزلية ، الا انها دونه فى المكانه الاجتماعية ، ولا تتمتع بالحقوق التى يتمتع هو بها ، وبخاصة حقها فى ابداء الرأى ممن تزوج ، فالأب أو ولى الأمر هوَ صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى هذا الشأن . ويعبر الرجل عن امتلاكه لهذا الحق بقوله عندما يوافق على زواج ابنته من شخص « جَتَكْ هدية ما مِنْ وَرَاها جَزِيَّةْ » (العزيزى ، ١٩٨١ ، ص٣٤٦) وكأن المرأة سلعة تُهدى أو شيئا يباع ويشترى .

وقد تضمنت الأغانى الشعبية كثيرا من التعبيرات التى تشير إلى تسلط والد الفتاه وتحكمه فى أمر زواجها[٢٨] • وليس أمام الفتاة من سبيل لمواجهة

= تلقط . اى تقوم بوضع البذور كالحمص والفول فى المسار الذى يخطه عود الحرث (الفدان) واللقط غير البذر ، لان عملية البذر تكون للقمح والشعير •

ومن الأغانى الشعبية التى تدل على اشتغال المرأة بالاعمال الزراعية

يِمّه يَايمّه ماحلى لِغْشابِةْ   كل يُوْم اصُبح اشوف احبابى

(والتشعيب هى عملية تطهير الزرع او المحصول من النباتات الضارة)

٢٧ – يقول مطلع اغنية شعبية :

لا يعجبك زينها او بياض خِلِقِتْهاَ   بكْرة تيجِى الْحصِيدِةْ وتشوف فعلتها

وتقول مقطوعة اخرى :

والله لاكتب جريدة ع ابريق الزيت   ياشاطرة بالخلا يامعدلة بالبيت
والله لاكتب جريدة غ بلاط رخام   ياشاطرة بالخلا يامعدلة بالدار

٢٨ – تقول الاغنية :

ياطولك طول عود الحولا لامال   او شعرك عذب الجدال لامال
ابـوك مـا قـبل ولا مـال   او كيف الرأى عندك والجواب

هذه المواقف التسلطية سوى الصبر وكظم الغيظ[٢٩] ، او التنفيس عنه للام ، ومعاتبتها على مواقفها وعدم تدخلها لدى والدها لممارسة حقها فى الزواج وابداء الرأى فيه[٣٠].وفى بعض الاحيان تطلب الفتاة من أمها أن تنقل أحاسيسها وألامها إلى أبيها ، وأن تقف الى جانبها اذا ماشاورها فى أمر الزواج[٣١] • ومع أن الرجل يستشير ابنته او ابنه فى امر الزواج عن طريق زوجته ، إلا أن الاستشارة غالبا ما تكون شكلية ، ولا يؤخذ بها فى كثير من الأحيان • فهناك مأثورة شعبية تحكم تصرف الرجل فى هذا المجال وهى «شَاوِرْهِن واخْلِفُواْ شوُرْهِنْ» • وتدل هذه المأثورة دلالة واضحة على عدم اكتراث الرجل برأى الزوجة مهما كان نوعه • بل ان الرجل الذى يستشير زوجته فى امر من الامور يتعرض لنقد شديد من قبل المجتمع • فهناك مأثورة شعبية تقول «حَاطْ رَاسَهْ براَس مَرتْهْ» وهنالك مأثورة شعبية اخرى تقول «اللّى ايشاور الْمَرَةْ مَرَةْ» •

وتتجه الفتاة فى كثير من الاحيان الى الطير وتبثه همومها واحزانها ،

= واغنية اخرى تقول

بى يابى ريتك ماتربح	إللى من جيالى ولدها يسرح

(وردت هذه الاغنية عند العمد ، ص ٢٥٤) •

٢٩ – تقول الاغنية :

واصبر على غلبى واهلى جافونى	واصبر على غلبى ياهو يدله

٣٠ – تقول اغنية شعبية :

والبنت تقول لامها يمه ظلمتينى	لاول عريس ماجا ليش ماعطتينى
او ثانى عريس ماجا بالنار كويتينى	او ثالث عريس ماجا مصور بعينيا

٣١ – تقول اغنية شعبية :

يمة يايما بويا ظالمنى	غير يايمة ماحد يرحمنى
مانا من جيله	لانه يفهمى

يما يايما

صرت انا كبيرة	او اكلتنى الغيرة
خلانى بحيرة	او شوبدُه منى

يما يايما

الخطاب كثار	وقفوا بباب الدار
وقلبى بالنار	عم ايعذبنى

تستعين به فى نقل الاخبار من الحبيب واليه[٣٢] • ويبدو أن الفتاة قد لاحظت أن الطير يتمتع بقدر من الحرية اكثر مما تتمتع هى به . فهو يطير من مكان إلى اخر ويذهب ويجيء ويتصل بطيور اخرى من بنى جنسه ، أما هى فمحرومة من هذه الحرية التى تعتبر ميزة أوْ سِمَة انسانية بالدرجة الأولى .

ويبدو أن الفتاة لا تصبر كثيرا على الظلم وكظم الغيظ وحبس الاحزان ، فقد تثور وتتمرد على اهلها ، وقد تتجه الى المتصرف (الحاكم الادارى) تشكو اليه آلامها وأحزانها وتتوسل اليه - بالركوع امامه وتقبيل يديه - لكى يخلصها من ظلم والدها وتتزوج الشخص الذى تريده • وهنالك اغنية مشهورة تضمنت كل هذه المعانى[٣٣] • ويلاحظ من الأغنية الشعبية أن الفتاة قد وجدت فى المتصرف قوة جديدة تستعين بها على ظلم ابيها عوضا عن سلطة شيخ القبيلة • ولعل هذا التصرف من جانب الفتاة اشارة واضحة الى ظهور تنظيم سياسى وادارى جديد يختلف عن التنظيم السياسى القبلى الذى يتمتع فيه شيخ القبيلة بسلطات واسعة وربما تكون هذه الاغنية قد ظهرت فى بداية تأسيس امارة شرقى الأردن فى عام ١٩٢١ ، حيث قسمت البلاد فى هذه الفترة الى متصرفيات واقضية ونواحى ، ويرأس كل منطقة حاكم ادارى يُطْلق عليه متصرف شؤونها الاجتماعية المختلفة . ولذلك فقد استجابت الأغانى الشعبية لهذه المرحلة الجديدة ، وسجلت أحداثها ، وعكست السلطات الواسعة التى كان يتمتع بها الحكام الاداريون فى تلك الفترة إلى درجة انها امتدت الى الشؤون الاسرية والعائلية •

---

٣٢ - من الأغانى التى تناجى فيها المرأة الطير :

ياطيــر يالــى طايــر	علــى رووس الجبــال
سلــم لــى علــى ولفــى	وبديــره حــوزان
يا طير الشوحة ياطير الشوحة	كيف بدى اروح وايدى مجروحة
الله ايسهل لك بهذيك الروحة	لصحاب الشرف يستاهلونا
ياطير السود ياطير السود	ياللى علينا من السما حود
خذلى سلامى معك يامعود	لاصحاب الشرف يستاهلونا

٣٣ - تقول الاغنية

لروح للمتصرف واركع وحب ايده	ولقول يامتصرف شايب مابريده
واريد الشب الغاوى بروحته بيده	صياد ديك الحجل نومه ضحاويه

٢٣

وقد تستعين الفتاة بأعمامها وأقارها ليخلصوها من ظلم أبيها وتحكمه فى أمر زواجها . وإذا تعقد الأمر ، فانها قد تفكر فى التخلى عن ديانتها الاسلامية اذا كانت هذه الديانه تمنح الاب سلطة اتخاذ القرار فى امر زواجها ممن تحب وتريد • وقد تحملت الاغانى الشعبية كل هذه المعانى(٣٤) •

ويبدو أن الفتاة ترى فى الزواج فرصة طيبة ملائمة للتخلص من سيطرة اهلها. وقد عبرت عن ذلك فى بعض اغانيها • فهنالك اغنية شعبية تقول :

يااليلـة الجِنـاً متـى تِكْمَلـىْ واشْلَحْ ثُوب أمى وابوى واخوتى
وألبَسْ ثُوبْ العُرُسْ يافَرِحْتى

ومع ذلك ، فان الأغانى الشعبية تمدّنا بنمط معقد من المواقف والعلاقات الاجتماعية التى تربط الفتاة بأهلها ، الى درجة أن هذه المواقف تبدو متناقضة • ففى الوقت الذى تصور لنا الأغانى الشعبية رغبة الفتاة فى التخلص من سيطرة اهلها عن طريق الزواج ، فاننا نجد أغانى اخرى تتضمن عتابا من قبل الفتاة لوالدها لانه استعجل فى زواجها • تقول اغنية شعبية :

قُولُوا لَبُوىْ الله أيخَلِّى أولاَدَهْ إسْتَعْجَلْ عَلَىّ مْنِ بْلاَدَهْ
قُولُوا لَبُوىْ اللّه إيْخلِّى إبنه جوَّزْنى صغيره واطْلعَنِى منْ بَلَدَهْ

ونلاحظ مثل هذه المواقف المتناقضة فى تعبير الفتاة فى بعض اغانيها عن رغبتها فى الزواج من ابن عمها وتفضيلها اياه على غيره وافتدائه بنفسها ومعاتبته اذا تزوج غيرها(٣٥) ، وفى تعبيرها فى اغانى اخرى عن رفضها

---

٣٤ – تقول الاغنية :

جفرا وياها الربع وتصيح ياعمامى والنقل ما باخذه لو يسحنوا اعظامى
وان كان الجيزة غصب فى شرع لسلام لدور عن دين لسلام واصير مسيحية

٣٥ – تقول اغنية شعبية :

علـى دلعونـا او محـلا دلعاتـه محلا ابن عمى او محلا محاكاته
لمـوا لاجبـارى لمـوا وابن عمى لاتلموا
والـملك حسيـن مصـرح الكل يؤخذ بن عمه

(الجبارى : التجنيد الاجبارى او خدمة العلم)

وتقول الاغية :

يابن العم ياشعرى على ظهرى إن جاك الموت لرده على عمرى
إبـن عمـى ياثـوب عليـه ان جاك الموت لرده على

الزواج منه والتمرد عليه وتفضيلها اشخاصا آخرين عليه[٣٦] • ولكن المتمعن فى هذه المواقف قد يكشف ان هذا التناقض انما هو تناقض ظاهرى • ذلك لأن معاتبة الفتاة لأبيها على التبكير فى زواجها قد يكون نوعا من التأكد على ظلمه بها وتحكمه فى مصيرها ، فلربما اصَرَّ والدها على زواجها من شخص كبير السن او من شخص غريب لا ترغب فيه ، وفى مثل هذه الحالة فانها تفضل عدم الزواج والبقاء فى بيت والدها •

أما رغبة الفتاة فى زواج من ابن العم فهى استجابة طبيعية للعرف الاجتماعى السائد فى المجتمعات الزراعية والقبلية • ويقضى هذا العرف بأولوية ابن العم فى الزواج من ابنة عمه • وبموجب هذا الحق ، فانه يستطيع ان يتحدى المجموع ويتزوج ابنة عمه • وهنالك مأثورة شعبية تسند هذا الحق .وتعززه ، وتقول «ابن العم يُنَزِّلْ عن الفرس»[٣٧] • وهنالك مأثورة شعبية اخرى تقول «ابن العم إمْبَدَّى» ، أى له الأولوية فى الزواج من ابنةَ عمه •

ويلاحظ من العبارات التى تشتمل عليها بعض الأغانى الشعبية ان الرأى الشعبى العام يوبخ ابن العم ويحقره ويقلل من قيمته ومن مكانته الاجتماعية اذا تراخى فى هذا الامر وتخلى عن حقه فى الزواج من ابنة عمه[٣٨] • ولكن الفتاة قد لا تستجيب لمقتضيات هذا العرف فى ظل اوضاع وظروف اجتماعية

---

٣٦ – وتقول اغنية :

يابن العم لاتوخذ غريبة روايدنا ولا قمح الصليبة
أو بنات العم خير من الغرايب قوارير اهلنا ولا اكباش الغرايب

(القوارير : جمع قرورة وهى الخروف الصغير ، الاكباش : جمع كبش وهو ذكر الغنم)

وتقول اغنية اخرى تعاتب فيهاالفتاة ابن عمها الذى تزوج من غيرها

يابن عمى ويش بينى وبينك حتى الغريبة حليت بعينك
ريت اللى فرق ما بينى او بينك إعياله من الصغر يتيتمونا

٣٧ ـ انظر هانى العمد ، (المرجع السابق ، ص ٦١)

٣٨ –تقول اغنية شعبية

يالبن العم ياكومة قنايس بنات العم خذوهن عرايس
يالبن العم ياكومة ترايب بنات العم خذوهن غرايب
يالبن العم ياريتك بالضبوعة بنات العم أخذوهن اسبوعة

الضبوعة الضباع وهى جمع ضبع ، اسبوعه . اسود)

جديدة. فقد ترفض الزواج منه وتتمرد عليه اذا تقدم لها شخص يحتل مركزا اجتماعيا مرموقا فى الدولة او يعمل فى مهنة جديدة[٣٩] • وعندئذ لا يفسر رفضها الزواج من ابن العم على انه موقف متناقض، بقدر ما يفسر على انه استجابة لمواقف واوضاع اجتماعية جديدة •

وفى الحقيقة فان الزواج من اهم النظم الاجتماعية واخطرها شأنا فى حياة الانسان، وبخاصة فى المجتمعات الزراعية التى يقوم تنظيمها الاجتماعى على أساس علاقات القرابة والروابط الدموية • ويلاحظ من العبارات التى تشتمل عليها الأغانى الشعبية ان الفتاة، سواء تزوجت من ابن عمها او من غيره، وسواء تزوجت بارادتها او باختيارها الحر او بضغط من والدها، فانها تحرص على تماسك الأسرة وتضامنها، وذلك لان الأسرة هى محور الحياة الاجتماعية فى هذه المجتمعات • فالعروس مثلا ترفض ان تخرج من بيت والدها او تزف الى عريسها الا بحضور والدها وأخوتها وأقاربها[٤٠] • ذلك لأنه مهما كانت العلاقة التى تربطها بزوجها. أو بأهل زوجها، فان علاقتها بأسرتها سوف تبقى أشد وأقوى من علاقتها بأهل زوجها • ومها طال أمد زواجها، فانها تعتبر نفسها غريبة عن زوجها وأهله[٤١] وهذا يدل على ان الروابط الدموية هى الأساس الذى تقوم عليه علاقات القرابة فى هذه النماذج من المجتمعات • وربما تكون المتواضعات

---

٣٩ – تقول اغنية شعبية :

ياابــن عمــى ياابــن عمومــى	اطلب واجوز مانى مهمومى
لاخــذ بــدالك ابــن الحكومــة	او حتى اللى خابرع التلفونا

وتقول اغنية اخرى تحمل معنى الثورة والتمرد على العرف الذى يقضى بأولوية ابن العم بالزواج من ابنة عمه

بطلنــا نوخــذ مــن قرايبنــا	بطلنا نوخذ غير اليعجبنا

أسمر اللونا أو سود العيونا

٤٠ – تقول اغنية شعبية

حلفت فلانه ما يطلع ع العرس	الا بعمامى وبياريني حرس
حلفت فلانــه مــا يطلــع لحالــى	إلا بعمامى وبياريني خالى

٤١ –

يــاأهل الغريبــة طلواع غربتكــم إن قصرت خيولكــم شدو همتكــم

الاجتماعية التى تنص على اولوية ابن العم فى الزواج من ابنة عمه هو نوع من التأكيد على أهمية الروابط الدموية فى تدعيم التماسك والتضامن الاجتماعى بين افراد المجموعة القرابية الواحدة، الى جانب اعتبارات اقتصادية أخرى قوامها حصر الملكية فى نطاق العائلة او العشيرة وعدم تسربها او تسرب جزء منها الى الغير .

ونستدل من الأغانى الشعبية على أن هذه المجتمعات تعير اهمية كبيرة للحسب والنسب ، وتمنحها قيمة اجتماعية كبيرة ، وبخاصة عندما يكون الزواج بين القبائل والعشائر المتناظرة وهو ما يُعَبَّر عنه فى لغة الانثروبولوجيين بالزواج الخارجى exogamous marriage ويهدف هذا النوع من الزواج فى الغالب الى تمتين الصلات والعلاقات بين قبيلتين او جماعتين لا تربطها ببعضهما بعضا روابط دموية . ولعلّ الكرم والمروءة والشجاعة أهم المواصفات التى يرتكز اليها النسب الرفيع او المصاهرة . وقد عبّرت الأغانى الشعبية عن هذه القيم والاتجاهات أبلغ تعبير ووصفتها أدق وصف(٤٢) .

ولعلّ رغبة المجتمع فى تدعيم العلاقات الاجتماعية بين اعضاء المجموعة القرابية، وتأكيده على أهمية الحسب والنسب فى حالة الزواج ، عبارة عن ترتيب

---

٤٢ - يقول مطلع اغنية شعبية :

واحنا مشينا من الصبح للعصر   واحنا خذينا طيبات الاصل

وتقول أغنية تفتخر فيها الفتاة بالحسب والنسب وبجود اهلها وكرمهم :

يابيت الشعر ياعز الاجواد   يابيت ابوى او بيت جدى او خالى

دق المهباش نادى ع الرجال   واشعل النيران ببيت الاجواد

وتقول اغنية اخرى تحمل معانى الاهتمام بقيمة الكرم والحط من قيمة البخل .

بنت الكريم خذها بكل مالك   بيع الرزق واحظى بلقاها

بيجى منها سخى الكف مخول   النذل لطيفة حماها

(يقصد بالرزق هنا الماشية او الابل . وسخى الكف : كناية عن الكرم) .

وتقول اغنية اخرى تحمل معانى الذم للبخل .

بنت البخيل لا توخذها بكل مالك   لوانها شبه شمس فى سماها

بيجى منها صقيع النقن مخول   ياخلق الله ما أردى ظناها

(والمقصود ان بنت البخيل لا تلد الا بخيلا)

بين أسرتين أو بين قبيلتين اكثر من أن يكون ترتيبا بين فردين. وتتناغم هذه الترتيبات مع الظروف والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة • فاقامة علاقة وثيقة بين عشيرتين او بين قبيلتين عن طريق الزواج قد ينتج عنها اتحاد عشائرى أو قبلى كبير، يكون اقوى على مواجهة الاعتداءات او التحديات سواء أكانت هذه التحديات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وبوجه عام فقد كشفت الأغانى الشعبية بما تضمنته من مضامين وتعبيرات اجتماعية، عن حقيقة الوضع الاجتماعى للمرأة ومكانتها الاجتماعية المتدنية. وقد تمثل ذلك اكثر ما تمثل فى تحكم والدها فى أمر زواجها وعدم منحها الحرية فى اختيار الزوج الذى تريده • كما تمثل فى النظرة اليها على أنها أقل شأنا من الرجل، على الرغم من اشتراكها معه فى الأعمال الزراعية. إلى جانب اضطلاعها بأعمالها المنزلية. ولعلّ نظام القرابة القائم على الروابط الدموية والذى يتمتع بموجبه الأب بسلطة مطلقة على أعضاء الأسرة – ذكورا واناثا – هو المسؤول الى حد كبير عن وضعها الاجتماعى المتدنى. كما أن نظام القرابة القائم على الروابط الدموية قد يكون وراء العرف الاجتماعى الذى يقضى بأولوية ابن العم فى الزواج من ابنة عمه • ولا شك ان الفتاة قد عانت من هذا النظام الشىء الكثير. كما ان ترتيبات الزواج عن طريق الأسر، دون أن يكون للجنسين شأن يذكر فى اقرار هذا الزواج أو رفضه، وتركيز الأسر والعشائر على قيم الحسب والنسب عند اقرار الزواج او رفضه، قد سلب العروسين حريتهما وعَرَّض مصالحهما الفردية للخطر • ولعلّ هذه الاجراءات والترتيبات وغيرها من المتواضعات الاجتماعية تكشف حقيقة اجتماعية أساسية مؤداها أن الجماعة هى المرجع الأول والاخير فى كل نشاط لجتماعى، وانها المسؤولة عن نشاطات الفرد وتصرفاته.

الأغانى الشعبية وبعض مظاهر التغير الاجتماعى:

تبين أن الأغانى الشعبية لا تعكس الماضى فقط وانما تصف الحاضر وتصوره وتبرز ما فيه من عناصر ثقافية وحضارية جديدة • فقد اشتملت بعض الأغانى الشعبية على تعبيرات تشير الى نماذج جديدة من العلوم والتكنولوجيا لم تكن موجودة من قبل، مثل البندقية والمدفع والمركبة (السيارة) والتليفون، ونحوها. وتدلنا الأغانى الشعبية على أن الشاعر

الشعبى يربط بين انتشار الادوات والتكنولوجية الحديثة وبين التعليم(٤٣) ٠ وهذا يدل دلالة واضحة على أن انتشار هذه الأدوات فى المجتمع الأردنى قد تزامن مع النهضة التعليمية التى بدأت معالمها فى الظهور منذ تأسيس امارة شرقى الاردن ، والتى اخذت تزداد انتشارا منذ منتصف الخمسينات أو مطلع الستينات من هذا القرن ٠

وقد كشفت لنا الأغانى الشعبية عن أن هذه الأدوات ، وبخاصة وسائل الاتصال الجمعى الحديثة، قد وفّرت للناس فرصا اكثر للتواصل فيما بينهم وسهلت لهم عملية الاتصال بالمجتمع الذى يقع خارج قراهم ٠ فقد اصبحنا نلاحظ من خلال الأغانى الشعبية ان الفتاة تستعين بهذه الوسائل للاتصال بحبيبها عوضا عن الاستعانة بالطير(٤٤) ، كما أخذت تستعين بها للاتصال بالمدينة والتعرف الى ما يجرى فيها من وقائع واحداث(٤٥) ٠

ويستدل من مضامين الأغانى الشعبية على أن التطور فى وسائط النقل ووسائل الاتصال قد رافقه تطور مماثل فى نمط العلاقات الاجتماعية التقليدية التى تربط الفتاة بأهلها وبمجتمعها المحلى ٠ حيث اصبحنا نلاحظ فى هذه الأغانى ان الفتاة تعبّر عن حرية نسبية لم نألفها من قبل ٠ وقد تمثل ذلك

---

٤٣ – تقول اغنية شعبية :

ركب اللى عليها رقم الكتيبة — والشفير من المدارس ناخيينه

(رقم الكتيبة كناية عن المدفع او السيارة)

تقول اغنية اخرى :

من حالة ساق السيارة من حاله — او باركوا له بالعروس يا اولاد خاله

٤٤ – وتقول اغنية شعبية :

راعى التكسى الصغيرة — خذنى معك أجيرة

لا بدى آكل ولا أشرب — بس اسلى حبيبى

تقول اغنية اخرى :

واللـه لا سحب تلفون — من دار اهلى لسطوحه

لا تلمونى ياهل اللـه — روحى معلقة بروحه

٤٥ – تقول اغنية شعبية :

إن كنك رايح لا اربد — هات لى معك جريدة

فى مخاطبة سائق السيارة ، الذى قد يكون شخصا غريبا عنها، والطلب اليه أن يوصلها الى حبيبها لمخاطبته ومجالسته وتسليته دون اكتراث كبير بالقيم الاجتماعية التقليدية • وتجلت كذلك فى تحدى الناس والاتصال بحبيبها عن طريق الهاتف • وعبّرت الأغانى الشعبية كذلك عن نمط جديد من العلاقات الأسرية التى تربط الزوجة بزوجها • فلم تعد الزوجه تحفل بنمط العلاقة التقليدية التى تحكم علاقتها بأم الزوج (حماتها) والتى تقوم على الاحترام والطاعة من جانب الزوجة بل أصبحت تتمرد عليها وتحض زوجها على التمرد على أمه وعدم طاعتها • وقد عبّرت الزوجة عن هذا الاتجاه الجديد بأغنية شعبية تقول :

حُـــطْ أمَّكْ ع الْمَخــدَّهْ واضْرُبْهَا بالْمَهَدَّهْ. علاّ
حُـــطْ امَّل عَ الطَّبْليِّـــهْ وارشْقْهاَ خِمِسْمِيَّهْ. علاّ

وقد عبرت الأغانى الشعبية عن التغير فى انماط اللباس • فهنالك أغنية شعبية تقول :

يَابـــوُ طَقِـــمْ لَموُنـــىْ قَـــدّيشْ حَقُّـــه يَاغيوُنِـــىْ

والطقم هو البدلة التى أخذها العرب عن الأوربيين • ويلاحظ أن الأغانى الشعبية تعكس التدرج فى حركة التغير الاجتماعى، والذى بموجبه تعيش العناصر الثقافية القديمة الى جانب العناصر الثقافية الجديدة • فى حالة من التضايف والتعايش الى أن يكتب النصر والغلبة للعناصر الثقافية الجديدة • فقد لاحظنا من خلال التعبيرات التى اشتملت عليها الأغانى الشعبية أن السيف كأداة قتال تقليدية مازالت تعيش الى جانب البندقية والمدفع • كما لاحظنا ان العلاقات الأسرية الجديدة والتى اصبح بموجبها يتمتع اعضاء الأسرة بنوع من الحرية النسبية • وقد تمثّل ذلك برغبة الفتاة بالزواج من ابن عمها استجابة لنسق العلاقات القرابية التقليدية وتمردها عليه فى الوقت ذاته استجابة لمتطلبات الحياة الاجتماعية المتجددة • ولا شك أن التعليم قد لعب دورا مهما فى كل هذه المظاهر التطورية •

وقد عالجت الأغانى الشعبية كذلك، مشكلة الهجرة وما يترتب عليها من مشكلات وتأثيرات نفسية واجتماعية، سواء بالنسبة للمهاجر نفسه أو بالنسبة

لافراد اسرته الذين تركهم خلفه فى المجتمع الاصلى[٤٦] • وليس هنالك شك فى أن الهجرة عامل أساسى من عوامل التغير الاجتماعى كما انها صدى لهذا التغير وانعكاس له •

وهكذا نجد أن الأغانى الشعبية قد استجابت لعناصر التجديد والابداع، وواكبت التغيرات الثقافية والحضارية • ولذلك فقد طورت مضامينها وأشكالها ومفرداتها لتعبر عن تطور الحياة الاجتماعية وابعادها المختلفة • وهذا يدل دلالة واضحة على أن التراث لا يقف عند الماضى وانما هو تيار متدفق يتواصل فيه التراث القديم والجديد فى حركة اجتماعية مستمرة •

وكما أن الأغانى الشعبية وصفت نظم المجتمع التقليدية وعبرت عن تكاملها وتساندها ، فقد وصفت كذلك مظاهر التغير فى هذه النظم وعبرت عن تكاملها فى صورتها الدينامية المتغيرة • فقد لاحظنا من المضامين التى اشتملت عليها هذه الأغانى الشعبية أن السمات التقليدية والبدائية والبساطة لا تخص النظام الزراعى فقط، وانما تخص كذلك العناصر الثقافية والنظم الاجتماعية الأخرى • ولاحظنا كذلك أن المضامين والتعبيرات الجديدة التى اصبحت تشتمل عليها الأغانى الشعبية لا تعكس التجديد فى ناحية معينة من نواحى الحياة الاجتماعية والثقافية فقط بل تعكس التجديد فى مختلف نواحى الحياة. وهذا يدل على الأغانى الشعبية لا تصف المجتمع فى حالته التقليدية او الاستاتيكية (الاستقرارية) فقط وانما تصفه كذلك فى حالته الدينامية المتطورة •

---

٤٦ -

يازريف الطُول وقّف تاقُول لَكْ   رَايح ع الغُرْبة وابلاَدَكْ اَحْسَنْ لَكْ
خايِف بِالمْحَبُوبْ تروخ او تِتْمَلَّكْ   واتعاشر الغير او تنسانى آنا

الخاتمة:

لقد كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو اختبار مدى كفاءة الأغاني الشعبية في الكشف عن خصائص الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الزراعية، باعتبارها مصدرا مهما من مصادر المعلومات عن هذه النماذج من المجتمعات، وأداة من أدوات البحث والتحليل. ولبلوغ هذا الهدف فقد قمنا بجمع طائفة من الأغاني الشعبية التي يرددها البدو والريفيون في المناسبات المختلفة، وحللناها في ضوء المنهج الانثروبولوجي التكاملي مع الاستعانة بطريقة تحليل المضمون •

وقد توصلت الدراسة الى أن التعبيرات التي تشتمل عليها الأغاني الشعبية تتصل اتصالا وثيقا بثقافة المجتمع وبالكيانات والنظم الاجتماعية التي يتألف منها سواء في الماضي أو في الحاضر. وهذا يؤكد التعميمات التي تنص على أن الأغاني الشعبية تصف المجتمع وتصوره بدقة وتعكس الثقافة السائدة فيه •

فمن حيث النشاط الزراعي، فقد وصفت الأغاني الشعبية الأدوات والوسائل والأساليب الزراعية التي مازال الفلاح الاردني يستخدم جزاء كبيرا منها حتى اليوم. كما وصفت بعض العمليات الاجتماعية التي تتخلل النشاط الزراعي مثل العملية التعاونية التي تقوم على المساعدة المتبادلة. وكشفت الأغاني الشعبية كذلك عن مدى تحكم البيئة الطبيعية في الانتاج الزراعي، وتأثره الشديد بالمناخ وتقلبات الطقس. وبينت هذه الأغاني بدائية وسائط النقل والاتصال التي كان يستخدمها الفلاح للاتصال بالمدينة وبالعالم الخارجي الذي يقع خارج قريته. كما أبرزت بطريقة غير مباشرة بعض الحقائق التاريخية كوحدة الاردن وسوريا أو وحدة بلاد الشام عموما. واذا أمعنا النظر في الوصف الذي قدمته الأغاني الشعبية للنظام الزراعي وعناصر ومكوناته وما يشتمل عليه من عمليات وعلاقات اجتماعية، لوجدنا انها تتصف عموما بالبساطة وقلة التعقيد، أي أن هنالك نوعا من التناغم بين بساطة النظام الزراعي وبساطة المواقف والعمليات الاجتماعية التي تتخلله •

ومن الناحية السياسية، فقد تبين من التعبيرات والمضامين التي اشتملت

عليها الاغانى الشعبية أن الاحداث السياسية لم تكن بعيدة عن وجدان الانسان العربى فى الاردن ، وبخاصة الأحداث التى شهدها المجتمع العربى منذ مطلع هذا القرن ، وفى مقدمتها الثورة العربية الكبرى وقضية فلسطين . فقد عبّرت هذه الأغانى عن رغبة الشعب الاردنى فى الثورة على الادارة التركية لهذه البلاد ، كما عبرت عن التفاف الشعب حول قيادة هذه الثورة والاخلاص لها . وفى الوقت ذاته فقد اشتملت هذه الأغانى على تعبيرات ومفردات معينة تعكس مظاهر الحزن والأسى الذى اصاب الشعب العربى الفلسطينى من جراء احتلال فلسطين من قبل العدو الصهيونى بمساندة من قوى الاستعمار . ولكنها اشتملت فى الوقت ذاته على التعبيرات تَحِثُ العرب جميعا على الاستبسال والقتال وتستثير عواطفهم ومشاعرهم للتصدى للعدو الصهيونى المغتصب وعدم الاستكانة والخضوع •

ومن الناحية الدينية ، فقد أظهرت لنا الأغانى الشعبية أن المجتمع الأردنى مجتمع متدين وأن الدين يقوم بوظيفة أساسية فى الحياة الاجتماعية . ويستدل على ذلك من تصدر العبارات الدينية لكثير من المقطوعات الغنائية التى يرددها الناس فى المناسبات المختلفة مثل « ياربى يامِعْتَلِىْ ، صَلوُا ع النبى الهادى . كما يستدل على ذلك ايضا من التعبيرات التى تستهدف تعليم الناس – وبخاصة الصغار منهم – كيفية تأدية الطقوس والشعائر الدينية وتعريفهم بالأماكن الدينية المقدسة •

ومن ناحية المعتقدات الشعبية فقد ابرزت الأغانى الشعبية تمسك الجماعات الريفية والبدوية ببعض الممارسات السحرية التى تختلط فى بعض الاحيان بالتصورات والمعتقدات الدينية . وقد أوضحت هذه الأغانى أن الممارسات السحرية تتناول جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية ، ولا تختص بجانب واحد فقط •

أما من حيث النسق القرابى ، فقد أمدتنا الأغانى الشعبية بصورة نمطية للعلاقات القرابية التى تقوم على الروابط الدموية . وقد تمثل ذلك فى أولوية ابن العم فى الزواج من ابنة عمه ، وفى التفاف العشيرة حول زعيمها أو شيخها والدفاع عنه ، انطلاقا من الروابط الدموية التى تربطهم به . وقد يكون فى اصرار العروس على عدم الخروج من بيت اهلها الآ بحضور والدها

واعمامها وارقاربها ، على الرغم من الظلم الذى تلاقيه منهم ، هو مؤشر آخر على شدة الروابط الدموية التى تربط بين اعضاء الجماعة القرابية الواحدة ٠

وقد اتضح أن الأغانى الشعبية لا تتناول عناصر وسمات اجتماعية وثقافية تقليدية فقط ، بل تتناول كذلك كثيرا من النماذج الحضارية والثقافية الجديدة . فقد وصفت عناصر تكنولوجية جديدة ، كالبندقية والمدفع والسيارة والتلفون ونحوها ، كما وصفت نماذج جديدة من اللباس والعلاقات الاسرية . مما يدل على أن الأغانى الشعبية لا تصف المجتمع فى صورته الاستاتيكية التقليدية فقط بل تصفه كذلك فى صورته الدينامية المتغيرة ٠

وقد توصلت هذه الدراسة الى ان التعبيرات والمضامين الاجتماعية التى اشتملت عليها الأغانى الشعبية يقوم بينها نوع من التكامل والترابط ، بمعنى أن التعبيرات التى وصفت النظام الزراعى بالبساطة وقلة التعقيد تنسجم مع بساطة التعبيرات التى تشير الى تمسك هذه الجماعة بالمعتقدات الشعبية . وهذا يدل على أن هناك علاقة ترابطية بين النظام الزراعى التقليدى ، الذى تستخدم فيه أدوات ووسائل بدائية ، وبين المعتقدات الشعبية . ويمكن أن يفسر هذا الترابط بأن الجماعات البشرية التى تعمل فى الزراعة التقليدية تتجه الى الاستعانة بالممارسات السحرية عندما تفتقر لاساليب فنية وادوات تكنولوجية متطورة تسيطر بموجبها على المشكلات الزراعية التى تواجهها . وربما توجد مثل هذه العلاقة ايضا بين الدين والنظم الزراعية التقليدية ، بمعنى أن الجماعات الزراعية يزداد تمسكها بالدين الذى يختلط فى بعض الاحيان بالتصورات الميثولوجية (الاسطورية) كلما كانت أدواتها وأساليبها الزراعية بدائية ، وكلما افتقرت الى الأدوات التكنولوجية المتطورة . ذلك لأنها فى هذه الحالة تجد فى الاله أو القوى فوق الطبيعية الملاذ الذى تتجه اليه للتغلب على مشكلاتها الزراعية والاجتماعية . وقد لاحظنا ذلك فى أغانى الاستسقاء ٠

وتوصلت هذه الدراسة ايضا الى وجود نوع من الانسجام بين مضامين الأغانى الشعبية التى تصف نظام الزراعة التقليدى وبين المضامين التى تصف نظام القرابة ومكانة كل من الرجل والمرأة فى ظل هذين النظامين . ويمكن أن يفسر هذا الانسجام فى مضامين الاغانى الشعبية على أنه نتاج الانسجام

والتكامل بين هذين النظامين ، بمعنى ان نظام الزراعة التقليدى يؤثر فى النظام القرابى ويتأثر به فى الوقت ذاته . وقد جاءت مضامين الأغانى الشعبية لتعبر عن هذا التأثير المتبادل فيما بينهما . ويمكن أن نفسر التكامل والترابط بين هذين النظامين ، فى أن كل مجموعة قرابية فى هذه المجتمعات تستقل بقطعة معينة من الأرض وتقوم بفلاحتها وزراعتها عن طريق تعاون افراد الاسرة او افراد العشيرة او القبيلة فى ضوء قواعد محددة فى توزيع الأدوار . ولان الرجال يضطلعون بالقسط الأكبر من الأعمال الزراعية فقد احتلوا المكانة الاجتماعية الأعلى ، بينما احتلت المرأة مكانة اجتماعية أدنى نظرا لمساهمتها بنصيب اقل فى عمليات الانتاج الزراعى . بالاضافة الى ذلك ، فان الذكور هم الذين يدافعون عن العشيرة أو عن القبيلة ، وهم الذين يُخلِّدُوْن ذكر الرجل بعد مماته . ولذلك تعاظمت اهميتهم فى المجتمعات الزراعية واعتلى شأنهم بينما إنخفض مركز المرأة وتدنت مكانتها الاجتماعية ، وتركزت قيمتها بشكل أساسى فى انجاب الذكور دون الاناث .

ولان ملكية الأرض بيد الأب أو رئيس الأسرة ، فقد أصبحت له السلطة المطلقة على كل اعضاء الأسرة ذكورا واناثا ، وهذا ما جعل الأب يتحكم فى أمر زواج ابنته او ابنه .

وقد عبرت الفتاة من خلال اغانيها الشعبية عن الظلم الذى لحق بها من جراء هذه السلطة التى يتمتع بها الأب . وربما يكون فى أولوية ابن العم فى الزواج من ابنة عمه ، كنوع من العرف السائد فى هذه المجتمعات ، محاولة لحصر الملكية فى نطاق المجموعة القرابية الواحدة وتأكيد للروابط الدموية التى تسند هذا النظام وتدعمه . وقد تجلت مظاهر الاهتمام بالروابط الدموية فى تعبيرات كثيرة اشتملت عليها الأغانى الشعبية ، من بينها التفاف افراد العشيرة أو القبيلة حول زعيمهم أو شيخهم الذى تربطهم به صلات قرابية تقوم فى الغالب على الروابط الدموية ، ومن بينها أيضا عدم خروج العروس من بيت والدها الا بحضوره وبحضور أعمامها وأقاربها .

وربما يكون الاستنتاج صحيحا فى أن الأحداث والاوضاع السياسية السيئة التى عانى منها المجتمع العربى عامة والشعب الفلسطينى خاصة هى نتاج وظيفى لهذه الانماط من النظم الاجتماعية .

وقد توصلت الدراسة الى أن الأغانى الشعبية لا تعكس خصائص الحياة الاجتماعية والثقافية كما كانت عليه فى الماضى ، بل تعكس خصائص الحياة الاجتماعية الجديدة . ويدل على ذلك اشتمالها على مفردات جديدة مثل بندقية ، وسيارة ، وطائرة ... الخ ، وعلى تعبيرات تصف نماذج جديدة من العلاقات الأسرية وأنماط اللباس وغيرها . وهكذا نجد ان الأغانى الشعبية تصلح لان تكون مدخلا لدراسة المجتمع واداة لتحليل عناصر الثقافة السائدة فيه ، سواء فى حالته الاستاتيكية (الاستقرارية) او فى حالته الدينامية المتطورة •

المراجـع

أ - المراجع الاجنبية :

1 - Foley Rella, Song of the Arab, (n. p.; n. p. p.) 1953 .

2 - Gieson,J.C.Herbert, the Poems of John Donne, Oxford University Press, Oxford, 1963,

3 - Mead, Margaret, An Anthropologist at Work, University Press of Chicago, Chicago, 1959.

المراجع العربية :

(١) الجوهرى، محمد، التراث الشعبى، حولية كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد الثلاثون، القاهرة ١٩٦٨ .

(٢) الجوهرى، محمد، وزايد، احمد، تنمية العالم الثالث، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٨٧ .

(٣) الخليلى، على، التراث الفلسطينى والطبقات، دار الآداب، بيروت، ١٩٧٧ .

(٤) الربايعة، احمد، الهجرة والتغير الثقافى فى ضوء النظرية البنائية الوظيفية، رسالة دكتوراة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، غير منشورة .

(٥) الربايعة، احمد، مقومات التنمية ومعوقاتها، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٨ .

(٦) العمد، هانى، أغانينا الشعبية فى الضفة الشرقية من الأردن، دائرة الثقافة والفنون، عمان، ١٩٦٨ .

(٧) القيسى، نورى، محاولات فى دراسة اجتماع الأدب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧ .

(٨) بن زائد العزيزى، روكس، معلمة التراث، ج١، وزارة الثقافة والشباب، عمان، ١٩٨١ .

(٩) حجاب ، نمر ، الأغنية الشعبية فى شمال فلسطين ، رابطة الكتاب الأردنيين ، عمان ، ١٩٧٨ .

(١٠) دورسون ، ريتشارد ، نظريات الفلكلور المعاصر ، ترجمة محمد الجوهرى وحسن الشامى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(١١) ديفا ، اندرا ، المأثورات الشعبية والشفوية واهميتها فى دراسة المجتمع الزراعى ، ديوجين ، العدد السادس والعشرون ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

(١٢) سرحان ، نمر ، أغانينا الشعبية فى الضفة الغربية من الاردن ، دائرة الثقافة والفنون ، عمان ، ١٩٦٨ .

(١٣) شويحات ، يوسف ، العرب وتراثهم . بدون ذكر للناشر ولا مكان النشر ولا التاريخ .

(١٤) فريزر ، جيمس ، الغصن الذهبى ، ترجمة نبيلة ابراهيم ، الهيئة المصرية العامة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

(١٥) هولتكراتسه ، ايكه ، قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفلكلور ، ترجمة محمد الجوهرى وحسن الشامى ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

المادية الجدلية (*)

Dialectical Materialism

إبراهيم العيسوى (* *)

المادية الجدلية (أو المادية الديالكتيكية) هى المكون الفلسفى للماركسية . فهى تلك النوع من المادية الفلسفية الذى توصل اليه ماركس وانجلز فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وذلك بمزج النظرة المادية إلى العالم بفكرة الجدلية (أو الديالكتيك أو المنطق الجدلى) . لاحظ أن ماركس لم يستخدم فى كل ما كتب تعبير « المادية الجدلية » . والذى استحدث هذا التعبير هو بليخانوف . وكما يبين من إسمها ، فقد ظهرت المادية الجدلية على سبيل المعارضة لما كان سائداً وقت نشأتها من مثالية وميتافيزيقية . فالمادية تناقض المثالية ، والجدلية تناقض الميتافيزيقية . وبرغم ما قد يكون هناك من التباس فى معارضة الجدلية بالميتافيزيقية (حيث تشير الأخيرة فى

★ نبدأ بهذا العدد من المجلة تقديم شروح نقدية – من اعداد متخصصين على مستوى عال – لعدد من المفاهيم الاساسية فى التحليل الاجتماعى . وهو عمل نقصد منه الى توفير معالجة متوازنة – غير متحازة – للمفاهيم المختارة ، نشعر أن المكتبة العربية – وبالتحديد الدارس والباحث على مستوى اكاديمى متخصص – فى حاجة ماسة اليها ٠

والشروح من اعداد لجنة فرعية فى بحث الخريطة الاجتماعية لمصر ، الذى تجريه فى المركز هيئة بأشراف أ ٠ د ٠ عزت حجازى ٠

★ ★ دكتوراه فى الاقتصاد السياسى ، مستشار بمعهد التخطيط القومى ٠

معناها الشائع حالياً الى «ما بعد الطبيعة» أو القوى غير المنظورة من وراء العالم المادى)، فان الميتافيزيقية كانت تستخدم، من جانب هيجل وغيره من الفلاسفة والكتاب الألمان وكذلك من قبل من عاصرهم ماركس وانجلز، بمعنى مناقض فعلاً لمعنى الجدلية، حسبما سيأتى بيانه.

والجدلية – كما فى الأصل اليونانى – هى طريقة فى المناقشة المنطقية أو أسلوب فى المنطق (المنطق الشكلى أو الصورى) . وهى تعنى فن تقصى الحقيقة من خلال المناقشة التى تجرى بين أطراف متعارضة، وكشف التناقضات التى تتضمنها حجج كل طرف، وامتحان صدق الآراء بالجدل المنطقى الذى تقارع فيه الحجة بالحجة المضادة. غير أن الجدلية من حيث هى مفهوم فلسفى قد تبلورت أول ما تبلورت على يد هيجل، ومثلت منطقاً جديداً، قُصد به أن يواجه منطق أرسطو القديم ويعارضه. فالمنطق الجدلى يقوم على الحركة، لا على الثبات . وعلى العكس من النظرة الميتافيزيقية المجردة إلى الأشياء والتعامل معها كل على حدة، وكأنها تملك خصائص ثابته تتبدل، والنظر اليها فى سكونها لا فى حركتها، وتجاهل العلاقات التى تقوم فيما بينهما وبين غيرها من الأشياء، فقد تطورت الجدلية على يد هيجل إلى نظرة إلى الأشياء فى حركتها وتغيرها وتطورها، وفى علاقاتها وتفاعلاتها مع غيرها. وانطلقت الجدلية على أساس أن كل شىء يمر بعملية مستمرة للتحول والصيرورة أو العدم، وأن كل شىء متغير ويتم تجاوزه إلى غيره. وتتمثل القوة المحركة للتغير أو التطور فى احتواء الأشياء على جوانب متعارضة أو متناقضة. وهذا التناقض هو الذى يؤدى فى النهاية إلى تحول الأشياء وتطورها أو إلى تحللها وفنائها. وهكذا تتلخص فكرة الجدلية فى أنها عملية تطور تتم من خلال ظهور المتناقضات وما يجرى بينها من صراع .

وقد أخذ ماركس وانجلز فكرة الجدلية عن هيجل. ولكنهما طورا جدلية هيجل وحولاها من جدلية تفسر التطور التلقائى للأفكار بالسير من فكرة إلى نقيضها، ثم إلى نتيجة مركبة تجمع أو تؤلف بين النقيضين وتعلوهما، إلى جدلية لتفسير حركة العالم المادى أو الطبيعة والمجتمع الانسانى، بل والفكرة أيضا (ولكن بعد النظر إلى الفكر كنتاج لحركة العالم المادى الجدلية، وبعد الإقرار بأن الاشياء سابقة على الافكار وتوجد مستقلة

عنها) . وهكذا ظهرت جدلية الطبيعة ، كما ظهرت جدلية المجتمع الانسانى ، متمثلة فى المادية التاريخية التى تصدت لتفسير تطور النظم الاجتماعية ، وبينما رأى هيجل أن التطور تعبير عن الفكرة العالمية أو روح العالم [وهى فكرة قريبة من فكرة الارادة الالهية] التى تحقق أو تجسد نفسها فى الطبيعة وفى المجتمع الانسانى ، رأى ماركس وانجلز أن التطور كامن فى طبيعة العالم المادى • فالاوضاع المادية لا تتبع الفكر وحركته الجدلية ، وإنما الفكر وحركته الجدلية هما اللذان يتبعان الحركة الجدلية للعالم المادى •

وقد كان لانجلز الدور الأساسى فى بلورة مفهوم المادية الجدلية وتقديمه الى الناس ، وذلك من خلال كتب ثلاث هى : **ضد دوهرنج** (١٨٧٨) ، **وجدلية الطبيعة** (١٨٨٨ ، أى بعد وفاة ماركس بخمس سنوات) ، **ولودفيج فيورباخ ونهاية الفلسفة الالمانية الكلاسيكية** (وهى مخطوطة غير مكتملة كتبت فى الفترة من ١٨٧٣) . ولاحظ أن هذه الأعمال قد كتبت أو نشرت بعد ثلاثين عاماً أو أكثر من صدور **البيان الشيوعى** (١٨٤٨) . وعموماً تجدر ملاحظة أن ماركس وانجلز لم يقدما فى أى من أعمالهما عرضاً متكاملاً أو بياناً شاملاً عن المادية الجدلية • وانما قدما حججا مضادة لوجهات نظر فلسفية اخرى • وفى سياق معارضة الفلسفات المثالية والمتيافيزيقية عرضا بعض المبادىء الخاصة بالمادية الجدلية وبعض الاستنتاجات المترتبة عليها • ولا شك أن الارتباط الوثيق بين ظهور المادية الجدلية وتطورها من جهة ، وظروف النضال السياسى وملابسات الحركة السياسية للطبقة العاملة الدولية من جهة أخرى ، قد ترك بصماته على أسلوب عرض مبادىء المادية الجدلية ، بل وعلى ما حظيت به بعض هذه المبادىء المادية من اهتمام وما أثارته من خلافات بالمقارنة ببعضها الآخر • وعموما يمكن تلخيص المبادىء المادية الجدلية فى أربعة مبادىء على النحو التالى :

١ - **مبدأ الوجود الموضوعى للعالم المادى** ، بمعنى أن أى شىء لا يتوقف وجوده على كونه مدركاً أو محسوسا على أى وجه من الوجوه . ذلك أن العمليات والأشياء والظواهر المادية موجودة وجوداً موضوعياً ، أى مستقلاً عن أية أفكار قد يكونها الناس عنها ، وكذلك عن وعى الناس بها . وهذا الوجود لايمكن أن يشتق بمجرد النظر فى الاعتبارات أو العوامل النفسية

أو المنطقية وحدها . ولدراسة شيء ما ، يجب أن ننظر مباشرة الى الشيء فى ذاته ، وليس إلى أفكار الناس عنه . وليس ذلك لأن الأفكار غير مهمة ، أو غير مؤثرة فى تشكيل مجرى الأحداث ، وانما لأن الأفكار فى نهاية الأمر تعبير عن الأشياء ، وليست الأشياء هى التعبير عن الأفكار . فالأشياء سابقة على الأفكار التى يكونها الناس عنها ، برغم أنه بمجرد تكون الأفكار يمكن أن يصبح لها تأثير فى تغيير شكل الأشياء ومجرى الأحداث .

٢ - **مبدأ الجبرية والقابلية للمعرفة** ، بمعنى أن كل الأشياء تخضع لقوانين ، وليست متروكة لعامل الصدفة وحده (الذى لا يمكن إنكار وجوده بالطبع) . وهذا هو الفرض المنهجى الأساسى الذى فى غيابه لا يمكن قيام أى علم من العلوم . فضلا عن ذلك فان القوانين التى تحكم حركة الأشياء والترابطات العامة فيما بينها وبين غيرها لا غنى عنها للنشاط العملى للناس . وهذه المعرفة ممكنة التحصيل ، وإن كانت أى معرفة يتم تحصيلها جزئية ومحدودة ونسبية ، ومن ثم قابلة للتطوير . ولا ترى المادية الجدلية حدوداً لتطبيق العلم ، أى لمجالات استخدام المنهج العلمى فى تحصيل المعرفة ، برغم أن أشياء كثيرة قد تظل مجهولة ، إلا أن أياً منها ليس بالضرورة غير قابل للمعرفة . وهذا على خلاف ما تذهب إليه بعض الفلسفات الأخرى من أن هناك موضوعات معينة لا يمكن أن تعالج علمياً ، وأن هناك أموراً بطبيعتها غير قابلة للمعرفة .

وفكرة القانون (العلمى) جوهرية للغاية فى المادية الجدلية . ويتلخص مفهوم المادية الجدلية للقانون فى أنه علاقة أو رابطة مستقرة ومتكررة الحدوث ، ذات طبيعة أصلية لا عارضة ، بين أشياء مختلفة أو بين جوانب مختلفة لنفس الشيء . والقانون لا يعبر عن أية ترابطات متكررة الحدوث ، ولكن عن كل ما هو أساسى أو ضرورى ولا غنى عنه من الترابطات التى تقوم بين الأشياء أو الظواهر المختلفة • وبمعرفة القانون الذى يحكم ظاهرة ما ، والظروف الضرورى توافرها لسريانه ، يمتلك الانسان القدرة على معرفة حركة التطور واتجاهه ، أو بالأحرى يصبح من الممكن التنبؤ بالمستقبل • ومثلما تقول المادية بالوجود الموضوعى للعالم المادى ، فانها تقول أيضاً بموضوعية القوانين وسريان مفعولها فى استقلال عن إرادة الإنسان ،

فالانسان لا يصنع هذه القوانين ، ولا يملك أن يغيرها بمحض إرادته • وإنما هو فقط يستطيع أن يتعرف عليها وأن يدرك النتائج التى تترتب على عملها ، وأن يستعملها فى مجال أو آخر من مجالات الممارسة الانسانية •

٣ – **مبدأ وحدة النظرية والممارسة** . تؤكد المادية الجدلية على التفاعل بين الوجود والوعى أو الفكر . فالتفاعل بين الانسان وبيئته المادية هو الذى يولد المعرفة . واكتساب المعرفة ليس مجرد انعكاس أو انطباع سلبى فى الذهن لوجود مكتمل سلفاً ، وانما هو طريقة للتفاعل مع هذا الوجود . لا مجرد تأمله . والنظرية – أية نظرية – تنشأ لسد حاجة أو لمواجهة مشكلة محددة من مشكلات الانسان أو الطبيعة أو التاريخ . وطبقاً للمادية الجدلية فان النظرية لها معنى فقط بمقدار ما تؤدى إلى آثار محددة ذات صلة بحل مشكلة من المشكلات . والنظرية التى لا تشير فى نهاية المطاف إلى شىء ما يمكن عمله ، ولا تترك أثراً على الموقف الذى استدعى ظهورها هى فى مجرد لغو فارغ لا طائل من ورائه .

فالمعرفة لا تتأتى من فراغ ، وانما تصدر عن الخبرات والتجارب الانسانية ، أو ما تطلق عليه المادية الجدلية : **الممارسة** . فمن خلال النشاط العملى للبشر ، وتطور علاقات الناس بعضهم ببعض ، وتطور علاقتهم بالعالم الخارجى ، وعبر التأثيرات المتبادلة بين الناس والبيئة المحيطة بهم يكتسبون المعارف ، ويقومون باختبار صحتها ، ويعدلون تبعاً لنتيجة الاختبار من صياغاتها • وبرغم أن الافراد هم الذين يكتسبون المعرفة ، الا أن المعرفة لا يتيسر الحصول عليها فى واقع الأمر إلا فى مجتمع ، أى عبر صلات التعاون والتناحر بين الأفراد . ولذا فان الخلاف حول صدق أو عدم صدق النظريات المنعزلة عن الممارسة هو مجرد خلاف «أكاديمى» صرف • فمثل هذه النظريات لا جدوى منها ، ولا سبيل إلى اختبار سلامتها أو دحضها ، أو بالأحرى لا مكان لها بين النظريات العلمية حسب تعريف المادية الجدلية • فالمعرفة العلمية تكتسب وتختبر وتتطور جدلياً فى مجرى الممارسة الانسانية ، لا أكثر ولا أقل •

٤ – **مبدأ الجدلية** . وهو مأخوذ عن هيجل كما سبقت الاشارة ، وإن كان مجال عمله قد تغير من عالم الفكر إلى عالم المادة . وطبقاً لماركس

فان جدليته هى نقيض جدلية هيجل • فقد كان الهدف النهائى من العملية الجدلية عند هيجل هو الله أو الروح الخالصة المتحررة من كل قيد من قيود المادة • وهذا الهدف وما يترتب عليه من نتائج هو ما رفضه ماركس وانجلز • لقد أضفى هيجل على الفكر وجوداً مستقلاً ، واعتبر أن عملية التفكير الانسانى هى خالقة العالم المادى ، وأن هذا الأخير ليس إلا الشكل الظاهرى أو الخارجى للفكرة العالمية • أما عند ماركس وانجلز ، فكل ما هو فكرى ليس إلا الصورة المنطبعة فى الذهن الإنسانى للعالم المادى •

والجدلية على حد تعبير انجلز فى «ضد دوهرنج» هى علم القوانين العامة لحركة وتطور الطبيعة والمجتمع الانسانى والفكر • فالعالم المادى فى حركة دائمة وتطور مستمر ، ومن ثم فمعرفة العالم المادى تستلزم دراسة الحركة الدائمة وذلك التطور المستمر . وذهب ماركس وانجلز ، فى تأكيدهما على أهمية استخلاص قوانين التطور، إلى مدى بعيد ، لدرجة أن صار يطلق على المادية الجدلية ذاتها : قانون التطور • ولكن المادية الجدلية تؤكد فى الوقت ذاته على مفهوم آخر فى غاية الاهمية من منظور المنهج العلمى ، وهو مفهوم الترابط، لدرجة أن اعتبر البعض أن المادية الجدلية هى قانون الترابط • فالعالم المادى لا يتطور فحسب ، وانما هو كل مترابط ومتكامل • وتطور بعض الاشياء أو الظواهر لا يتم فى عزلة عن تطور غيرها من الأشياء والظواهر ، وانما يحدث هذا التطور فى ترابط وصلات تأثير متبادل بين مختلف الاشياء والظواهر • وهكذا فمفهوم التطور متضمن فى مفهوم الترابطات المتبادلة بين الاشياء بعضها وبعض ، وبين الشيء ونفسه فى المراحل المختلفة التى يمر بها عبر الزمن • ولذا يرى البعض الاكتفاء فى تعريف الجدلية ، أو المنهج الجدلى ، بالقول بأنه علم دراسة الترابطات المتبادلة .

والحق أن هذا المعنى يتمشى مع معارضة الجدلية بالمتيافيزيقية حسب وصف انجلز للأخيرة فى «ضد دوهرنج» فقد نظر إلى الميتافيزيقية باعتبارها الطريقة التى تقوم على اعتبار الموضوعات والعمليات التى تتم فى العالم المادى معزولة عن بعضها ، منتزعة من كل الصلات المتبادلة على نطاق واسع بين الأشياء • وهى لذلك لا ترى الأشياء فى حركتها بل فى سكونها ، لا من حيث هى متغيرة فى الأساس . وانما باعتبارها ثوابت جامدة . وهى

لذلك حين تنظر الى الأشياء المفردة تفقد رؤية ترابطاتها • وحين تدرس وجودها تنسى حركتها من مولدها إلى نهايتها • وحين تنظر إليها فى سكونها فانها تجعل حركتها خارج نطاق الموضوع وفى المقابل، فان الجدلية - حسب شرح انجلز - ترى الأشياء «فى صلاتها المتبادلة» (وهذا هو مبدأ الارتباط بالمعنى الضيق)، وفى «تتابعها وحركتها، فى مولدها موتها» (وهذا هو مبدأ التطور الذى يكن ادراجه ضمن مبدأ الارتباط بالمعنى الواسع، لاننا - على حد قول كورنفورث - حين نفشل فى أن نأخذ فى الحسبان التتابع والحركة والميلاد والممات، فاننا نكون قد فقدنا رؤية عنصر أساسى فى «للصلات المتبادلة على أوسع نطاق بين الأشياء) التى أكد عليها انجلز) •

وحتى هذه النقطة لا يوجد خلاف كبير حول معنى المادية الجدلية ورسالتها. ولكن الخلاف ينشأ (سواء بين الماركسيين ومعارضيهم أو بين الماركسيين أنفسهم حول عدد من الأمور، أهمها:

١ - قوانين المادية الجدلية ونطاق تطبيقها، أو بالأحرى قوانين الجدلية، حيث لا يثير الشق المادى كثيراً من الخلاف، حتى من جانب بعض نقاد الماركسية (مثل كارل بوبر الذى يرى أن العنصر المادى فى الماركسية يمكن إعادة صياغته بسهولة نسبية بحيث لا يوجه إليه اعتراض جدى) •

٢ - علاقة التناقض الجدلى بالتناقض المنطقى، وما اذا كانت المادية الجدلية تسمح بوجود التناقض المنطقى، وبالتالى هل تعد المادية الجدلية بديلاً لمنطق أرسطو، أم أنها تستوعبه فى إطارها الأوسع •

٣ - علاقة المادية الجدلية، وبالذات الجدلية، بالمنهج العلمى •

وفيما يلى نتعرض لكل قضية من هذه القضايا الخلافية بشىء من الايجاز •

قوانين المادية الجدلية:

طبقا للنصوص الماركسية التقليدية (مثل بعض كتب الفلسفة السوفياتية) فان هناك ثلاثة قوانين للمادية الجدلية، هى:

(ا) قانون الوحدة والصراع بين الاضداد أو المتناقضات ٠

(ب) قانون تحول التغيرات الكمية الى تغيرات كيفية ٠

(جـ) قانون نفى النفى ٠

ويمكن أن يضاف إلى هذه القوانين قانون الترابط وقانون التطور، مع دمج قانونى الوحدة والصراع بين المتناقضات ونفى النفى فى قانون واحد يطلق عليه قانون التناقض، على نحو ما فعل ستالين. فكل الأشياء مترابطة، وكل الأشياء متطورة ٠ وهذا التطور يتم من خلال تراكم التغيرات الكمية التى تتحول بعد مستوى معين وبشكل فجائى إلى تغير كيفى فى الشىء أو الظاهرة موضع البحث ٠ ويتمثل هذا التطور فى حركة ينتقل بها الشىء من المستويات الأدنى إلى مستويات أعلى، ومن الحالات البسيطة إلى حالات أكثر تركيباً وتعقيداً ٠ ويتم ذلك ليس على خط مستقيم صاعد، وانما يتخذ شكلا أقرب ما يكون إلى الحلقات الحلزونية أو اللولبية ٠

غير أن بعض الكتاب الماركسيين يكادون يقصرون حديثهم عن المادية الجدلية على قانونى التطور والارتباط المتبادل، بل ان بعضهم يدمج الاثنين فى قانون واحد للترابطات المتبادلة، ويغفل بقية القوانين التى وردت – ومازالت ترد – فى الشروح التقليدية ٠

ولا يثير قانون الترابط مشكلات عويصة. ولعل أهم مشكلتين فيما يتعلق بهذا القانون هما ما إذا كان المقصود منه أن الدراسة السليمة لأية ظاهرة تقتضى بحث جميع العلاقات التى تقوم بينها وبين غيرها من الظواهر، وما إذا كانت المعالجة الجزئية لأية ظاهرة باطلة وغير مجدية على الدوام ٠ ومن الواضح أن هاتين المشكلتين ليستا منفصلتين عن بعضهما. فهما يتعلقان بحدود التجريد المأمون فى البحث العلمى. وربما يكون خير رد على مثل هذا النقد لقانون الترابط هو ممارسة ماركس نفسه العملية: فى «رأس المال» مثلاً. فهو لم يتصد لدراسة كل العلاقات فى آن واحد، وانما استعمل التجريد لاستبعاد ما هو ثانوى أو غير مهم من العلاقات بين الظواهر المختلفة، وركز فى تحليله على ما هو أساسى وجوهرى للغرض من دراسته. وفى سياق بحثه فى تطور النظام الرأسمالى وآليات عمله، أجرى دراسات جزئية، أى لجزئيات مختلفة من النظام، ولكن دون أن يغيب عن

نظرة الاطار العام الذى تقع فى هذه الجزئية أو تلك، ودون أن يقف فى دراسته عند فحص الأشياء كل على حده. ولذا فلا معنى لتحميل قانون الترابط أكثر مما يتحمل، واظهاره وكأنه يحتم دراسة كل العلاقات بين كل الأشياء فى كل الأحوال، وينفى نفياً مطلقاً امكانية الدراسة الجزئية.

وفيما يتعلق بقانون التطور، فقد أبديت بشأنه اعتراضات عديدة، أهمها :

(ا) أن الشروح التقليدية لهذا القانون تعطى التغير أو التطور معنى مطلقاً، وتصر على أن كل شيء منظوراً إليه منفرداً دائم التطور، بينما التطور نسبى، ولا معنى لتطور شيء ما إلا بنسبته إلى شيء آخر ساكن أو أكثر أو أقل تطوراً.

(ب) أن الإصرار من جانب المادية الجدلية على أن المعرفة الصحيحة لأى شيء لا تتأتى إلا بدراسته فى حركته وتطوره، لا فى سكونه، هو إصرار غير مبرر، لأنه يحكم بالعقم على دراسة الجوانب الثابتة لأى ظاهرة أو الظواهر الثابتة والتى لا تتغير مع تقدم المجتمع. ودراسة الأشياء فى سكونها كثيراً ما تكون خطوة تمهد لدراسة الأشياء فى حركتها ومن ثم فلا يبرر لاستبعادها أو تسخيفها.

(جـ) الاعتراض على اعتبار التطور مرادفاً للتقدم، بينما أن هذا ليس صحيحاً على الدوام.

والحق أن التركيز على التطور لدرجة صفات يكاد تقترب به من معنى التطور المطلق، والإصرار على النظرة الديناميكية أو الحركية للظواهر لدرجة تكاد تجعل من السخف دراسة أى شيء فى سكونه، والمساواة بين التطور والتقدم، كل هذه أمور يجب أن تفهم ويتحدد حجمها الطبيعى بالنظر إلى الطبيعة النضالية للمادية الجدلية وقت ظهورها، والحروب التى شنتها على الفلسفات المثالية والمتيافيزيقية التى كانت تتطرف هى الأخرى فى صياغتها إلى حد السخف. وبطبيعة الحال، بعدما هدأت المعارك وصفا الجو من غبارها، واكتسبت المادية الجدلية مواقع هامة فى ساحة الفكر، أصبحت صياغات قانون التطور أكثر إعتدالا وأكثر تحرراً من بعض المقولات الثانوية التى

فرضتها ملابسات الصراع الفكرى المتداخل بقوة مع الصراعات السياسية والاجتماعية . ولا أظن أن ثمة جدلاً يمكن أن يثور الآن من جانب الجدليين حول نسبية التغير أو التطور . كما أنه ليس من الوارد تفسير الاصرار على دراسة الأشياء أو الظواهر فى حركتها وتطورها بأنه يستبعد تماماً دراسة بعض الأشياء فى سكونها ، أو بعض الجوانب الثابتة أو بطيئة التطور فى أى ظاهرة من الظواهر . أما اعتبار أن التطور مرادف للتقدم أو يقود إليه دائما ، فهذه اشكالية نؤجل النظر فيها لحين التعرض لقانون نفى النفى •

وقد تعرض قانون الوحدة والصراع بين الأضداد إلى انتقادات عديدة . فهذا القانون يؤكد على الطبيعة المتناقضة للعالم وعلى أن التناقض عمومى ومطلق ، وأنه موجود فى عملية تطور كل الاشياء ، وأنه فى عملية تطور أى شىء ثمة حركة للأضداد من البداية إلى النهاية . وعلى حد قول ماوتسى تونج : لا يوجد شىء خالٍ من التناقض ، وبدون التناقض ما كان لشىء أن يوجد ، وأن السبب الرئيسى فى تطور أى شىء ليس خارجياً ، وانما هو داخلى يعود إلى التناقضات التى تحدث فى داخل هذا الشىء • وهذا لا يعنى – طبقا لماو – استبعاد الأسباب الخارجية للتطور ، ولكن يعنى أن دورها محدود ، فهى تمثل شروطاً أو ظروفا للتغير عنده ، ولا يتم مفعولها إلا من خلال الأسباب الداخلية • ففى درجة حرارة معينة يمكن للبيضة أن تتحول إلى كتكوت ، ولكن لا تفلح أية حرارة فى أن تحول الحجر الى كتكوت ، لاختلاف الأسباب الداخلية للتغير فى كل منهما ، أو « أساس التغير » طبقا لماو •

ومن الانتقادات التى وجهت إلى هذا القانون غياب معنى محدد للتناقض أو التعارض بحيث يمكن تمييزه فوراً عندما نصادفه ، أو عدم التمييز بوضوح بين التناقض ومجرد الاختلاف واعتبارهما متطابقين (يقول ماو فى ص ٣٢ من **«أربعة مقالات فى الفلسفة»** : كل اختلاف يحتوى على تناقض ، بل إنه هو نفسه تناقض !) • صحيح أن ثمة تعريفاً للأضداد – كما عند افاناسييف فى **« الفلسفة الماركسية »** – بأنها جوانب أو نزعات أو قوى داخلية فى الشىء أو الظاهرة ، يستبعد كل منهما الآخر (التعارض) ، ولكن يفترض كل منهما وجود الآخر (الوحدة) . ولكن الأمثلة التى يضربها بعض الماركسيين على وجود الأضداد والتناقض قد لا تتفق دائماً مع هذا التعريف • فمن الأمثلة المقنعة وجود قطبين للمغناطيس والالكترونات سالبة

الشحنة فى ذرة العنصر ، ووجود السالب والموجب فى المقدار أو المعادلة الرياضية ، واجتماع الطبقة العاملة والطبقة الراسمالية فى عملية الانتاج الرأسمالى . ولكن بعض الأمثلة قد تفتقر إلى الإقناع ، مثل القول بأن عملية التفاضل يقابلها عملية التكامل فى الرياضيات ، وأن تفاعلات الاتحاد بين الذرات يقابلها تفاعلات الانحلال فى الكيمياء • فهذه تبدو عمليات منفصلة (وان كانت متعارضة) ، ولا تتواجد مجتمعة بالضرورة . أو خذ مثلاً آخر ، وهو القول بأن البذرة هى بذرة وليست بذرة فى نفس الوقت . فمثل هذا القول لا يمكن أن يكون صحيحاً – طبقا لبعض النقاد وهو ماقد يقبله بعض الماركسيين أيضا – إلا بمعنى أنك إذا نظرت الى البذرة من حيث صفاتها الحالية فهى بذرة . وانك اذا نظرت اليها من حيث ما يمكن أن تؤول اليه مستقبلا فهى شجرة وليست بذرة . بعبارة أخرى ، فان القول باجتماع الأضداد (البذرة وغير البذرة فى هذه الحالة) قد لا يعنى أكثر من أن للشيء الواحد صفات مختلفة أو جوانب متباينة (وليست بالضرورة متعارضة) ، أو أنه يمكن النظر إلى نفس الشيء من أكثر من زاوية .

ومثل هذه الملاحظات أو التحفظات لاتكفى للقول بغياب التناقض ، ولكنها تثير قضية حقيقية بشأن المعنى المحدد للتناقض فى الحالات المختلفة التى نصادفها فى الطبيعة والمجتمع والفكر • وغياب هذا المعنى المحدد القطعى الدلالة مسئول بلا شك عن بعض المواقف التى يصعب تبريرها من جانب بعض الماركسيين . مثال ذلك ما ذهب إليه البعض من أن « السياسية الاقتصادية الجديدة » التى شهدتها روسيا فى الفترة ١٩٢٢ – ١٩٢٤ ، والتى اعتبرها الكثير من أنصار لينين تمثل تراجعاً كاملاً ، تمثل النقيض الجدلى أو النفى لسياسية « شيوعية الحرب » التى سبقتها فى الفترة ١٩١٩ – ١٩٢٢ . كما أن السياسة التى طبقها ستالين بعد ذلك تعتبر التركيب الجدلى (نفى النفى) لسياسة « شيوعية الحرب » و « السياسة الاقتصادية الجديدة » • ففى مثل هذا المثال يتعذر الوقوف على معنى واضح للتناقض أو النفى . كما أنه بحجج من هذا النوع يمكن تصوير انتكاسات التطبيق الاشتراكى على أنها انتصارات •

كذلك اعترض البعض على القول بأن سبب التطور والقوة الدافعة له هو صراع المتناقضات ، بدعوى أن ذلك لا يضيف جديداً إلى فكرة التطور من جهة ، وأن مثل هذا القول لا يمكن دحضه ، أى تصور ما يكذبه ، ومن ثم فهو

قول غير علمى وغير مفيد فى التنبؤ عندهم من جهة أخرى • كما انتقد قانون الوحدة والصراع بين الأضداد بسبب وصفه لكل تطور بأنه يتم نتيجة صراع فى كل الأحوال (فى الطبيعة والمجتمع والفكر) . والحق أن هذا النقد يقصد به تحديداً مدى انطباق الجدلية على الطبيعة وما يحدث فيها من عمليات تطور • ذلك أن تطبيق الجدلية على تطور المجتمع (المادية التاريخية) قد وجد قبولاً واسعاً ، وكانت له أصداء واضحة فى التحليلات الاجتماعية حتى عند غير الماركسيين •

صحيح أنه يمكن العثور على أمثلة عديدة على اتحاد الأضداد فى الطبيعة . ولكن هل تكفى الأمثلة فى هذا الصدد ؟ لقد انتقد أنصار المادية الجدلية لأنهم اكتفوا بتقديم أمثلة ، ولم يقدموا برهاناً منطقياً على قانون التطور من خلال اتحاد الأضداد وصراعها • وقد تساءل كثير من النقاد عن ماهية المعنى الذى تقصده الجدلية عندما تتحدث عن البنية كنقيض للبذرة ، وعن الساق كنقيض للبنية ، وعن معنى تحول البذرة الى نبتة والنبتة الى ساق على أنها محصلة صراع بين قوى متعارضة • وقد يسلم البعض –مع انجلز– بأن الحياة تتمثل بصفة أساسية فى كون الكائن الحى فى كل لحظة هو نفسه وليس نفسه، وأن عمليات الحياة والموت تجرى فى أن واحد داخل كل كائن حى • ولكنهم قد يجدون غير قليل من الصعوبة فى الوقوف على عملية الصراع فى تحول الطفل إلى رجل •

وهكذا يميل البعض إلى عدم قبول قانون التناقض – والتطور من خلال صراع الأضداد ـ كقانون عام ، ويرون أن التطور قد يتم فى بعض حالات من خلال هذا الصراع ، وقد يتم فى حالات أخرى بطريقة مختلفة لا تفترض وجود المتناقضات وتصارعها بالضرورة • وهناك من رفض أخضاع الطبيعة كلية للمادية الجدلية ، مثل سارتر . فقد ذهب سارتر إلى أننا لو سلمنا مع انجلز بوجود قانون عام كل العموم بحكم الطبيعة والتاريخ والفكر ، لكان لزاماً علينا أن نقبل بوجود نوع من « الغائية الهيجيلية التى يتم عن طريقها التطابق التام بين المعرفة الشاملة من جهة والوجود العام من جهة أخرى » . وقد رفض سارتر ذلك بحجة أنه يعنى « أن التاريخ يتحقق خارجاً عنا دون حاجة إلينا » وبالتالى فلن يكون علينا فى هذه الحالة سوى أن نقتصر على تأمله . ولو كانت هناك جدلية فى الطبيعة لترتب على ذلك فى رأى سارتر

اعتبار الانسان مجرد «كائن طبيعي» يخضع لذلك القانون الموضوعى، وبالتالى لما كان الانسان رب أفعاله، ولما كان فى وسعه انتزاع ذاته من مجرى التسلسل الطبيعى للاشياء، من أجل خلع المعنى الذى يريده على تلك الأشياء». ومع رفض سارتر لجدلية الطبيعة، فانه قد قبل بجدلية التاريخ، واعتبر المادية (الجدلية) التاريخية منهجاً تركيبياً / بنائياً يسمح برؤية صحيحة للتاريخ البشرى. وأخيراً يتساءل المعترضون على القول بأن كل عمليات الطبيعة محكومة بالجدلية وتتطور من خلال وحدة الأضداد وصراعها تساؤلاً لا يخلو من وجاهة، وهو: إذا صح أن كل عمليات الطبيعة محكومة بالجدلية، فكيف تأتى أن تكون كل الاكتشافات العلمية الكبرى قد تمت دون أية إشارة فيما يبدو إلى الجدلية •

التناقض الجدلى والتناقض المنطقى:

وربما يرجع بعض ما أثير حول قانون الوحدة والصراع بين الأضداد الى أن الجدليين قد دأبوا على تسفيه المنطق الشكلى أو الصورى (ويقال له أيضاً المنطق الرياضى أو الرمزى) واحتقاره واعتباره نصيراً للرجعية. ومن هنا يفسر البعض انجذاب ماركس إلى الجدلية بطبيعته الثورية، لأنها قدمت كل شىء على أنه فى حالة صيرورة وتحول إلى شىء آخر، بينما يُنسب إلى المنطق الشكلى أنه يقدم كل شىء كمعطى ثابت غير قابل للتغير، ومن ثم فهو يوفر وسيلة مريحة للرجعية. ويُزعم ان انجلز لم يفرق أصلاً بين التناقض المنطقى والتناقض الجدلى، مما دفع بالبعض الى القول بأن المادية الجدلية (أو الجدلية المادية) تسمح بالتناقض المنطقى ولا تستبعده. ولكن من الثابت أن انجلز قال أن المنطق الشكلى مناسب «للأغراض اليومية»، ولكنه لا يصلح «كتصوير دقيق للعالم». وبناء على ذلك، وعلى تشبيه تروتسكى للعلاقة بين المنطق الشكلى والجدلية بأنها كالعلاقة بين الرياضيات العليا الرياضيات الدنيا أو بين اللقطة الفوتوغرافية والفيلم السينمائى، فقد ذهب البعض إلى أن الجدليين لم يرفضوا المنطق الشكلى جملة وتفصيلاً، وانما اعتبروا أن مجاله محدود فى تحصيل المعرفة (يستخدم فى التحليل الساكن ولا يصلح للتحليل الحركى مثلاً) •

ومن الثابت بيقين ان التطورات الأحدث فى المادية الجدلية صارت تفرق

بوضوح بين التناقض الجدلى والتناقض المنطقى ، وأنها تعترف بوجوب الالتزام الدقيق بمبدأ الاتساق ، أى غياب التناقض المنطقى • كذلك من الأهمية بمكان ادراك أن غير الماركسيين يسلمون بأن المنطق الشكلى قد لا يلائم بعض أنواع التفكير ، ويعترفون بأن هناك معنى «فعلا» فى أن يكون موضوع الحديث غير ثابت ، بل متغيراً بالمعنى الذى أشار إليه هيراقليط منذ زمن بعيد عندما قال : «اننا لا نقفز فى نفس النهر مرتين» •

وفى هذا الصدد يقول كورنفورث أن الجدلية لا تغرينا بتجاهل الاتساق المنطقى ، بل انها على العكس تتقبل اشد صور المنطق الشكل صرامة فى اتساق القضايا . والقول بأن الكائن الحى مثلا هو نفسه وليس نفسه يبدو متناقضا من منظور المنطق الشكلى ، تماماً كالقول بأن أ = أ فى نفس الوقت ، ولكن المقصود هنا ليس تناقضاً منطقياً وانما تناقض جدلى تفسيره أن الكائن الحى فى كل لحظة يتمثل مادة جديدة ويخرج مادة أخرى ، وأنه فى كل لحظة تموت خلايا وتولد خلايا جديدة . فالكائن الحى يظل هو نفسه فيما يتعلق بمظهره الخارجى ، ولكنه يتوقف عن أن يكون هو نفسه فيما يتعلق بالمادة التى تكونه . بهذا المعنى فقط ، وليس بمعنى أن يكون الشىء هو نفسه من كل ناحية ، وهو ليس نفسه من كل ناحية ، يفهم قانون الوحدة والصراع بين الأضداد ، ويستبعد منه احتمال التناقض المنطقى . وبهذا المعنى أيضاً لا يمكن النظر إلى الجدلية – كما نظر إليها فى بداية الأمر – على أنها تقدم منطقاً بديلاً لمنطق أرسطو . فما تقرره الجدلية مختلف تماماً عما يعنيه أرسطو باستحالة التناقض . والمادية الجدلية لا تدعو لتجاهل مختلف قوانين الاتساق المنطقى أو خرقها ، وانما هى تسعى إلى أيجاد تفسير متسق للكيفية التى تترابط بها الاشياء والظواهر فى الواقع ، مع احترام كل قواعد المنطق الشكلى . وهى بذلك تعارض المتيافيزيقية ولكنها لا تعارض المنطق الشكلى •

أما فيما يتعلق بقانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية أو نوعية ، وقانون نفى النفى ، فثمة انتقادات لهما لا تخلو من وجاهة . منها أن المادية الجدلية لم تقدم أى إثبات منطقى لهذين القانونين ، وأنها اكتفت بضرب الأمثلة لتوضيح مضمونها ، وذلك برغم ما يُنسب لهذين القانونين من أهمية وعمومية . غير أن بعض الامثلة التى تعطى فى هذا الصدد يكتنفها

شيء غير قليل من الغموض وتحتمل بالتالى أكثر من تأويل ·

فالمثال المشهور للتحول النوعى هو أنه بارتفاع الحرارة يسخن الماء حتى تصل درجة الحرارة إلى مائة درجة مئوية وعندها يتحول الماء الى بخار ، وأنه بهبوط درجة الحرارة يبرد الماء حتى تصل درجة الحرارة إلى الصفر وعندها يتحول الماء الى ثلج . هذا المثال يثير إشكالات عديدة . منها أن التركيب الكيماوى للمادة لم يختلف ، برغم تحول حالتها من السيولة إلى التبخر ومن السيولة إلى التجمد . وإذا كان ذلك كذلك ، فلمَ يعتبر هذا التغير « فى الشكل » تغيراً نوعياً ؟ ومنها ربط التحولات النوعية للماء بدرجتى الحرارة مائة وصفر ، بينما أنه من المتصور حدوث تحولات « نوعية » أخرى عند درجات حرارة مختلفة . فقد تكفى درجة حرارة ٥٠° مئوية للقول بحدوث تحول نوعى فى الماء عند سلق البيض ، أو درجة حرارة ٦٠° مئوية للقول بحدوث تحول نوعى فى الماء عندما يريد المرء الاستحمام ·

وهكذا فليس من الواضح ما هو المعيار الذى تتخذه المادية الجدلية للتمييز بين الكم والكيف وتحديد مضمون كل منهما . ويزيد الأمر تعقيداً أن ما هو تغير كيفى لبعض الأغراض قد لا يكون كذلك لغيرها من الأغراض ، وأن ما هو كيفى يعتمد الى حد بعيد على الظروف والملابسات والغرض ، وقد يتوقف تعريفه على التقدير الشخصى . ولذا فقد ذهب بعض النقاد الى ان المعنى الوحيد الذى يمكن أن يفهم به التغير الكيفى فى القانون المذكور هو أنه يشير إلى « تغير كمى مصحوب بتغيير فى أثر الشيء علينا ، أو فى استعمالنا له ، أو حكمنا عليه » وأن التغير لا يكون كيفيا إلا « حيثما يكون له أهمية أو مغزى أو أثر فى نظرنا » ·

كما اعترض أيضاً على القول بفجائية التغير (الطفرة أو التغير الثورى) بعد حد معين من تراكم التغيرات الكمية . فان صح هذا فى بعض الاحوال وعلى بعض الظواهر ، فقد لا يصدق على غيرها . وفى هذا السياق يثور التساؤل حول إصرار الماركسية التقليدية على التحول الثورى من الرأسمالية إلى الاشتراكية واستبعادها للطريق البرلمانى أو الاصلاحات التدريجية ، مع أن قانون تحول الكم إلى كيف يظهر وكأنه يعطى مسوغا ويقدم امكانية للتحول التدريجى من نظام اجتماعى إلى نظام اجتماعى آخر . ومما يُحد من إطلاق

القول بفجائية التغير أن الماركسية نفسها قد افترضت أن التحول من الاشتراكية إلى الشيوعية سيتم بطريقة تدريجية دونما طفرة أو ثورة ، بحجة أن التنقاضات فى النظام الاشتراكى ليست تناقضات عدائية ، ومما يضع حدوداً على عمومية التغير الفجائى ايضاً هو أن عدداً غير قليل من الماركسيين (الاوربيين على الأقل) صاروا يقبلون فكرة التحول البرلمانى ، اى التدريجي غير الثورى ، من الرأسمالية الى الاشتراكية (على الاقل فيما يتعلق بالدول الراسمالية المتقدمة) • بل ان هناك من الماركسيين السوفييت من يسلمون بهذه الامكانية •

وأخيراً ، فان قانون نفى النفى يثير مشكلات عديدة حول معنى « النفى » فى الجدلية ، وحول مقولة أن التطور من خلال نفى النفى يتضمن دائما تقدماً أو ارتقاء (أو حركة تقدمية صاعدة إلى أعلى) • ولذا فقد اعترض عليه بعض نقاد الجدلية بقولهم أنه لا يزيد فى قليل أو كثير من معرفتنا بالتطور وأسبابه ، كما أن أى تطور يمكن أن يتفق مع هذا القانون ، وليس فقط التطور التقدمى . فقد استعار ماركس وانجلز مثلث الموضع ونقيض الموضوع والتركيب من هيجل واعتبرا هذه العناصر بمثابة أشكال أو مراحل متعاقبة للتطور . فالموضوع ينهار تحت وطأة تناقضاته الداخلية ، مفسحاً الطريق لنقيضه (نفى الموضوع الذى يبقى على العناصر السليمة فى الموضوع) ، الذى يسعى للخلاص من هذه التناقضات ، ولكنه ينهار هو الآخر تحت وطأة تناقضاته الداخلية ، ثم يلى ذلك التركيب الذى ينشأ ليجمع العناصر السليمة فى نقيض الموضوع (وبالطبع فى الموضوع ايضاً) . وهكذا فان التركيب يمثل نفياً لنقيض الموضوع (أى نفياً للنفى) وبالقياس على ذلك ، يقال أن الرأسمالية تمثل نفياً للاقطاع ، وأنها تمثل تقدماً عليه وتحتفظ بعناصره الناجحة وتطورها ، وأن الاشتراكية هى نفى للرأسمالية (أى نفى للنفى) ، حيث تستوعب منجزات الرأسمالية وتتقدم بها خطوات إلى الأمام وحيث أن الانتقال من الموضوع إلى النفى ثم ألى نفى النفى ، ينطوى على تقدم مطرد ، فقد وصفت الجدلية حقاً بأنها تنطوى على نزعة تفاؤلية •

فهل أى جديد يمثل نفياً للقديم ، وما هو المعيار الذى يستخدم فى الوصول إلى هذه النتيجة ؟ وهل أى جديد افضل بالضرورة من القديم السابق له مباشرة ، ويمثل تقدما عليه ؟ إن معظم الشروح الماركسية تميل إلى الاجابة

عن هذين السؤالين بالايجاب ، وإن كان ليس من الواضح دائما ما هو المعيار الذى يمكن على أساسه اعتبار شىء ما نفياً لشىء آخر • فالقشرة الأرضية قد تكونت (تطورت) مروراً بعصور جيولوجية عديدة ، كل عصر منها انبثق من العصر السابق عليه ومثل نفياً له . وأنواع النبات او الحيوان تطورت بنفس الطريقة : كل نوع انبثق من النوع السابق عليه ومثل نفياً له . كذلك يتمثل تاريخ المجتمع من سلسلة من أعمال النفى حيث ينفى كل طور الطور السابق عليه . وكذلك الحال فى تطور الفكر حيث تنفى المعرفة الأحدث المعرفة السابقة عليها . وفى كل الأحوال يقال أن الجديد يحتوى على أفضل ما فى القديم الذى انبثق منه ، ويستوعبه ويرتفع به الى مستوى أعلى ومن هنا فالتطور على هذا النحو له سمة تقدمية • وربما يرجع الاصرار على اقتران التغير أو التطور بالتقدم بالنزعة الثورية لدى مؤسسى الماركسية وتطلعهم إلى الافضل ورغبتهم فى تعبئة الجماهير بتقديم بديل أفضل للحاضر . فليس هناك دليل منطقى على هذا الاقتران بين التطور والتقدم • واذا كان من السائغ اعتبار الاشتراكية تمثل تقدماً على ما قبلها فى الاتحاد السوفيتى ، فليس من السائغ اعتبار ان النازية أو الفاشية قد انطوت على تقدم بالقياس إلى ما سبقهما فى أوربا ، ولنفس السبب ، ليس من السائغ اعتبار أن فترة الانفتاح فى مصر تمثل تقدماً على الفترة السابقة عليها •

وربما لهذه الأسباب يرى بعض الماركسية ان هذين القانونيين (قانون تحول التغيرات الكمية الى تغيرات كيفية وقانون نفى النفى) ليسا ضرورين للمادية الجدلية ، وأن ما هو ضرورى (ويمكن أن يستحق وصف القانون العام) هو قانون الترابطات المتبادلة (متضمنا قانون التطور) • غير أنه إذا كان قانون وحدة الأضداد والصراع فيما بينها قد واجه مشكلات عديدة فى مجال تطبيقه على الطبيعة وعمليات تطورها ، فليس ذلك مبرراً لاسقاطه من قائمة القوانين الضرورية للجدلية . فالقانون قد أثبت فاعلية كبيرة فى مجال التطبيق على تطور المجتمعات ، ويوفر منهجاً جذاباً فى التعامل مع كثير من الظواهر . كل ما فى الأمر أنه يتعين علينا التحفظ فى عموميته ، والسعى لصقل مفهوم التناقض والتجديد للمعيار الذى على أساسه يعتبر شيئاً ما نقيضاً لشىء آخر •

المادية الجدلية والمنهج العلمي :

إن كل قانون من قوانين المادية الجدلية يحتوى على فكرة بسيطة وصحيحة تتفق مع المنهج العلمي ، وان شاب بعض صياغاتها شيء من الغموض والتزيد فى التعميم قد لا يضيف شيئا إلى مفهوم التطور وصورة وكيفية حدوثه • والقدر المتيقن منه من المادية الجدلية يكاد ينحصر فى قانون الارتباطات المتبادلة الواقعية وقانون التطور ، وبدرجة أقل قانون الوحدة والصراع بين الاضداد.والمادية الجدلية على هذا النحو تدور حول المنهج الذى يجب التزامه فى دراسة الواقع وفى وضع وتطوير نظريات ترشد الممارسة وتختبر فى غمارها . ولذا فقد وصفها لينين بأنها ليست شيئاً أكثر أو أقل من المنهج العلمي •

ولكن قد يعترض على ذلك بأن مفهوم الجدلية هذا ينطوى على أفكار بديهية واضحة كل الوضوح • ومثل هذا الاعتراض يمكن الرد عليه من أكثر من جهة . فأية مبادىء فلسفية أو منهجية يجب أن تتمتع بدرجة عالية من الوضوح ، وأن تكون بمعنى من المعانى مجرد بديهيات.من هنا قول انجلز فى (**جدلية الطبيعة**) أن الجدلية حين تفسر تفسيراً سليما تصبح «بسيطة واضحة كشمس الظهيرة» هذا من جهة . ومن جهة ثانية فان الطريقة الجدلية لم تنشأ من فراغ ، وانما نشأت فى مواجهة طريقة شائعة ومهيمنة على الفكر هى الطريقة الميتافيزيقية . وبرغم ما قد يكون لأفكار الجدلية من طابع بديهى الآن ، فلم يكن الأمر كذلك وقت نشأتها وصراعها مع المتيافيزيقية . وتطلب الأمر خوض معارك فكرية ضارية حتى تمكنت الجدلية من كسب بعض الأنصار وانتزاع بعض الأرض . ومن جهة ثالثة فان الطريقة المتيافيزيقية فى التفكير ليست شيئاً تاريخياً أو مخلفاً من مخلفات الماضى البعيد . فهى مازالت موجودة وما زالت تمارس ولها أتباع ومريدون فى شتى مجالات المعرفة . ولذا فان تعلم مبادىء الجدلية وغرسها فى الأذهان وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً فى مختلف مجالات التفكير ، بل وفى الممارسات اليومية ، مازال أمراً جديراً بالاهتمام الجاد •

المادية الجدلية فى المكتبة العربية :

لم تنل المادية الجدلية من الاهتمام فى الكتابات الفلسفية العربية ما يتناسب مع الأهمية المعترف لها بها عالمياً سواء فى مجالها المباشر ، وهو

الفلسفة ، أو فى المجالات الأخرى التى امتد تأثيرها إليها خاصة علوم الاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة . وتبدو عناية كتاب الفلسفة العرب ضئيلة للغاية بالمادية الجدلية ، بالمقارنة بالعناية التى أولاها إياها الغربيون حتى من اختار منهم موقف العداء لهذه الفلسفة .

وغالبية الكتابات المتاحة بالعربية عن المادية الجدلية (باستبعاد الترجمات المباشرة التى يتوفر عدد لا بأس به منها خاصة من خلال الحركة الثقافة اللبنانية) لاتخرج عن نوعين، النوع الأول يتمثل فى عروض مدرسية مبتسرة فى بعض كتب الفلسفة والاجتماع تعتمد فى كل الأحوال على مصادر غربية تقف موقف العداء من المادية الجدلية ، وليست دائما هى المصادر الأقوى فى هذا المجال . وتميل هذه الكتابات الى تقديم المادية الجدلية بطريقة تبعث على الاعتقاد بأنها فلسفة سخيفة عفا عنها الزمن وتجاوزتها الأحداث ، وأنها مجرد تبرير لمذهب سياسى يتعين رفضه هو الآخر . أما النوع الثانى فهو يتمثل فى كتابات لعناصر فكرية أو سياسية تؤيد الماركسية أو تتعاطف معها . وهذه الكتابات عبارة عن خليط (غير متوازن غالبا) من الكتابة الأكاديمية والكتابة الشعبية التى تعتمد على مصادر سوفيتية فى الغالب . وفى كل الأحوال مازالت الجدلية بحاجة الى من يأخذها مأخذ الجد وينصفها فى المكتبة العربية ، خاصة أن تراثنا العربى الاسلامى لا يخلو من نزعات مادية جدلية .

المصادر

(١) اسماعيل صبرى عبد الله « التنمية المستقلة : محاولة لتحديد مفهوم مجهل » ، فى ندوة التنمية المستقلة فى الوطن العربى – عمان – ابريل ١٩٨٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، ١٩٨٦

(٢) زكريا ابراهيم ، دراسات فى الفلسفة المعاصرة ، جـ١ ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

(٣) موريس كورنفورث ، دفاعاً عن الماركسية ، رداً على مختلف منتقديها (ترجمة الاصل الانجليزى : الفلسفة المفتوحة والمجتمع المفتوح – رداً على دحض كارل بوبر للماركسية ، ط ٢ ، لندن ، ١٩٧٧) دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٨٥ .

(٤) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (اعداد احمد زكى بدوى) ، ١٩٧٧

(٥) معجم عامر ، قضايا فى الفلسفة والماركسية ، دار الثقافة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٦) جلال أمين ، الماركسية – عرض وتحليل ونقد لمبادىء الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

(7) Mao Tse Tong, Four Essays on Philosophy, Foreign Languages Press, Peking, 1966 .

(8) R.N. Carew Hunt, The Theory and Practice of Communism, Penguin Books, 1963 (1966 reprint).

(9) Encyclopedia Britannica, 15 th ed., 1959 .

(10) Encyclopaedia of the Social Sciences, 13th Printing, 1959.

(11) V. Afanasyev, Marxist Philosophy, Foreign Languages Publishing House, Moscow (no date, Probably 1965).

(12) G.D.H. Cole, The Meaning of Marxism, University og Michigan Press, 1964 .

دور الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف خطط التنمية القاهرة، ٢٤ – ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨

أحلام السعدى(★)
حسنين كشك(★ ★)

عقد الاقتصاديون المصريون مؤتمرهم العلمى الثالث عشر فى الفترة من ٢٤ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨، فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بالقاهرة. وكان موضوعه : «دور الاستثمار الخاص فى تحقيق التنمية».

وهذا المؤتمر حلقة ضمن سلسلة للمؤتمرات التى ينظمها الاقتصاديون المصريون فى إطار دراساتهم لقضايا المجتمع المصرى الاقتصادية، وما تثيره من مشكلات. عقد المؤتمر الأول فى عام ١٩٧٦ ، وخصص لمعالجة قضايا «التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية». وبين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨٨ عقد الاقتصاديون المصريون أحد عشر مؤتمراً؛ تناول كل منها أحد الموضوعات المهمة فى المجالين الاقتصادى والسياسى. ولعل من أهم هذه المؤتمرات، المؤتمر الثالث (١٩٧٨) الذى ركز على «الاقتصاد المصرى فى

(★) ماجستير فى العلوم السياسية، باحث بقسم بحوث الاتصال الجماهيرى، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(★ ★) باحث مساعد بقسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ربع قرن»، والمؤتمر الخامس (١٩٨٠) الذى كان موضوعه «رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالمية والمحلية».

ويكتسب مؤتمر هذا العام اهمية خاصة، بالنظر الى موضوعه (القطاع الخاص) أو بلغة أوراق المؤتمر ذاتها «الاستثمار الخاص ودوره فى تحقيق أهداف التنمية»، وتزداد أهميته فى ضوء الجدل الدائر فى مصر حول امكانية التعويل على دور القطاع الخاص فى تحقيق خطط التنمية، و «حدود» هذا الدور.

ويمكن توزيع الأوراق التى قدمت فى المؤتمر بين اتجاهين. يدعو اولهما الى التخصيص أو الخصخصة أى البيع الكلى أو الجزئى لمؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص. وينادى الآخر بضرورة الحفاظ على القطاع العام، ويطالب بتطويره.

اولا: الاتجاه الأول: (الدعوة إلى التخصيص):

يبدأ د. عبدالمغنى سعيد ورقته المعنونة «التكامل بين القطاعين العام والخاص» بتحديد عدد من الشروط الواجب توافرها لكى يحقق كل من القطاعين العام والخاص اهدافه. فبالنسبة للقطاع العام، لابد من توافر ثلاثة مقومات أساسية حتى يمكن تحريره من «الاقطاع الديوانى». هذه المقومات هى: أن تكون ملكية القطاع العام ملكية عامة مشتركة، وأن يعود بالمنفعة المشتركة على جميع المواطنين، وأن يدار ادارة مشتركة، بمعنى مشاركة العاملين والمواطنين فى ادارته. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فنجاحه يرتبط بتحرره من النزعة «الاستغلالية» ولن يتأتى ذلك الا من خلال ترشيد العملية الانتاجية، بالأخذ بنظام التخطيط والادارة العلمية.

ويتطرق الباحث بعد ذلك الى دراسة تجربة التأميم والقطاع العام. فيذكر أن مصر قد عرفت القطاع العام قبل صدور قرارات يوليو «الاشتراكية»، وأنه رغم اتساع نطاق التأميم ونمو القطاع العام فى الستينات، الا أن منشآت القطاع العام قد واجهت صعوبات كثيرة بعد التأميم، ولم تحقق ماكان يرجى لها من نجاح. وكان ذلك لضعف مستوى الادارة وضعف مشاركة العاملين. ومما أضعف القطاع العام أيضا التحول من نظام المؤسسات الاقتصادية المتكاملة (مثل مجموعة بنك مصر) الى نظام المؤسسات النوعية الملحقة ببعض الوزارات القائمة على تسلسل السلطة، الأمر الذى أضعف دور الاعضاء

المنتجين فى مجالس الادارات، وأضعف صلاحيات هذه المجالس، وادى الى ظهور فرص الحصول على امتيازات استثنائية. كما أن القطاع العام اعتمد على وكلاء وتجار الجملة فى تصريف منتجاته ، مما أدى إلى تحقيق هؤلاء لمصالحهم الخاصة. ولمواجهة ما سبق، يرفض الباحث فكرة اللجوء الى الاستثمار المشترك، لما يغلب عليه من طابع استغلالى واستهلاكى يرتبط بالالتزام بالمصلحة الخاصة على حساب الانتاج الوطنى. ومن ثم فإنه يذهب الى أن الوسيلة الاساسية لدعم وتطوير القطاع العام يمكن أن تتم من خلال الاستثمار الداخلى ووسائل التمويل الذاتى، وفى إطار تحقيق التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتبنى خطة تنمية تحقق هذا التكامل عن طريق «الاتحادات الاقتصادية».

ويسعى د. محمود رضا العدل فى ورقته «توجهات السياسة الاقتصادية والاستثمار الخاص» الى تقديم محاولة لتحسين الرؤية العامة للقطاع الخاص وفاعليته. وتقديم طرح نظرى عام لتقسيم النشاط الاقتصادى بين القطاعين العام والخاص، ومحاولة التعرف على حجم الاستثمار الخاص وهيكله، ومناقشة بعض حجج اعادة التقسيم، واخيراً تحاول الورقة تقديم بعض المنطلقات لتكوين منهج لادارة القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بقضية الطرح النظرى لتقسيم النشاط الاقتصادى بين القطاعين العام والخاص ، يشير الباحث الى وجود نموذجين أساسيين : نموذج «رأسمالى» ونموذج «اشتراكى».

ويرى الباحث أن التجربة الناصرية شكلت نوعا من « النموذج الاشتراكى » . وأنه قد تم العودة فى السبعينات الى «النموذج الرأسمالى» ممثلا فى سياسة الانفتاح الاقتصادى.

ويؤكد الباحث على حدود الاطار النظرى الذى يتبناه، فيعلن ان القطاع العام فى ظل غياب التمثيل والتصويت الحر فى النظام السياسى يوفر امكانية استخدام هذا القطاع لتقوية الديكتاتورية، واثراء فئات معينة من بيروقراطية الدولة اكثر مما يسهم فى اشباع حاجات عامة بالفعل. كما أن وجود «قطاع خاص» فى ظل سيادة التمثيل والتصويت الحر قد يوفر امكانية أن يعبر النظام السياسى عن نسب القوى الاجتماعية بالفعل، الأمر الذى يسهم فى اشباع

حاجات عامة . ويشير الباحث إلى أن مسألة تخصيص Privatization النشاط الاقتصادى فى مصر، كانت جوهر معركة اجتماعية فكرية منذ الستينات وحتى الآن، وثمة الآن اصوات كثيرة تنادى بضرورة توفير اكبر قدر من « التخصيص » ، ونقل أنشطة معينة من الدولة إلى القطاع الخاص . ويقدم الباحث الأمثلة على تطبيق هذه السياسة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، ويدعو الى قبول التخصيص القائم الآن بين القطاعين العام والخاص فى مصر، باعتباره احد التوازنات الاجتماعية التى ارتضاها المجتمع، إذ أنه سوف تحدث طبيعيا إعادة التقسيم المطلوبة اجتماعيا نتيجة للاختلافات فى معدلات ونطاقات النمو الذاتى لهذين القطاعين . هذا فى نفس الوقت الذى يلاحظ فيه الباحث أن ثمة عملية « تخصيص » جزئى تتم بالفعل (مثل أنشطة البنوك والتأمين وانشطة الاستيراد والكهرباء والنقل الداخلى فى المدن). ويقترح تخصيص قدر كاف من الاستثمارات الخاصة فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقوية وتدعيم ادارات الاستثمار فى البنوك التجارية القائمة، وتحسين وتسهيل وتبسيط اتاحة التمويل الخارجى، وتطوير سوق المال وتنشيطه، وغيرها من المقترحات.

وينتقد د . السيد الطيبى ، فى ورقته « أهمية تطوير سوق الأوراق المالية لزيادة مشاركة القطاع الخاص فى خطة التنمية الاقتصادية فى مصر » ، ينتقد الاوضاع الحالية لسوق التمويل. وذلك بعد أن يستعرض تاريخ سوق المال فى مصر قبل قوانين التأميم الشهيرة وبعدها فى الفترة من ٥٢ – ١٩٨٠، ثم فى الفترة من ٨١ – ١٩٨٧. ويشير الى ظهور وتطور شركات توظيف الأموال ، ويرى أن ما توافر لها من قدرة يرجع الى الأرباح المرتفعة المدفوعة الى المودعين ، بسبب خوف أصحاب هذه الشركات من اتجاه المودعين الى سحب ودائعهم إذا لم يجدوا حافزا قويا ، مما يضعهم فى مأزق يصعب الخروج منه .

وحول الامكانيات المتاحة لدى القطاع الخاص وأساليب اجتذابها لسوق المال، يرى الباحث أنه يوجد لدى الجهاز المصرفى سيولة مرتفعة يمتلك القطاع الخاص والقطاع العائلى الجزء الأكبر منها. إذ تقدر الودائع الجارية والآجلة التى يمتلكها القطاع الخاص والقطاع العائلى (مشتملة على ودائع صندوق البريد) بنحو مبلغ ٨ر١٤ مليار جنيه فى نهاية عام ١٩٨٥/٨٤.

ويرصد الباحث زيادة دور القطاع الخاص فى استثمارات الخطة، ففى خطة ١٩٦٥/٦٠ كانت هذه المساهمة ٨٪، وفى خطة ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ بلغت هذه النسبة ٢٤ر٦ من مجموع الاستثمارات، وفى الخطة الحالية ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ بلغت ٤٠٪. ويضيف الباحث أنه ينبغى الا تقل نسبة استثمارات القطاع الخاص بأى حال من الاحوال عن نسبة ٥٠ ٪ من احمالى استثمارات الخطة القادمة.

وتدرس ورقة د. محمود أبو العيون «توزيع الائتمان المصرفى بين الحكومة والقطاع الخاص فكرة «الازاحة»، أى مدى التنافس بين الحكومة وقطاع منشآت الاعمال الخاصة على الائتمان المصرفى المحلى، فى وقت تعلق فيه الحكومة آمالاً كبيرة على منشآت الاعمال الخاصة فى تحقيق معدل النمو المستهدف فى خطة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١. ويرى أن هناك تناقضا واضحا بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى مصر. فبينما تعتبر الأولى توسعية، تهدف الثانية الى السيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية والتى يعتبر الائتمان المحلى اهم عناصرها، مما يؤدى الى ازاحة القطاع الخاص من سوق الائتمان وحلول الحكومة محله. وهو الأمر الذى يشكك فى امكانية قيام الجهاز المصرفى بدوره فى تمويل احتياجات القطاع الخاص ما لم ينكمش حجم العجز الصافى الفعلى فى الموازنة العامة للدولة مستقبلا. ويرد الباحث «الازاحة» الى النمو المستمر لنشاط القطاع العام، بالرغم من عدم كفاءة تشغيل العديد من شركاته، وكذلك الى إصرار السلطة النقدية على تقييد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص باستمرار مع عدم القدرة على تقييد الائتمان الحكومى لتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية.

ويسعى د. مصطفى محمد عز العرب فى ورقته «الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسى» الى التعرف على موقع مصر فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية، وسعيها لحل مشكلات نقص النقد الأجنبى اللازم للحصول على متطلباتها من السوق العالمى. ويرى الباحث أن حل هذه المشكلات لا يتأتى بالاقتراض من دول العالم الخارجى، وإنما يتمثل فى الاستثمار الأجنبى المباشر. ويقسم الباحث المحددات المساعدة على الاستثمار الاجنبى فى الدول النامية الى نوعين: المحددات الاقتصادية والمحددات السياسية. النوع الاول هو الاساسى لتوجيه الاستثمارات

واستفادة دول بعينها دون غيرها. والمحددات الاقتصادية تشمل: درجة الانفتاح على العالم الخارجي، والقوة التنافسية للاقتصاد القومي، والقدرة على ادارته، وقوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه. أما المحدد الخامس والاخير فهو طريقة الدولة فى معالجة الاستثمارات الاجنبية. أما المحددات السياسية فإنها بالرغم من أهميتها تأتى فى المرتبة الثانية، وهى تعنى درجة الاستقرار السياسى، التى تعكس الاستقرار الاقتصادى. وبين عناصر المحددات السياسية أيضا التوجه السياسى للدولة وطريقة تعاملها مع الاستثمار الاجنبى، ومدى التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى. ويخلص الباحث، فيما يتعلق بمركز مصر التنافسى، الى أن ضعف نسبة الاستثمار الاجنبى ترجع الى ضعف الاقتصاد المصرى مقارنة باقتصاديات بعض الدول النامية الاخرى.

وينتقد د. سيد عيسى في ورقته «تطوير سوق التمويل فى مصر» الاوضاع الموسمية الراهنة لسوق المال، حيث يقتصر نشاطها الفعلى على الاشراف على بورصتى الاوراق المالية، والاشراف الجزئى على تنفيذ أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨٨، ومهمة الاشراف الجزئى على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بشركات تلقى الأموال. وتفتقر الى جهة مركزية تتوافر لها قدرة النظرة الشاملة الى سوق الاستثمار. فمازالت قوانين الاستثمارات موزعة بين العديد من الوزارات، والهيئات العامة، وقرارات الاستثمار تتنازعها سلطات عديدة. ولا توجد استراتيجية بعيدة المدى للاستثمار ولا خطط مرحلية للتنفيذ.

ويقدم مثلا على ذلك: فقد قدر نصيب القطاع الخاص فى تنفيذ استثمارات الخطة الحالية ٨٨/٨٧ ـ ٩٢/٩١ بنحو بليون جنيه، بنسبة ٤٠٪ من اجمالى استثمارات الخطة. ولكن هذا الهدف العام لا يستند الى خطط تنفيذية تفصيلية موزعة على جميع مجالات الاستثمار، تحدد وسائل الوصول اليه، وتطوع من أجل كافة القوانين الحاكمة، وتنسق بين مختلف وحدات اتخاذ القرارات. ومن ثم يقترح الباحث انشاء هيئة قومية لسوق المال، تتولى اعداد القانون الموحد للاستثمار (الذى طال انتظاره)، واعداد قاعدة متقدمة للمعلومات، وخرائط استثمارية نوعية لمجالات الاستثمار، وادلة عمل لانجاز المشروعات.... الخ.

وفى الورقة التى تقدم بها د. اسامة الغزالى حرب «موقع القطاع الخاص فى ايديولوجية النظام السياسى فى مصر» يمكن ان نلمح توجها عاما نحو تفضيل التوجه الرأسمالى فى مجال التنمية.

بداية يحدد الباحث هدفه من الدراسة فى التعرف على الموقع الذى يشغله القطاع الخاص فى أيديولوجية النظام السياسى المصرى فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٨٨ . وتربط الورقة بين هوية النخبة الحاكمة وبين موقفها من القطاع الخاص كجزء من انتمائها الايديولوجى بصفة عامة. فنخبة ثورة يوليو، والتى وصلت الى الحكم، وكانت تنتمى بالاساس الى الطبقة الوسطى، كان من البديهى بالنسبة لها – فى نظر الباحث – «ان يكون أول ما تحرص عليه بعد استيلائها على السلطة أن تحرم الطبقات العليا التى طال احتكارها للحكم من أى منافذ للسلطة مرة أخرى» . أما الطبقات الدنيا فإن موقف النخبة الحاكمة منها يتحدد فى «تخوف هذه النخبة من أية مبادرات تنظيمية للطبقات العمالية والفلاحية». وفى ضوء ذلك يتحدد موقف الورقة من الحقبة الناصرية بصفة خاصة فى الايحاء بأن ثمة ثأراً تاريخيا يقف وراء مواقف النخبة من القطاع الخاص، وان التحولات الاجتماعية لثورة يوليو فى تلك الحقبة لم تكن محصلة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولم تكن تعبيرا عن حاجة اصلية لمصر فى هذه الحقبة.

ويقسم الباحث الفترة الزمنية للدراسة إلى اربع مراحل أساسية: مرحلة المهادنة (١٩٥٢ – ١٩٦٠)، ومرحلة الهجوم (١٩٦٠ – ١٩٦٧)، ومرحلة التراجع (١٩٦٧ – ١٩٧٤)، ومرحلة الوفاق (١٩٧٤ حتى الآن). وفى دراسته للمراحل الأربعة يبدو أن ثمة خيطا يربط بينها جميعا، ويتمثل هذا الخيط فى العناية بتسجيل ما يعتبره «اخطاء فى حق القطاع الخاص» تؤكد عداء النخبة الحاكمة له وتناقضها معه. ويلاحظ هذا الخيط بشكل واضح فى التعامل مع الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٤ . أما فيما بعد ١٩٧٤ فإن الباحث يسجل التطور فى التعامل مع القطاع الخاص على حساب القطاع العام.

وفى نهاية الورقة يدعو الكاتب الى ضرورة «بلورة فكر ليبرالى حديث، يتصل بجذوره القديمة ويطرح مقولاته لتطوير مصر» ، وهى دعوة تضع صاحبها فى اطار المنظرين لتنمية رأسمالية تعتمد على القطاع الخاص .

ثانيا : الاتجاه الثانى :

الدعوة الى المحافظة على القطاع العام والعمل على تطويره ٠

يعالج د . ابراهيم العيسوى فى دراسته « نظرة تنموية لمسألة بيع مشروعات القطاع العام المصرى » مصير القطاع العام فى مصر ، ويؤكد على أن قضية القطاع العام وبقائه أو تصفيته ليست موضوعا اقتصاديا محضا، فالى جانب الاعتبارات الاقتصادية، ودون التهوين من شأنها، ثمة اعتبارات سياسية واجتماعية ذات أهمية خاصة من منظور التنمية.

يبدأ الباحث بمراجعة الأسباب والمبررات التى دعت لضرورة وجود القطاع العام فى بلدان العالم الثالث، موضحا أن قيام قطاع عام أو رأسمالية دولة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة لا يعنى تغييرا جذريا فى طبيعة النظام، فهذه الأخيرة تتوقف على طبيعة السلطة السياسية فى الدولة : من يمارسها ولمصلحة من ؟ ، ومدار الأمر هو من يحكم من ؟ . والباحث يميز بين مايحدث فى الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية وبين ما يحدث فى الدول الساعية للتنمية فى العالم الثالث، وعلى كل دولة أن تختار طريق التنمية الذى يستجيب للمتطلبات الاساسية لشعبها، ويقدر على اخراج طاقاته على العطاء والابتكار.

ويرى الباحث أن الأسباب التى دعت الى قيام القطاع العام فى الدول الساعية إلى التنمية فى العالم الثالث مازالت قائمة . فهو مطلوب ـ أولا ـ من منطلق الضرورة السياسية (اعادة توزيع السلطة والثروة وكسر سيطرة رأس المال الخاص على الحكم وخلق ظروف أفضل للمشاركة الشعبية). وهو مطلوب – ثانيا – من منطلق الضرورة الاجتماعية (عدالة توزيع الثروة والدخل، فضلا عن أن القطاع العام يلتزم بسياسة الدولة فيما يتعلق بالأجور والتأمينات وظروف العمل والاسعار وهوامش الربح والضرائب، بينما يجنح القطاع الخاص عادة الى التهرب من تطبيقها). وهو مطلوب – ثالثا – من منطلق الضرورة الاقتصادية (قيادة التنمية وتوفير شرط هام لفعالية التخطيط ورفع معدل التراكم الرأسمالى وتنفيذ مشروعات لا يقدر على تنفيذها القطاع

الخاص برغم ضرورتها للتنمية). وهو مطلوب- رابعا - من منطلق الضرورة الوطنية (المساعدة على التخلص من التبعية واقامة أسس اقتصاد ديناميكى مستقل قادر على النمو المتواصل بقواه الذاتية). وهو، مطلوب - خامسا - من المنظور المستقبلى (أزمات الموارد وطبيعة البحث العلمى والتكنولوجى ودور مصر فى العالم العربى والعالم الثالث) . ويلاحظ الباحث أن أكثر الذين يدافعون بحرارة عن القطاع العام فى مصر هم أكثر الناس اداركا لتدنى مستوى الأداء فى هذا القطاع ولأوجه القصور العديدة فى سير أعماله . لكنهم، وقد انتهوا الى الضرورة الموضوعية لقيامه واستمراره، يعتقدون أن الأجدى هو التصدى للمشكلات التى تهبط بقدرات هذا القطاع كثيرا دون مستوى قدراته الممكنة والسعى لحلها، ويرون - من وجهات نظر مختلفة - أن ذلك أمر ممكن ولا يتطلب بيع أجزاء منه سواء كانت هى الأجزاء الرابحة أو الأجزاء الخاسرة.

ويناقش الباحث بعد ذلك الدعوى لبيع القطاع العام المصرى، موضحا أنها جزء من فلسفة عامة وليست مجرد دعوة اقتصادية خالصة، أو هى فلسفة الرأسمالية الحرة التى ولى عهدها وانقضى، والتى يروج لها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهيئات المعونة الاجنبية تحت شعارات تحرير الاقتصاد ، وفتح الأبواب أمام المبادرات الخاصة ، وتشجيع القطاع الخاص المحلى والاستثمار الأجنبى المباشر، والتى لا تخرج فى حقيقة الامر عن الحث على اتخاذ إجراءات لدمج اقتصاديات العالم الثالث بدرجة أكبر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتكريس تبعيتها له. ويرصد الباحث تجدد الدعوة الى فكرة البيع الكلى او الجزئى لمشروعات القطاع العام منذ منتصف الثمانينات مع تأزم الوضع الاقتصادى ، فى الوقت الذى يضع فيه القطاع الخاص والعائلى يده على حجم هائل من الأموال .

وأخيراً، يستعرض الباحث مشكلات القطاع العام، التى تظهر أول ما تظهر فى ضعف قدرته على الانتاج، وتعانى شركات القطاع العام من اختلال الهياكل المالية حيث ترتفع نسبة القروض الى رأس المال ... الخ، ويضاعف من مشكلات الاقتراض مساهمة بعض شركات القطاع العام فى مشروعات مشتركة تحت مظلة قانون «الانفتاح» برغم أن مراكزها المالية لم تكن تسمح بذلك.

ويرجع الباحث هذه المشكلات الى عدد من الأسباب، أهمها : الخلط بين مفهوم قطاع الأعمال ومفهوم قطاع الخدمات الاجتماعية العامة ، والتمييز بين القطاعين العام والخاص لصالح الأخير ، وعدم وجود التوازن بين العمال وحقوق الادارة لصالح الأخيرة ، وفقدان القطاع العام لأفضل عناصره الادارية وخيرة عمالته المنتجة ، وضعف التخطيط والتنسيق والمتابعة والرقابة ، وغياب الديمقراطية والمشاركة والرقابة الشعبية وفساد المناخ العام .

ويتمثل الحل المقترح لهذه المشكلات ، من وجهة نظر الباحث ، فى ضرورة التغيير فى السياسات الاقتصادية العامة والمناخ أو البيئة التى تعمل فيها وحدات القطاع العام. وذلك لازالة الضغط على القطاع العام من الخارج، ولتوفير مناخ منضبط للعمل، ولانهاء التحيزات القائمة للقطاع الخاص، ووضع سياسة موحدة للأسعار والأجور وعلاقات العمل ، والفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى ادارة القطاع العام. كما يشتمل العلاج المقترح على اعادة تنظيم القطاع العام، على أن يواكب ذلك إطلاق حرية الحركة النقابية وتأكيد استقلالها وانهاء التجريم الحالى للاضراب السلمى من جانب العمال، والسماح بحق التفاوض الجماعى على الأجور بين العمال والادارة ، وعلاج مشكلات التمويل فى القطاع العام ، وأخيراً ، توثيق العلاقة بين القطاع العام وهيئات البحث العلمى والتكنولوجى من أجل حل المشكلات الفنية أو الاقتصادية أو الادارية .

وفى الورقة التى قدمتها د. هدى محمد صبحى مصطفى تحت عنوان « القطاع العام والقطاع الخاص ، من يدخر ومن يستثمر » ، تهدف الباحثة إلى مناقشة أثر السياسة المالية التوسعية فى تقليص الاستثمار الخاص وازاحته، وذلك بتحليل دور القطاع العام والقطاع الخاص فى تعبئة المدخرات واحداث التراكم الرأسمالى.

وتتناول الورقة فى جزئها الأول كيفية نشأة ازاحة الاستثمار فى النظرية الاقتصادية . وفى الجزء الثانى ، تستعرض تطور الانفاق الاستثمارى للقطاعين العام والخاص منذ بداية الخمسينات وحتى الآن ، لالقاء الضوء على الدور الذى لعبه كل منهما فى النشاط الاقتصادى ، والتغير الذى طرأ على دور كل منهما .

وتناقش الورقة فى الجزء الثالث كيفية تمويل الاستثمارات العامة والعلاقة بينها وبين الادخار ، حيث يكمن دور القطاع العام فى احداث التراكم الرأسمالى – الى حد كبير – فى قدرته على تعبئة الموارد واستخدام المدخرات القومية.

وتؤكد الباحثة فى الجزء الرابع على أن القول بأن القطاع الخاص لا يأخذ نصيبا عادلا من الاستثمارات هو قول لا تؤيده البيانات المتاحة . ففيما عدا القطاعات التى لايُقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها تحت أى ظروف ، ومهما كانت التسهيلات والحوافز المقدمة من الدولة (المرافق العامة – البنية الأساسية ـ السد العالى ـ قناة السويس ـ الكهرباء ـ الرى والصرف)، يعتبر افتراض أن الاستثمار العام قد أزاح الاستثمار الخاص افتراضا غير واقعى. ولعل نشأة وتطور شركات توظيف الأموال والسلوك المعيب الذى اتبعته فى توظيف المدخرات – على ضخامتها – إنما يؤكد عدم قدرة القطاع الخاص على تحويل مدخراته إلى استثمارات منتجة ذات عائد مجز .

وأخيراً، تأتى ورقة د. مراد مجدى وهبه «تطوير الاستثمار الخاص فى ثلاث فترات تاريخية، محاولة لاعادة النظر فى إشكالية الدورية»، محاولة لاعادة قراءة التاريخ الاقتصادى ، حيث يبدأ الباحث بنقد مقولة الدورة الثلاثية للاقتصاد المصرى : من خاص الى عام ثم عودة إلى الخاص . كما ينتقد فكرة تقسيم الاقتصاد الى قطاعين (عام وخاص) منفصلين تمام الانفصال.

وتتناول الورقة بالدراسة الاستثمار الخاص فى ثلاث فترات تاريخية (من ١٩١٦ – ١٩٥٧، ومن ١٩٦١ – ١٩٧٣، وخلال فترة الانفتاح الاقتصادى).

ففى الفترة الأولى بدأت العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص مع تأسيس الحكومة المصرية «لجنة التجارة والصناعة»، ثم قيام بنك مصر، ونمو الرأسمالية المصرية إبان الحرب العالمية الثانية، وانشاء الحكومة أول انشاءاتها الصناعية فى نهاية الاربعينات (اول المصانع الحربية)، واتباع الحكومة لسياسة اقتصادية ترمى الى تشجيع القطاع الخاص.

ويرصد الباحث عزوف القطاع الخاص، المصرى والأجنبى، عن المشاركة الفعالة ، بالرغم من المناخ « الانفتاحى » حيث بدأت شركات القطاع الخاص فى توزيع حصص كبيرة من رأس المال فى شكل فوائد، وتوقف بنك مصر عن

الاستثمارات الجديدة، بعد عام ١٩٥٢ ، مفضلا اعادة استثمار الأرباح فى شركاته القائمة فعلا . ويرجع ذلك الى استيلاء الحكومة على الثروة الزراعية وتأميم قناة السويس، وتمصير الممتلكات الانجليزية والفرنسية، وتأميم شركة السكر عام ١٩٥٥.

أما الفترة الثانية، ١٩٥٨ - ١٩٧٣ ، فهى فترة هيمنة القطاع العام وتراجع نشاط القطاع الخاص، الذى كان مركزا ومنقسما الى امبراطوريات مما سهل من عملية التأميم فى عام ١٩٦٥ وما بعدها. ويؤكد الباحث هنا على فكرته الأساسية وهى أن القطاع الخاص وان كان قد اضمحل فى الستينات الا انه تأكد خلال نفس الفترة، فهو قد تعايش مع القطاع العام عن طريق مقاولات من الباطن . وبدأت أهميته فى الازدياد (نسبة استثماراته فى الاستثمار الكلى). ومن الخطأ الحديث عن نكسة كاملة للقطاع الخاص بعد ١٩٦١، فما حدث هو تراجع فى نشاط القطاع الخاص، الذى تعايش فى ظل القطاع العام ونما فى ظله وتحت الحماية الجمركية فى الستينات .

وتشهد الفترة الثالثة ، «الانفتاح الاقتصادى» زيادة دور القطاع الخاص التقليدى ، وان تراجعت الأرقام المطلق لاستثمارات هذا القطاع التقليدى فى أهميته النسبية فى الاقتصاد عامة بالمقارنة بالقطاع الخاص الانفتاحى الذى هيمن عليه رأس المال الأجنبى . إلا أن ثمة جناحا من القطاع الخاص نما نموا سريعا بفضل اتصاله بالقطاع الأجنبى، وهو قطاع التجارة الخارجية ، وبالذات قطاع الواردات بدون تحويل عملة ، الذى تتقاسمه مناصفة شركات القطاع العام والقطاع الخاص للتجارة الخارجية .

تعليق :

يمكن اثارة مجموعة من الملاحظات على المؤتمر بعامة ، من أهمها :

١ - غياب العديد من الاقتصاديين البارزين الذين دأبوا على المشاركة فى المؤتمرات السابقة، الأمر الذى أثر فى المستوى العام لاوراق المؤتمر.

وقد أدى هذا ، بالاضافة لقلة عدد الذين شاركوا ، الى القصور الواضح فى تغطية بعض القضايا الهامة الوثيقة الصلة بموضوع المؤتمر ،

والاقتصار ـ فى معظم الأوراق المقدمة ـ على عدد من القضايا الجزئية ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية البحتة، مثل تطوير سوق التمويل فى مصر، وتوزيع الائتمان المصرفى بين الحكومة والقطاع الخاص، والتكامل بين القطاعين العام والخاص.

٢ ـ لم تطرح اشكالية الحدود التاريخية لدور الرأسمالية التابعة، سواء استندت هذه التبعية الى قطاع الدولة أو رأسمالية القطاع الخاص، وذلك فى ظل الأوضاع المختلفة لتقسيم العمل الدولى ذى الطابع الاستعمارى.

٣ – لم توجد محاولة لتتبع القطاع الخاص فى الزراعة، وخصوصا دور الرأسمالية الزراعية وطبيعة استثماراتها والقوانين الاجتماعية التى تحكم حركة هذه الاستثمارات، وعلاقة كل ذلك باهدار الموارد البشرية الأرضية والمائية، وتعظيم المخاطر والازمات.

٤ – تطرح فكرة الاقتصاد الاسلامى وتوظيفه فى مجال القطاع الخاص اشكالية جديدة على ساحة العمل الاقتصادى والسياسى، سواء فيما يتعلق بالبنوك الاسلامية أو شركات توظيف الأموال. ولذا كان من الضرورى التعرض لهذه الاشكالية فى ضوء ما تزخر به الساحة السياسية من احداث، وفى الوقت الذى تدور فيه «دراما» توظيف الاموال بكل تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥ – *شهد المؤتمر جدلا نظريا حول المصطلحات والمفاهيم، مثل «التخصيص» بمعنى نقل ملكية وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص، وكذلك مفهوم الازاحة. ولكن غاب الجدل حول مفاهيم أخرى على جانب كبير من الأهمية واردة فى عنوان موضوع المؤتمر، ومعتمدة فى معظم الأوراق العلمية المقدمة، مثل التخطيط وخطط التنمية، فلم تطرح فى مواجهتها مفاهيم أخرى مثل فوضى الانتاج وبرامج الاستثمار.

وأخيرا يمكن القول أن معظم الأوراق قد أتت متسقة مع ملامح «التصور الرسمى» ازاء موضوع المؤتمر وقضاياه، والذى يتمثل فى تشجيع الاستثمار الخاص المحلى والعربى والاجنبى، والبيع الجزئى لوحدات قطاع الدولة للقطاع الخاص.

مـن
منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

يصـــدر قـريبـا

تطـور البنـية الاجتمـاعـية للبلـدان النامـية
من وجـهة نظر الاستشراق السوفيتى والمادية التاريخية

إعــداد
دكتور طـه عبد العـليم طـه
و
عـفـاف إسـماعـيل

وهو الكتاب الثانى فى سلسلة الدراسات التحليلية النقدية من أعمال بحث الخريطة الاجتماعية لمصر ، الذى يجريه فى المركز فريق بحث باشراف أ. د. عزت حجازى.

السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير

٢ - ٥ ديسمبر ١٩٨٨

حماد ابراهيم حامد(*)

شهدت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، على مدى أربعة أيام متواصلة ، وقائع احدى عشرة جلسة فى اطار المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية ، الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بالكلية . ويمثل هذا المؤتمر امتدادا للمؤتمر الأول الذى عقده المركز فى العام الماضى .

يتركز اهتمام المؤتمر حول موضوع رئيسى : «السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير» ، وقد عولجت قضاياه فى ٣٢ بحثا ، توزعت على ستة جوانب رئيسية ، يمكن رصدها على النحو التالى :

أولا : محددات السياسة الخارجية المصرية . وقد خصص لهذا الجانب جلستان ، احداهما عرضت للاطار المحلى والثانية عرضت للاطار الاقليمى والدولى .

ثانيا : الابعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية . وقد نوقشت قضاياها فى جلسة واحدة .

ثالثا : رؤية النخبة السياسية لقضايا السياسة الخارجية . وخصص لتناولها جلسة واحدة ايضا .

رابعا : عملية صنع السياسة الخارجية المصرية . ونوقشت فى جلسة واحدة .

خامسا : تخطيط السياسة الخارجية المصرية وتنفيذها . وتم معالجتهما فى جلسة واحدة .

سادسا : السياسات . وتم تناول هذا الجانب فى ثلاث جلسات : تناولت الاولى سياسة مصر العربية ، وعنيت الثانية بموقف مصر ازاء الصراع العربى

(*) ماجستير فى الاعلام ، مدرس مساعد قسم الصحافة كليه الاعلام ، جامعة القاهرة .

الاسرائيلى ، وعالجت الثالثة قضايا السياسة الخارجية المصرية على المستويين الاقليمى والدولى .

ويهمنا ، منذ البداية ، ان ننبه الى الاطار العام الذى يحكم هذا العرض وحدوده :

١ - اننا لن نقدم تلخيصا وافيا لما قدم من ابحاث ، يصل عددها الى ٣٢ بحثا . فالأبحاث متوافرة ويمكن لكل باحث أو مهتم الرجوع إليها .

٢ - الهدف الاساسى لهذا العرض هو القاء الضوء على الجانب المقابل للابحاث ذاتها ، الذى يتجسد فى مناقشات الباحثين والعاملين فى مجال السياسة الخارجية .

ثالثا : فى ضوء ما سبق يتوزع هذا العرض على ثلاثة محاور : الأول يعنى بتقديم موجز لأهم أبحاث المؤتمر ، والثانى يعرض لأهم المناقشات التى أثيرت فى بعض الجلسات ، والثالث يمثل ملاحظات كاتب هذا العرض على المؤتمر .

اولا

موجز لأهم المقولات والنتائج

يتوزع هذا الموجز على الجوانب الرئيسة الستة التى دار حولها المؤتمر ، ونعرض له على النحو التالى :

محددات السياسة الخارجية المصرية ،

وتتوزع الدراسات التى عرضت لهذا الجانب وفق مستويين :

أ - دراسات عرضت للاطار المحلى لمحددات السياسة الخارجية المصرية ، انجزها اربعة من الباحثين والخبراء ، وهم السفير عمران الشافعى (المقومات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية) ، ود . احمد حسن الرشيدى (مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية - دراسة فى التاريخ المعاصر) ، ود . السيد عليوة (مكانة القيم الميكيافيلية فى صنع قرارات السياسة الخارجية المصرية فى الوطنى العربى) ، ود . علا ابو زيد (الاسلام والسياسة الخارجية المصرية فى فترة حكم حسنى مبارك) .

فى هذا الاطار برز حرص د. احمد حسن الرشيدى على التنبيه الى مجموعة من المقولات المهمة. فهو يرى مثلا أن الراصد لتطورات العلاقات السياسية بين دول حوض النيل يلاحظ «أن ثمة محاولات عديدة- ومنذ القدم- من جانب بعض هذه الدول لاستخدام المياه كسلاح سياسى ترفعه فى وجه مصربين الحين والآخر. وان لعبة السياسة المائية واستخدامها كسلاح مضاد لم تبرز كاحدى ادوات الصراع الدولى فى المنطقة الا مع الاستعمار الحديث، ومع ازدياد حركة التقدم الفنى التى زادت بدورها من أهمية عامل المياه فى الحياة الاقتصادية. ويذكر د. الرشيدى أن النظام الثورى الذى تولى السلطة فى مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ قد وعى بأهمية مياه النيل وضرورتها بالنسبة لمصر ولأمنها القومى، منذ سنوات الثورة الأولى. ولعل مانكره عبد الناصر - فى معرض حديثه، فى فلسفة الثورة، عن اسباب الاهتمام المصرى بافريقيا واعتبارها الدائرة الثانية بعد الدائرة العربية لحركة السياسة الخارجية المصرية - بشأن النيل ووصفه إياه بأنه «شريان الحياة لوطننا» يعتبر دليلا على هذا. وينبه الرشيدى الى انه حتى اذا افترضنا ان ثمة محاولات جدية لاستخدام مياه النيل فى الصراع السياسى مع مصر، فان سئل هذه المحاولات لا ينبغى المبالغة فى تقدير خطورتها، ولا ينبغى - من ثم - ان تؤثر بطريقة سلبية على استقلالية القرار السياسى المصرى فى علاقاتنا الدولة مع دول حوض النيل. ويستند الباحث هنا الى عدة اعتبارات: أولها: أن القانون الدولى العام يقف الى جانب مصر. وثانيها: ان الدول الاخرى الواقعة فى حوض النيل ليس لها مصلحة مؤكدة فى مياه النيل بل أن احتجازها لهذه المياه يسبب لها ضررا جسيما. وثالثها: ان هذه الدول لديها من المشاكل السياسية مايجعلها تتردد ألف مرة فى استخدام سلاح المياه فى مواجهة مصر التى تستطيع بدورها ان تتعامل مع هذه المشاكل بما يفضى الى اثناء دول الحوض عن الاقدام على مثل هذه الخطوة.

ويخلص الكاتب الى ان اتباع سياسة مرنة ومتوازنة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية والاقليمية فى دول حوض النيل يكاد يكون هو السمة المميزة لسياسة مصر الخارجية ازاء هذه الدول جميعا. ويستدل

بأن تفاصيل مبدأ التعاون وحسن الجوار ، وانتهاج سياسة مرنة فى مواجهة دول الحوض الأخرى ، لا يعنى ان مصر قد اسقطت من حساباتها اسلوب الحسم والمواجهة اذا وجد ما يهدد مصالحها فى السودان او فى أثيوبيا او فى غيرهما . بل على العكس ، فقد حرصت مصر – فى أكثر من مناسبة – على التأكيد على حقيقة ان اسلوب الحسم وارد تماما كبديل أخير لمواجهة عجز الاساليب الاخرى .

عنى الدكتور السيد عليوة (رئيس قسم العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة وادارة الأعمال بجامعة حلوان) بتحديد «مكانة القيم الميكافيللية فى صنع قرارات السياسة الخارجية فى الوطن العربى» . وفى هذا الاطار عرض لفهمه للقيم الميكيافيللية» عدة مبادىء أساسية مثل : الغاية تبرر الوسيلة ، واحراز القوة بأى ثمن ، وأولوية المصلحة الأنانية للدولة ، واستخدام الخداع بكافة صوره ، وصلاحية أساليب الابتزاز للعمل فى المجال الدولى ، والجدوى السياسية (الجدارة الاخلاقية بالمفهوم السياسى) لادوات العمل السرى» .

وقد خلص الدكتور السيد عليوة الى نتيجة مركزية مؤداها «ان القيم الميكيافيللية تحتل مكانة أقل فى سلم التفضيل القيمى لدى النخبة الحاكمة فى عهد الجمهورية الثالثة (الرئيس حسنى مبارك) ، اذا ماقورنت بالجمهوريتين الأولى والثانية (الرئيس عبد الناصر والسادات) ، أو اذا قورنت بالسلوك السياسى لبعض النظم العربية المعاصرة ، مثل «الدبلوماسية السورية أو السياسة السودانية أو المغامرات الليبية» .

وتبرز دراسة الدكتورة علا عبد العزيز ابو زيد (المدرس بقسم العلوم السياسة ، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) «الاسلام والسياسية الخارجية المصرية فى فترة حكم حسنى مبارك» ، أن فترة الرئيس حسنى مبارك تميزت بتنامى دور الاخوان المسلمين فى العملية السياسية ونبذهم للعنف ، وبالتالى قدرتهم على التغلغل فى النظام سواء على المستوى الاجتماعى او المستوى الرسمى بدخولهم مجلس الشعب فى انتخابات ٨٤ و ١٩٨٧ على التوالى ، وتقديمهم لأنفسهم كعنصر استقرار فى مقابل ما يواجه الرئيس حسنى مبارك من تيارات اسلامية راديكالية تهز هذا الاستقرار ،

وان استراتيجية مبارك فى التعامل مع التيار الاسلامى قد ادت لتدعيمه كاحدى اهم - ان لم يكن أهم - جماعات الضغط الموجودة فى الساحة المصرية اليوم.

وقد خلصت الباحثة إلى أن الاسلام لا يمكن اعتباره محددا ادراكيا لمبارك. ورغم ان قوى الاسلام السياسية حصلت فى عهد مبارك على انجازات شتى، واكتسبت قدرا لا يستهان به من الشرعية من الناحية العملية، الا أن مبارك لم يسمح لها بأن تمارس دورها كقوة ضغط فى المجال الخارجى. ونبهت الدراسة الى تساؤل طرحته الباحثة فى نهايتها: الى متى يقبل التيار الاسلامى هذا الاستبعاد عن التأثير فى هذا الجانب الحيوى من السياسة المصرية مع تعاظم حجمه فى الساحة الداخلية؟

ب- دراسات عرضت للأطار الاقليمى والدولى لمحددات السياسة الخارجية المصرية. ويبلغ عددها أربع دراسات، أولاها دراسة د. أنور عبد الملك (الدول الكبرى الجديدة فى مرحلة تغيير العالم)، وشاركه فى الجلسة نفسها د. نيفين عبد المنعم مسعد (السياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر ١٩٧٩ - ١٩٨٨)، ود. احمد عباس عبد البديع (ابعاد ومظاهر التغير فى عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة)، وأ. وحيد عبد المجيد (السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربى: الاستمرار والتغيير).

نبه د. أنور عبد الملك (مدير الأبحاث بالمركز القومى للبحث العلمى بباريس) الى أن مفتاح التحرك المصرى الفعال فى مرحلة تغيير العالم يكمن فى منح علاقاتها مع دول مركز القوى العالمى الجديد اى مجموعة الدول الكبرى الجديدة الأسيوية - الصين، اليابان، الهند، وكذا الدول الصناعية النامية فى شرق وجنوب شرق آسيا - مكانة الأولوية فى اختياراتها السياسية وكذا فى كافة مشروعات المشاركة فى مجالات الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا. وان تعميق التعاون وبناء جسور الترابط الاقتصادى والسياسى والفكرى الحضارى بهذه المجموعة الهائلة من الدول الكبرى الجديدة يقتضى أن ينضبط مسار مصر فى الداخل. وهنا يشدد د. أنور عبد الملك على أن «مفتاح التعاون والتآخى انما هو تعبئة طاقات مصر

أولا ، وتضبيط معدلات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تزول معالم المجتمع الاستهلاكى السمسارى وتعود مصر منتجة كبرى فى اطار جبهة وطنية متحدة تسعى الى بلورة مشروع وطنى حضارى جاد وواقعى ، يدرك معالم تغيير العالم» .

وفى دراستها «السياسة الخارجية الايرانية تجاه مصر ١٩٧٩ - ١٩٨٨»، تسجل د . نيفين عبد المنعم (المدرس بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) ثلاث ملاحظات أساسية : الأولى أن محور العلاقات المصرية الايرانية من المحاور الأساسية التى مسها تغيير جذرى؛ حيث انتقلت تلك العلاقات من التنسيق والتقارب الى التنافر والعداء . والثانية : أن المعيار العقائدى لم يكن وحده هو الحاكم لتوجهات السياسة الخارجية الايرانية . والثالثة : أن الاضطراب فى تقدير محددات السياسات الخارجية الايرانية ، يجعل من الصعب التنبؤ باحتمالات تطورها فى فترة ما بعد الخومينى ، خاصة فى ظل الوعى بالمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية .

ويبدو اهتمام د . أحمد عباس عبد البديع (كلية التجارة وادارة الأعمال ، جامعة حلوان) فى دراسته «أبعاد ومظاهر التغير فى عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة » بتحليل ظاهرة التغير فى عالمنا المعاصر من خلال تحليل الاطار النظرى لظاهرة التغير فى النظام العالمى . وهو يكشف عن وجود اتجاهين رئيسيين بهذا الصدد ؛ يأخذ احدهما بمفهوم التغير باعتباره ظاهرة عمدية أو إرادية ، بينا يركز الآخر على التغيير باعتباره نشاطا تلقائيا أو عفوياً. وينكر د . عبدالبديع أن ثمة عوامل تفسر هذا التغيير، وهى العوامل التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويخلص الى ان التغير فى النظام العالمى يؤثر على السياسة الخارجية ، سواء فيما يتعلق بمضمونها من حيث دخول الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الجماهيرية فى هذا المضمون ، أو فيما يتعلق بعملية صنعها من زاوية تعدد المؤسسات والقوى المشاركة فى هذه العملية مما ادى الى مزيد من التعقيد فيها ، او فيما يتعلق بتنفيذها ، حيث يلاحظ انخفاض فى ميل القوى شديدة التسلح الى استخدام القوة العسكرية فى هذا الصدد .

وينطلق أ. وحيد عبد المجيد (الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام) فى دراسته «السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربى – الاستمرار والتغيير» من فرضية أساسية مؤداها أن السياسة الخارجية الاسرائيلية حافظت على درجة عالية من الاستمرارية رغم التغيرات المتتالية فى الموقف العربى العام تجاه اسرائيل» وقد خلص بالفعل الى ان هناك تغييرات عميقة متتالية طرأت على اهم المكونات الخارجية للبيئة الواقعية للسياسة الخارجية الاسرائيلية، ولكن ذلك لم يرتب تغيرا ملموسا فى توجهات هذه السياسة التى حافظت على عناصر أستمرارية معينة. وخلص ايضا الى ان التغيرات العميقة فى الموقف العربى العام كان لها تأثيرها فى تعميق الانقسام بين موقفى العمل والليكود.

الابعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية.

فى هذا الاطار، تبرز دراسات د. عثمان محمد عثمان (بعض الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية)، ود. فاطمة الشربينى (الاتجاهات الريعية فى الاقتصاد المصرى واثرها على توجهاته الخارجية فى فترة الثمانينات) و أ. رضا هلال (مصرو النظام الدولى: تأثيرات النظام الدولى على الاقتصاد والمجتمع فى مصر).

وتقدم الدراسات الثلاث اجتهادات تسعى جميعها الى تفسير السياسة بالاقتصاد بصفة عامة، أو بيان المكانة الكبرى للاقتصاد فى تحديد ملامح السياسة الخارجية بصفة خاصة. ففى دراسة د. عثمان محمد عثمان (أستاذ الاقتصاد والمستشار بمعهد التخطيط القومى) تركيز على العلاقة التبادلية بين علوم الاقتصاد والسياسة، وتحديد للمعضلات التى تواجهها الدولة النامية عند ممارستها للسياسة للخارجية:

أ – معضلة المعونة – الاستقلال: حل التناقض بين مقتضيات توفير المساعدات الاجنبية وبين المحافظة على الاستقلال.

ب – معضلة الموارد – الأهداف: ضرورة تحقيق الانسجام بين الموارد المتاحة وبين الاهداف (يقصد بها عموما التنمية). .

جـ - معضلة الأمن - التنمية : الوفاء بمتطلبات الأمن القومى واحتياجات التنمية .

فى ضوء ذلك يقدم الباحث تصورا لمكانة العوامل الاقتصادية فى التحولات التى طرأت على السياسة الخارجية المصرية منذ رحيل عبد الناصر . حيث يرى فى الانفتاح الاقتصادى محصلة طبيعية للتطلع الى فرصة واعدة من جانب القوى الاجتماعية التى تستفيد من الحرية الاقتصادية ، وتحتاج من ثم الى مساندة الرأسمالية العالمية والولايات المتحدة بصفة أساسية . ويخلص الى أن ذلك هو الذى حدد خطوطا جديدة لسياسة مصر الخارجية .

كما ينبه الى احتمالات تأثير الواقع الاقتصادى الراهن على اتجاهات السياسة الخارجية المصرية ، أخذا فى الاعتبار سياسات صندوق النقد الدولى ، وسعيه لاطلاق حرية قوى السوق وتقليص دور الدولة ، وتشجيع القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، والغاء الدعم للسلع ، والتوقف عن اتباع سياسة تعيين الخريجين ، والغاء مجانية التعليم ، و«تخصيص» وحدات القطاع العام ، وقصر الاستثمارات العامة على مشروعات البنية الأساسية والمرافق . وفى هذا السياق يؤكد الباحث أن التكلفة الاجتماعية والسياسية التى يرتبها تطبيق هذا الاجراءات قد تكون باهظة . وأن التهديد الاساسى يكمن فى اضطراب اجتماعى واسع ربما يؤدى - فى أحسن الأحوال - الى تأجيل غير محدد للاصلاحات الاقتصادية المطلوبة ، مما يضع نهاية للاتجاه الليبرالى الذى اتبعته السياسة الاقتصادية والخارجية فى العقد الماضى . وبطبيعة الحال فان الخطر - عندئذ - لا يتمثل فقط فى امكان التخلى عن أسس سياسة الانفتاح ، وانما فيما قد يترتب على ذلك ايضا من تغير فى توجهات السياسية الخارجية . ويحدد الباحث اتجاهات هذا التغير بقوله «ولاشك أن المصاعب التى تواجهها مصر ستولد ضغوطا قوية للاتجاه بعيدا عن اسرائيل والولايات المتحدة . ومن غير المنطقى استبعاد هذا الاحتمال بمجرد التصور بأنه ليس أمام مصر سبيل آخر فى ظل نضوب الفوائض المالية من البترول العربى ، أو متاعب الاقتصاد السوفيتى مثلا .»

أما د . فاطمة الشربينى (أستاذ الاقتصاد المساعد ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق) فإنها تعير اهتماما كبيرا فى دراستها لتأثير الاتجاهات

الريعية فى الاقتصاد المصرى على توجهاته الخارجية فى فترة الثمانينات. وتعنى بالتحديد التاريخى لفكرة الريع وبروزها كأداة للتحليل الاقتصادى والاجتماعى بالتلازم مع ظهور الحقبة النفطية فى العالم العربى، وتدفق اموال هائلة على عدد محدود من الدول النفطية، دون جهود مماثلة على ظروف الانتاج، مما اعاد الى الأذهان مرة ثانية فكرة الدخول غير المكتسبة - ومن ثم الاقتصاديات الريعية. وفى هذه الدراسة ينصرف اصطلاح الريع - فى مفهومه الواسع - لينطبق على كافة أشكال الدخول الراجعة الى هبات الطبيعة. فينظر الاقتصاديون للريع باعتباره نوعاً من الدخل الغير مرتبط بدورة الانتاج، ولذا فان النظرة الى أصحاب الريع تشوبها الريبة كنتيجة طبيعية لانفصال الريع عن قيم الانتاج. (مثل حالة الموارد المعدنية - أو مقابل الاستفادة من الموقع الجغرافى، كتحصيل رسوم المرور بالممرات الدولية كقناة السويس، أو كعائدات السياحة فى اليونان وأسبانيا ومصر - أو تأجير قواعد عسكرية - أو تسهيل مرور أنابيب البترول).

وتسجل د. فاطمة الشربينى - فى خاتمة دراستها - عددا من النتائج المثيرة، لعل اهمها :

أ - ان الاقتصاد المصرى تغلب على مكونات دخله - منذ منتصف السبعينيات حتى اليوم - العناصر الريعية التى تشكل نحو ٤٥٪ من مكونات هذا الدخل. وان الريعية صارت اتجاها وجزءا من المناخ الاقتصادى العام، ونمطا فى الاداء الاقتصادى الفردى والقومى. فالافراد استسهلوا الحصول على فائدة الودائع، وابتعدوا عن مجالات العمل الحقيقى، كما ازداد الوزن النسبى لحجم الانشطة غير الرسمية، او السوداء، وقدرت الدخول المتولدة من هذا القطاع السرى بما يربو على بليونى جنيه لعام ١٩٨٠، وهو ما يوازى نحو ١٥ - ٣٠٪ من الناتج القومى.

ب - ارتبط ازدياد السمة الريعية بازدياد درجة انفتاح الاقتصاد المصرى على العالم الخارجى. ومؤشرات التجارة الخارجية توضح ذلك بشكل سافر. فلقد ارتفعت نسبة التجارة الخارجية للدخل المحلى الاجمالى من ٣٥٪ - كمتوسط سنوى للفترة من ٧٤/١٩٨٠ - الى ٤٩٪ فى الفترة من ٨٠/١٩٨٤، وتقلصت قدرة الصادرات على تغطية الواردات من ٦٣,٧٪ عام ١٩٧٣ الى ٣٩,٧٪ عام ١٩٨٥.

جـ - ارتبط التحول الذى حدث فى السياسة الاقتصادية فى فترة السبعينات باحداث تحولات فى علاقات مصر الخارجية . فتم انهاء العمل باتفاقات الدفع والتجارة الثنائية والانتقال الى ممارسة التجارة الخارجية على اساس المعاملات الحرة ، وارتبط ذلك بازدياد الوزن النسبى للدول الرأسمالية فى حجم تجارة مصر الخارجية . حيث ارتفع نصيب هذه الكتلة فى الواردات الاجمالية لمصر من ٥ر٣٩٪ الى ٧ر٦٨٪ (٧٣ - ١٩٨٤).وكان ذلك على حساب تقلص وارداتنا مع الكتلة الشرقية - رغم أن ميزاننا التجارى مع هذه الكتلة لا يحقق إلا عجزا طفيفا لا يتعدى ٥ر٢٪ ، فى حين اننا نعانى من العجز الكبير فى الميزان التجارى مع الكتلة الرأسمالية ، حيث بلغ ٦ر٦٩٪ .

وفى بحثه « مصر والنظام الدولى » ، يعنى أ . رضا هلال (الصحفى بمجلة الاهرام الاقتصادى) بتأثيرات النظام الدولى على الاقتصاد والمجتمع فى مصر . فتحت عوان «مصر الحديثة بين الدولته .. والتدويل» ، يشير الباحث الى أن تاريخ مصر الحديثة ، من أيام محمد على ، يعكس اشكالية تطور مصر الاقتصادى بين النموذج الدولتى والنموذج التابع ، مع تغير النظام العالمى اقتصاديا وسياسيا . ومن هذا المنظور ، خلص الى أن مصر السبعينات قد اندمجت فى النظام الدولى ، وان مصر الثمانينات قد عانت من تناقضات السياسة التصحيحية المعلنة وظاهرة انسحاب الدولة .

رؤية النخبة السياسية لقضايا السياسة الخارجية

فى هذا الاطار ، تبرز دراسات د . منى مكرم عبيد (السياسة الخارجية فى برنامج حزب الوفد) ، ود . مصطفى علوى (الاحزاب السياسية المصرية والسياسة الخارجية فى الفترة من أكتوبر ١٩٨١ حتى أكتوبر ١٩٨٧) ، وأ . محمد سعد أو عامود (سياسة مصر تجاه القوتين الأعظم فى برامج الأحزاب المصرية فى انتخابات ١٩٨٤ وانتخابات ١٩٨٧) ، ود . عزة وهبى (النخبة البرلمانية وقضايا السياسة الخارجية ١٩٨١ - ١٩٨٧) .

يتناول د . مصطفى علوى (الأستاذ بقسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) ، دور الأحزاب فى صنع السياسة الخارجية المصرية وتنفيذها ، وينتهى فى دراسته الى محدودية دور الأحزاب المصرية فى صنع السياسات الخارجية المصرية وتنفيذها . ويرجع ذلك إلى

مجموعة من العوامل ، منها ما يتعلق بالاطار الدستورى القانونى لعملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها ، ومنها ما يتعلق باحتكار الحزب الوطنى الحاكم لتشكيلات المؤسسات الفاعلة داخل مجلس الشعب ، ومنها ما يتعلق بالقصور الذاتى للأحزاب المصرية ، وأخيرا طبيعة العلاقة بين أحزاب المعارضة ومحدودية أدوارها .

ويؤكد محمد سعد ابو عامود (رئيس الشبكة الاخبارية باذاعة الاسكندرية) فى بحثه أن تأثير الجوانب الايديولوجية للأحزاب يبدو واضحا على رؤيتها لطبيعة علاقات مصر بالقوتين الأعظم ، وان كل الأحزاب اتفقت على كيفية تحقيق اهداف السياسة الخارجية ، واختلفت حول الاساليب الاجرائية للادارة المصرية . وان هناك اختلافاً جذرياً فى المنطلق الفكرى للأحزاب المصرية ، وان كان هناك تقارب بين الحزب الوطنى والوفد ، فان حزب التجمع يختلف عنهما جذريا . وان ما جاء فى البرامج يمثل ترجمة للمقولات الساداتية والناصرية ، ولم يخرج عن هذا الاطار حزب الوفد الجديد «الناقد الاساسى للناصرية» . ويخلص الباحث الى نتيجة ذات دلالة ، هى «ان الاحزاب المصرية والواقع ينطلقان من اجابة محددة وهى (نعم) بالنسبة لسلامة التوجهات الناصرية فى السياسة الخارجية» .

وتتناول د . عزة وهبى (الباحثة بالأمانة العامة لمجلس الشعب) فى دراستها النخبة البرلمانية المصرية – اعضاء مجلس الشعب – ومواقفها من قضايا السياسة الخارجية المصرية فى الفترة من ١٩٨١ – ١٩٨٧ . وذلك بهدف التعرف على مضمون هذه المواقف ومدى الاختلاف بينها وبين الموقف الرسمى ، وكذلك معرفة مدى التمايز والاختلاف داخل مواقف النخبة البرلمانية من قضايا السياسة الخارجية المصرية فى فترة الدراسة ، قد الانتماءات الحزبية ام لا ، وذلك كله فى اطار الهدف الأعم وهو «معرفة امكانية الحديث عن اجماع وطنى فى مجال السياسة الخارجية المصرية ودرجة ونطاق هذا الاجماع ان وجد» .

وتشير د . عزة وهبى فى خاتمة دراستها الى أن «تحليل موقف النخبة البرلمانية من قضايا السياسة الخارجية المصرية فى فترة الدراسة ، قد أوضح امكانية الحديث عن اجماع وطنى داخل مجلس الشعب فى عدد يعتد به من القضايا . «ففى قضايا الصراع العربى – الاسرائيلى ، وعلاقات مصر

العربية ، يوجد هذا الاجماع بدرجة أو بأخرى . والقضية الوحيدة التى يمكن القول بخروجها عن هذا الاجماع الوطنى هى قضية العلاقات مع الولايات المتحدة ، حيث وصلت الانتقادات المرتبطة بها الى حد الحديث عن التبعية المصرية للولايات المتحدة الأمريكية والمطالبة بضرورة احداث مراجعة شاملة لهذه العلاقات» . ومن النتائج البارزة فى هذه الدراسة ، ما توصلت اليه الباحثة حول «الكيفية التى مارس بها مجلس الشعب دوره الرقابى وليس دوره فى صنع السياسات الذى يبدو محددا للغاية» ، ففى هذا الاطار ، تنوه الى أنه قد «لوحظ عدم اللجوء الى الاستجواب فى مجال السياسة الخارجية طيلة هذه الفترة . وهو مؤشر من المؤشرات التى يمكن ان يستدل بها على خفة حدة المعارضة فى مجال السياسة الخارجية . ومن ناحية أخرى ، فقد كان النموذج المعتاد لنتائج ممارسة المجلس لدوره الرقابى فى مجال السياسة الخارجية هو الانتهاء بتأييد السياسة الرسمية ، وان كان لهذا الدور أهمية فى الحصول على توضيح مطلوب أو لعله التعديل فى مواقف مسئولين حكوميين » .

عملية صنع السياسة الخارجية المصرية

بالنسبة لهذا الجانب ، تبرز دراسات د . محمد قدرى حسن (السياسة الخارجية فى النظام الدستورى المصرى) ، و د . جمال زهران(عملية صنع القرار السياسى فى مصر . دراسة فترة حكم الرئيس مبارك) ، ود . جهاد عودة (المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية : اطار بحثى لدراسة الحالة المصرية فى فترة الرئيس مبارك) ، و د . امانى قنديل (جماعات المصالح والسياسة الخارجية : دراسة لدور رجال الاعمال فى مصر) .

فى دراسة «عملية صنع القرار السياسى فى فترة الرئيس مبارك» يحتكم د . جمال زهران (الخبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) الى مقولة مركزية يصدّر بها الدراسة ، وهى أن « المدخل الرئيسى لفهم عملية صنع القرار السياسى فى دول العالم الثالث بصفة عامة ، ومصر بصفة خاصة ، هو شخص رئيس الدولة باعتباره صانع القرار الرئيسى - ان لم يكن الأوحد » . واستنادا الى هذا المدخل يعنى د . زهران بدراسة البيئة النفسية للرئيس مبارك فى اطار الحقبتين السابقتين عليه ، وهى حقبة الرئيس جمال عبد الناصر وحقبة الرئيس انور السادات .

وفى ضوء تحليل البيئة النفسية للرئيس مبارك ازاء عملية صنع القرار وتحليل عدد من القرارات كنماذج تطبيقية لهذه الفترة ، وفى ضوء اداء البعض من اصحاب الرأى ، أو أصحاب المناصب السياسية المختلفة ، يستخلص الباحث عددا من السمات الرئيسية للرئيس مبارك ازاء عملية صنع القرار . السمة الأولى هى التأنى الشديد الذى يصل الى البطء فى صنع القرار السياسى ، والثانية : اتساع درجة استشارة الخبراء فى المسائل الفنية . والثالثة : توسيع درجة المشورة فى عملية صنع القرار السياسى . والرابعة : الميل للعمل بأسلوب «روح الفريق» فى عملية صنع القرار ، وعدم الميل للانفراد فى هذه العملية ، وذلك على المستوى الشكلى . والخامسة : عدم الميل الى اسلوب المفاجأة أوما يسمى بأسلوب «الصدمات الكهربائية» فى اتخاذ القرارات السياسية» . والسادسة : الميل إلى الأسلوب غير المباشر فى عملية صنع القرار ، وذلك باستخدام أحكام القضاء لاصدار قرارات تنفيذية لها ، خاصة فى الموضوعات التى تثير حساسيات واضحة . والسابعة : توسيع نسبى لحرية الحركة لاجهزة صنع القرار التنفيذية فى مجال السياسة الخارجية كوزارة الخارجية ، وبعض الوزارات الاخرى كالاقتصاد . والثامنة : الافتقاد النسبى للمشورة ازاء المسائل او القضايا السياسية . والتاسعة : عدم تجاوب النظام لأية ضغوط نابعة من البيئة الداخلية والخارجية ، خاصة النابعة من قوى المعارضة او أية تجمعات جماهيرية . والعاشرة : اختفاء الوجود الجماهيرى فى عملية صنع القرار السياسى .

وتعنى د . امانى قنديل (الخبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) فى دراستها «جماعات المصالح والسياسة الخارجية» بالتركيز على صياغة رؤية لدور جمعية رجال الاعمال المصريين ، وغرفة التجارة الامريكية بالقاهرة ، بالاضافة الى اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية ، نظرا لما يتوافر لهذه الجماعات من ثروة ونفوذ واستقلال حرمت منه العديد من جماعات المصالح الاخرى ، وفى ضوء ما يثيره ذلك من تساؤلات :

(أ) الى اى حد اهتمت هذه الجماعات وارتبطت بالسياسة الخارجية المصرية ؟

(ب) الى أى حد اعتمدت عليها السياسة الخارجية لتنفيذ اهدافها ؟

(جـ) ما هى طبيعة علاقتها بالقوى الخارجية التى تسعى الى التأثير فى توجهات السياسة المصرية ؟

ويمكن تلمس ملامح الاجابة على هذه التساؤلات ، فيما تسجله د . أمانى قنديل من ملاحظات ، لعل اهمها :

١ – ان احد الأهداف الاساسية لرجال الاعمال هو فتح فرص جديدة للاستثمار سواء فى الداخل او فى الخارج بهدف الربح .

٢ – ان قدرة هذه الجماعات على التأثير فى توجهات السياسة الخارجية تنحصر بصفة اساسية فى التجربة المصرية، فى دعم وتعميق الاتجاهات الحالية .

٣ – من الاهمية بمكان مراجعة طبيعة الدور المزدوج الذى تلعبه جماعات رجال الاعمال فى مجال السياسة الخارجية . فهذه الجماعات قد نسقت حركتها مع أهداف السياسة الخارجية، الا انه لا يمكن، فى نفس الوقت ، اغفال ان اهدافها هذه تتفق وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية ،

٤ – فى اطار العلاقة بين جماعات رجال الاعمال والطرف الأمريكى ، توجد بعض النماذج التى تبرز دقة اتفاق المصالح بين هذه الجماعات من جهة ، وبينهم وبين الولايات المتحدة من جهة اخرى . فجماعات رجال الأعمال ، رغم الاختلافات النسبية بينها ، يضم كل منها لجنة خاصة بالمعونة الامريكية تقوم بمتابعة وترتيب الاتصالات مع الطرف الأمريكى المسئول . وينطبق ذلك على جمعية رجال الأعمال ، وغرفة التجارة الأمريكية ، واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال . وهذه الجماعات تقوم بعقد اجتماعات مشتركة لتنظيم استفادة القطاع الخاص من المساعدات الامريكية .

تخطيط السياسة الخارجية وتنفيذها .

فى هذا الاطار ، عرض د . عبد المجيد فراج دراسته «دواعى المصفوفة الدبلوماسية لزيادة فاعلية الاداء : شواهد مرئية فى مجال العلاقات الثقافية»، و د . محمد سيد سليم ، عرض ايضا دراسته «تخطيط السياسه الخارجية المصرية» ، أما د . أحمد عبد الله ، فقد عرض دراسته «الجهاز الدبلوماسى المصرى بين العراقة والعتاقة» .

وتبرز دراسة د. أحمد عبدالله (الباحث عن ذاته فى وطن لايرحم، والباحث عن وطنه فى بلد يفقد ذاكرته) فى ضوء انشغاله بدراسة الجهاز الدبلوماسى المصرى بين العراقة والعتاقة. فالعراقة – فى رؤية د. احمد عبد الله – تتجسد فى «العمر الايجابى». للجهاز الدبلوماسى المصرى، الذى يحتوى تراكما للخبرة الكيفية، وفى تميز عناصره البشرية بقدر من المهارة المهنية والثقافة العامة، يجعل دبلوماسى وزارة الخارجية فى موضوع بائن التفوق اذا ما قورنوا بسائر موظفى الدولة فى مختلف الوزارات. وقد كان لهذه العراقة اثرها فى صياغة مكانة طيبة للجهاز الدبلوماسى المصرى فى العالم العربى والافريقى والثالث؛ تمخضت فى الواقع عن احراز نتائج محددة على صياغة اطار صنع السياسة الخارجية المصرية لا مجرد العمل الدبلوماسى. ويرصد الباحث هذه النتائج استنادا الى ثلاث نواحى:

الاولى: اكتسب الجهاز الدبلوماسى القدرة على التعبير المرن عن المصالح الوطنية التى تطورت صياغتها مع تطور النظام الاجتماعى. ويقصد بذلك اساسا قيام نظام ثورة يوليو وانعكاساته التى استوعبها الجهاز الدبلوماسى، بعد ما تم توسيع الجهاز نفسه من ناحية الحجم (لتجسيد نشاط الدبلوماسية التحررية فى الدول حديثة الاستقلال)، واضفاء قدر كبير من التغير الكيفى فى تركيبه العضوى، سواء بدخول العسكريين اليه لدرجة حصولهم على اكثر من نصف عدد سفراء مصر فى الخارج فى فترة معينة، او بدخول اعداد متزايدة من ابناء الطبقة الوسطى الشبان الى ساحة العمل الدبلوماسى.

الثانية: ترتب على ذلك ان تخلق لدى زمرة الدبوماسيين الذين نشأوا فى هذا العصر ما يمكن ان نسميه «ضمير العالم الثالث»، وهو نوع من الشعور الجمعى القوى الذى يتجاوز الميول الفكرية والاختيارات الايديولوجية الفردية على مستوى الرؤية العقلية. وهو ما انعكس فى نشاط الدبلوماسيين المصريين فى منظمات العالم الثالث وتصرفهم كدبلوماسيين لدولة «غير منحازة» اكثر من تحولهم، الى «نيويوركيين». [تعبير الـNew Yorkers من التعبيرات المترددة فى ردهات الخارجية المصرية على سبيل التندر].

الثالثة : ثمة دلائل تؤكد استيعاب الجهاز الدبلوماسى المصرى وفهمه للمصالح الاستراتيجية الوطنية فى ابعادها التاريخية العميقة وفيما وراء السياسات قصيرة النظر . فادراج المكاتب الدبلوماسية تعج بالتقارير الشجاعة وبعيدة النظر التى تقترح طريقة مختلفة لادارة سياسة مصر «العربية» و «الفلسطينية» و «الليبية» و «السورية» و «الاثيوبية» و«الايرانية» وحتى «الافغانستانية» .

على الجانب الآخر للعتاقة ، يعنى أحمد عبد الله بتقديم رؤية نقدية لواقع الجهاز الدبلوماسى المصرى . وفى هذا السياق يعرض الباحث لمظاهر «العتاقة» التى يأخذ مفهومها «معنى سلبيا». تتمثل هذه المظاهر فى «العمر السلبى» عبر رسوخ الأساليب البيروقراطية العتيقة ، وظهور اعراض ترهل العضلات والشيخوخة ، ويتصل بذلك ماهنالك من نعمة ونقمة فى الهيكل التدرجى الهيراركى للوظيفة الدبلوماسية ، وما يثيره من روح النفعية الذاتية وانتهاز الفرص التى تظهر بوضوح شديد عند اعلان «الحركة» الى ميدان الخدمة الدبلوماسية .

سياسات مصر الخارجية تجاه العالم العربى، وازاء الصراع العربى الاسرائيلى والقوى الاقليمية والدولية

فى هذا الجانب يمكن رصد دراسات : د . عبد المنعم سعيد (العودة الى الصف : مصر والوطن العربى ١٩٧٨ - ١٩٨٨) ، و د . عبد الرحمن اسماعيل الصالحى (سياسات مصر العربية فى الثمانينات : فترة الرئاسة الأولى) ، و أ . حسن ابو طالب (السياسة الخارجية المصرية فى البيئة العربية ١٩٧٠ - ١٩٨٧)،و أ . حسنين توفيق (دور مصر فى النظام الاقليمى العربى بعد قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧)،ود . أسامة الغزالى حرب (السياسة الخارجية تجاه السودان : ملاحظات اولية)،و د . وميض نظمى (العلاقات المصرية العراقية)، و أ . عبد العاطى محمد احمد (السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج)،و د . عطية حسين افندى (مصر والمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط : دراسة فى ضوء قواعد التسوية السياسية للمنازعات الدولية)،و د . نادية محمود مصطفى (السياسة المصرية والخيار النووى : دراسة فى الرؤية والسلوك والمحددات)،ودكتور محمد رضا فودة (السياسة المصرية تجاه

القرن الافريقى) ، و د . سلوى لبيب (السياسة الخارجية المصرية تجاه اثيوبيا فى التسعينات)، و د. هالة سعودى (حدود العلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية : دراسة فى نمط تصويت الدولتين فى الجمعية العامة للأم المتحدة ١٩٨٠ - ١٩٨٧)، و د . حسن نافعة (سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة : معضلة البحث عن نقطة توازن) .

وتبرز دراسة أ. حسن ابو طالب (الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام) حيث يعنى بتفهم ابعاد الدور المصرى العربى طوال الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٧ مع ابراز اوجه الخلاف القائمة واوجه التشابه بين المرحلتين الرئيسيتين : مرحلة الرئيس السادات ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، والفترة الرئاسية الأولى للرئيس مبارك ٨١ - ١٩٨٧ . وفى رؤية أ. حسن ابو طالب فان كلا من الرئيسين السادات ومبارك توليا السلطة ولم تكن تفاعلات مصر العربية فى افضل صورها ، وان التطورات والتغيرات التى صاحبت السياسة الخارجية المصرية فى المجال العربى اثناء عهد الرئيس السادات قد صاحبها تغيرات اساسية وجوهرية فى كلا المجالين الداخلى والخارجى ، وان الفترة الرئاسية الاولى للرئيس مبارك تصطدم بثلاث اشكاليات ، اشكالية العلاقة بين الالتزام المصرى تجاه التعاقدات القانونية مع اسرائيل من ناحية والالتزام المصرى ناحية العرب من ناحية اخرى ، واشكالية اسس العودة المصرية للجامعه العربية ، ثم اشكالية : اية جامعة تعود مصر اليها؟ .

ويتوقف أ. حسنين توفيق (قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) فى دراسته «دور مصر فى النظام الاقليمى العربى بعد قمة عمان» امام التحول التاريخى الذى حدث فى دور مصر ، حيث انتقلت من مركز القيادة خلال الخمسينات والستينات الى وضع العزلة من منتصف السبعينات . ويطرح تصوره لاربعة ادوار متوقعة لمصر ، هى : الدولة القائد ، والدولة النموذج ، والدولة الوسيط ، والدولة المشارك . وخلص الى استبعاد ان تمارس مصر دور الدولة القائد او الدولة النموذج خلال المستقبل المنظور ، ومن ثم فإنه يرشح مصر لأن تلعب دورا فى تحقيق بعض المصالحات بين النظم العربية وخلق حد أدنى من التضامن العربى ، مع المشاركة فى النظام

العربى بالتعاون والتنسيق مع الدول العربية فى المجالات المختلفة . واختتم أ . حسنين توفيق دراسته بالدعوة الى ضرورة بلورة استراتيجية عربية لمصر ، استنادا الى الموقع الجغرافى ودلالات الخبرة التاريخية ، حيث ان مصر ضعيفة عندما تنعزل عن دائرتها العربية ، وقوية ومؤثرة عندما تتفاعل معها .

وتكشف دراسة د . نادية محمود مصطفى (قسم العلوم السياسيه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) عن خطورة استمرار الموقف الراهن فى مجال التعامل السياسى المصرى مع مسألة الخيار النووى رغم البداية المبكرة فى الستينيات لتطوير قدرات مصر النووية . فتذكر ان السياسة المصرية تكيفت مع القيود الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التى حالت وتحول دون تطوير قدرة نووية او حتى برنامج سلمى للطاقة النووية الكهربية . وتخلص الى القول بأن دخول مصر فى المجال السلمى لاستخدامات الطاقة النووية ، وخاصة لتوليد الكهرباء هو الأمر الممكن حاليا ، وانه يجب الا تحرم مصر من دخوله ، فان الخيار التكنولوجى هو اساس بناء قوة الدولة المعاصرة ، التى هى اساس القوة السياسية .

وفى دراسته حول «سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة» ينشغل د . حسن نافعة (قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة القاهرة) بمعضلة البحث عن نقطة توازن ، ويعود فى رحلة تاريخية – الى جذور العلاقات المصرية الامريكية ، ويتأمل تطوراتها حتى اللحظة المعاصرة .

فى هذا الاطار ، سجل د . حسن نافعة مجموعة المقولات التالية :

١ – ان استعراض التطورات التاريخية لدور الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط ، منذ منتصف القرن ، يوضح أن مصر كان عليها ، اذا ما قبلت التعاون الأمريكى ، أن تلعب دور الشريك الاصغر لاسرائيل ، التى تمثل حجر اساس وركيزة للمصالح الأمريكية فى المنطقة ، وليس بديلا لها .

٢ – ان فحص العلاقات المصرية الامريكية ، يظهر ان السياق الذى عرضت فيه الولايات المتحدة تقديم مساعدات اقتصادية او عسكرية لمصر اختلف من مرحلة لأخرى ، وفى كل مرحلة كان للولايات المتحدة أهداف تكتيكية واستراتيجية من وراء هذه المساعدات .

٣ – إذا كانت استراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة عموما ، ومصر خصوصا ، قد اتسمت بالثبات، ولم يطرأ عليها تعديل، وان كانت هناك تغيرات تكتيكية، فان سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة تحركت فى ضوء هدف ثابت دائم هو محاولة الابقاء على الجسور المفتوحة مع الولايات المتحدة املا فى مساندتها فى قضاياها المختلفة .

٤ – اذا ادركنا ان المنطقة صراعية بطبيعتها ، وان النقطة الحالية فى مسار العلاقات المصرية الامريكية لاتعبر عن نقطة التوازن المنشودة – فان المعضلة أمام صانع القرار المصرى ، هى كيف يمكن ادارة الصراع مع الولايات المتحدة ، دون أن يصل الى حد المواجهة غير مأمونة العواقب .

وتركز دراسة د . هالة سعودى (قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة)، على تناول «حدود العلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة» غير منهج تحليل التصويت المصرى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومقارنته بالتصويت الأمريكى وتصويت دول عدم الانحياز، بهدف التعرف على ما اذا كان اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية يؤدى الى اتخاذ المواقف الأمريكية نفسها وتبنيها .

وفى ضوء الدراسة التحليلية ، تستخلص الباحثة مجموعة الحقائق التالية :

١ – أن هناك استمرارية فى مواقف السياسة المصرية ومواقف السياسة الأمريكية كما يتضح من نمط تصويب الدولتين على قرارات الجمعية العامة . وتفسر الباحثة ذلك فى ضوء التزام السياسة الخارجية المصرية بعدد من المبادىء ، مثل التضامن مع الشعوب العربية والاسلامية والافريقية ومبادىء حركة عدم الانحياز ، أما الولايات المتحدة فتسترشد فى سياستها الخارجية بعدد من الاعتبارات ، فى مقدمتها استراتيجيتها الكونية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، والمحافظة على المصالح الأمريكية فى أقاليم العالم المختلفة

٢ ـ انه من الطبيعى نتيجة لذلك أن تختلف مواقف الدولتين بالنسبة لبعض القضايا عندما تتعارض الاعتبارات المحركة للسياسة الخارجية المصرية (مجموعة المبادىء) مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لقضية الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا، ونزع السلاح، وعدد كبير من أقسام القرارات الخاصة بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

٣ ـ انه من الطبيعى من ناحية أخرى امكانية حدوث تقارب فى مواقف الدولتين بالنسبة لبعض القضايا، ليس نتيجة لضغوط أمريكية على مصر، وإنما لأنه قد يتصادف ان تتوافق الاعتبارات المحركة للسياسة الخارجية المصرية مع مواقف الولايات المتحدة فى استراتيجيتها الكونية فى مواجهة الاتحاد السوفيتى، كما اتضح بالنسبة لمواقف الدولتين فيما يتعلق بقضيتى افغانستان وكمبوتشيا.

ثانيا

بعض المناقشات فى ضوء جلسات المؤتمر

حظيت قضية مياه النيل، كأحد محددات السياسة الخارجية المصرية، باهتمام ملحوظ فى مناقشات المؤتمر. ويبدو ذلك فى مداخلات د. سعد الدين ابراهيم، الذى ترأس الجلسة الأولى فى المؤتمر. حيث قال انه لا يوافق د. أحمد حسين الرشيدى فيما ذهب اليه حول المبالغة المصرية فى تقدير الاستخدام السياسى لمياه النيل من جانب دول الحوض، وانه يرى ان القضية بالفعل تحتاج الى مزيد من الاهتمام فى ضوء ما تزمع بعض الدول انشاءه من مشروعات قد تؤثر بشكل سلبى على احتياجات مصر المائية. وانتقد استناد د. الرشيدى الى المدخل القانونى فى الدعوة الى الاطمئنان الى حقوق مصر القانونية التى لا يمكن لأحد انتهاكها،

وفى هذه الجلسة أيضا، اثارت دراسة د. السيد عليوة حول مكانة القيم الميكافيللية فى صنع السياسة الخارجية فى الوطن العربى، انتقادات عديدة، بعضها يتعلق بعدم الدقة فى بيانات الدراسة ومعلوماتها، والبعض الآخر يتعلق بمفهوم الباحث نفسه للقيم الميكيافيللية. فقد أشار الدكتور عليوة الى أن «النظام السورى قد طلب الحصول على مساعدات اقتصادية هائلة» (٢ مليار دولار مقابل مجرد التقاء الرئيسين العراقى والسورى على الحدود) أو مقابل عدم شل القمة العربية فى عمان (نوفمبر ١٩٨٧) وذلك فى معرض

حديثه عن ما أسماه «بالابتزاز السورى». وتوقف سعد الدين ابراهيم أمام ذلك قائلا ان هذا ليس صحيحا ، وينطوى على مبالغة كبرى ، وانه فى ذلك الوقت كان فى عمان ، وسأل حول حقيقة هذه الواقعة ، أبلغوه أنها غير صحيحة . وانتقد د . سعد الدين ابراهيم مفهوم الباحث ، ودعا الى ضرورة العمل على التدقيق فى المفاهيم قبل استخدامها ، والتعرف على السياق البيئى والتاريخى الذى أفرزها .

وقدّم د . سعد الدين ابراهيم مراجعة لدكتورة علا ابو زيد فى دراستها « الاسلام والسياسة الخارجية المصرية فى فترة حكم مبارك » حيث ركزت على القول باستخدام الاسلام كأداة فى السياسة الخارجية المصرية . قال سعد الدين ابراهيم أن مفهوم الاداة يتخذ فى هذا السياق معنى سلبيا ، وهذا غير صحيح ، ولكن العيب قد يكون فى «مضمون» التوظيف نفسه .

وفى جلسة « الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية » ، اثارت دراسة د . فاطمة الشربينى « الاتجاهات الريعية فى الاقتصاد المصرى واثرها على توجهاته الخارجية فى فترة الثمانينات» نقاشا واسعا ، كان ابرزه ما أثاره رئيس الجلسة د . ابراهيم سعد الدين حول توسع الباحثة فى وضع حدود لمفهوم الريع . وقال ان هذا غير دقيق غير أن هطه الدراسة بصفة عامة لاقت قبولا واسعا من جمهور الحاضرين ، وكان أهم ما يلفت النظر فيها هو بلورتها للأنشطة الريعية ودقتها فى الإشارة اليها عيانا ، وقدرتها على الكشف عن الآثار السلبية للانشطة الريعية على الاقتصاد المصرى فى اطار تاريخى .

ومن المداخلات المهمة ، تعقيب أ . السيد ياسين على منهجية دراسة الخطاب ، بعد أن عرض الباحثون : منى مكرم عبيد ومصطفى علوى ومحمد سعد أبو عامود وعزة وهبى لرؤية النخبة السياسية لقضايا السياسة الخارجية . وخلاصة رؤية أ . ياسين تتمثل فى انه لا ينبغى على الباحث ان يسلم تسليما مطلقا بالنص الذى يقوم بتحليله ، مما قد ينتهى بالباحث الى ان يصبح مجرد مسجل لبيانات ومعلومات ظاهرة ، وان الموقف الفعلى قد يوجد فى مواقع أخرى غير النص . وبذلك فان ملاحظة أ . السيد ياسين

تنبه الى خطورة الواقع الحالى الخاص بالمراهنة على دراسة التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى عبر تحليل الخطب والبيانات والتصريحات والمقالات وغيرها من أشكال الانتاج الفكرى، وتدفع لاعارة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها، الاهتمام الواجب، الذى يفضى الى دراسات دقيقة تتجاوز تحليل «السياسات المعلنة» بمفردها ، وتمزج بينها وبين الوعى «بالسياسات الفعلية».

وفى جلسة صنع السياسة الخارجية المصرية ، أثارت دراسة د . جمال زهران نقاشا حول امكانية الاعتماد على مدخل البيئة النفسية للرئيس فى تفسير صنع القرار السياسى لمصر . وقال الدكتور مصطفى علوى أن الاعتماد على هذا المدخل بمفرده لا يقدم صورة كافية عن عملية صنع القرار وخاصة ما يتعلق منها بمشاركة مؤسسات أخرى إلى جانب الرئيس .

وسئلت د . امانى قنديل عن اسرار تزايد نفوذ جماعات المصالح فى صنع السياسة الاقتصادية فى مصر فى فترة الرئيس مبارك . وقدمت لذلك تفسيرا فى ضوء التحولات التى مر بها النظام السياسى المصرى مع مطلع الثمانينات . أشارت د . أمانى قنديل إلى أن هذه الجماعات كانت تدرك تماما ، أثناء حياة الرئيس السادات، ان كل ما يجرى فى مصر يدعو الى اطمئنانها، وانه ليس هناك ما يدعوها الى الخوف او الحذر ، فرئيس الجمهورية نفسه يعد المسئول الأول عن خروجها الى ميادين النشاط الاقتصادى ، والمسئول عن دعمها وحماية استمراريتها . ولكن بعد رحيل الرئيس السادات ، شعرت هذه الجماعات ، أنها ازاء رئيس جديد ، وان الأمر يتطلب ان تتحرك هى بنفسها ولا تنتظر تحركات الرئيس . وفى هذا السياق اكتسبت هذه الجماعات ديناميكية تفوق ما كانت عليه ايام الرئيس السادات نفسه .

وفى الجلسة التى خصصت لمناقشة «تخطيط السياسة الخارجية وتنفيذها» ، عبّر د . محمد السيد سليم عن دهشته من موقف د . أحمد عبد الله الرافض لاختيار عدد كبير من خريجى الجامعة الأمريكية وتعيينهم فى وزارة الخارجية !! وكان د . أحمد عبد الله واضحا ومحددا فى رده : أن طريقة الاختيار الحالية قد تمخضت عن تحيز اجتماعى بائن . فاذا ما أضفنا الى ذلك تزايد نسبة ابناء كبار الدبلوماسيين من الملحقين الجدد - رغم تفوق

البعض منهم أيضا - لاتضح أن ثمة خطورة كامنة فى التحول التدريجى للجهاز الدبلوماسى الى ما يشبه الطائفة المغلقة.

وفى جلسة سياسات مصر العربية، التى رأسها د. ابراهيم صقر ، بدا واضحا ان ثمة خيطا رئيسيا يربط بين الرئيس وشباب الباحثين الذين يتقدمهم د . عبد المنعم سعيد و د . عبد الرحمن الصالحى و أ . حسن ابو طالب وأ . حسنين توفيق ، ويتمثل فى الحنين الى دور مصر العربى فى الخمسينيات والستينيات ، وتأمل هذا الدور ، ومحاولة الاستفادة به مع الوعى بالتطورات المعاصرة . سئل أ . حسنين توفيق : لماذا لا تعود مصر الى سابق مكانتها العربية . وأجاب أن علينا أن نميز بين أمرين : الرغبة فى القيام بدور عربى قائد ، والقدرة على القيام بهذا الدور ، وجهاز الدولة فى مصر الآن لا يرغب فى ان يقوم بهذا الدور ، ولا يملك القدرة المناسبة ، وهكذا فكل من الرغبة والقدرة مفقود . ودعا د . عبد المجيد فراج (عميد معهد الاحصاء السابق) الى اعادة النظر فيما اسماه «زعامة مصر» . فهذه الزعامة - وفق رؤية د . فراج - يصعب انجاز الوحدة معها الآن ، ونحن فى حاجة الى ان نتعامل مع الاشقاء فى العالم العربى باعتبارهم «اندادا» .

وحظيت قضية العلاقات المصرية ـ الأمريكية «الخاصة» بحضور مكثف فى جلسات المؤتمر . وفى جلسات سياسات مصر الخارجية اقليميا ودوليا ، التى رأسها السفير صلاح بسيونى السفير المصرى السابق فى الاتحاد السوفيتى ، توقف فى تعقيبه عند الأهمية البالغة لهذه القضية ، وقال انه أيضا منشغل بنقطة التوازن التى شغلت بال د. حسن نافعة، واضاف انه يطرح للنقاش العام هذا التساؤل : هل كان من الممكن ان نتفادى الصدام الذى حدث بين مصر وأميريكا فى الحقبة الناصرية ؟ وكان لكاتب هذه السطور حظ الاجابة على هذا التساؤل: وخلاصة مداخلتى: نعم كان من الممكن، ولكن بشروط: أولها عقد صلح مع اسرائيل . والثانى : التخلى عن الالتزام بتبنى القضية الفلسطينية والدفاع عنها. والثالث : الكف عن ممارسة دور تحررى نشيط يدعو الى الاستقلال الوطنى فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ويدعم حركات التجررالوطنى فيها . والثابت ان أيا من هذه الشروط لم يتحقق ، وبناء على ذلك فقد خطط مسئولو وزارة الخارجية الامريكية لسيناريو شهير ، بدأت معالمه تتضح ابان الصدام بين مصر وامريكا بسبب الدور المصرى فى

الكونغو واليمن والخليج، وفى غمرة تهديد الكونجرس الامريكى بقطع المساعدات الاقتصادية عن مصر . ويتمثل هذا المخطط فى (أ) ان تغير امريكا ذاتها سياستها تجاه مصر – عبد الناصر [ولم تغير امريكا سياستها] (ب)ان تهيىء امريكا الظروف التى يمكن ان تقود الى تولى شخص آخر ، يحل محل عبد الناصر ، ويلتزم بسياسة لا تقلق الساسة الامريكيين ولا تهدد مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة العربية (وكانت تلك صياغة متأدبة لمخططات الاغتيال التى دبرت لعبد الناصر وكشف عنها فيما بعد ، وللسياسات التى اتخذت لعزل مصر عن عالمها العربى ، وغزوها من الداخل) . (جـ) ان تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع عبد الناصر ، باعتباره زعيما يعمل من أجل تحقيق اهداف بلاده ومصالحها الوطنية ، وانه فى هذا الاطار يعمل لتنفيذ سياسات تتسق مع هذه الاهداف وتلك المصالح . ولكنه يظل يمثل «العدو» الذى قد يعرقل بسياساته تحقيق الاهداف والمصالح الامريكية فى المنطقة [وتعتبر هذه النظرة فى التعامل مع عبد الناصر هى المسئولة عن المشاركة الامريكية فى توجيه ضربة كبرى الى مصر – عبد الناصر فى يونيو ١٩٦٧] . واذا كانت هذه هى ملامح السيناريو الامريكى ، فهل كان من الواجب على عبد الناصر ان يستجيب الى الشروط الأمريكية ، حتى يقال عنه انه لم يناطح الولايات المتحدة ؟!

وفى الجلسة ذاتها ، سئلت د . هالة سعودى عما اذا كان منهج «دراسة التصويت» بمفرده يكفى لبلورة ملامح العلاقة بين مصر وامريكا وحدودها . فأجابت اننى استخدم هذا المنهج ، فى الوقت الذى ادرك فيه تماما اهمية الاعتماد على مناهج اخرى ، تقدم بالتكامل فيما بينها معالجة اكثر شمولا لتلك القضية . ولكن اليس من حق الباحث ان يختار جانبا معينا ، يحتم عليه الاحتكام الى منهج او مناهج معينة ؟ .. أعتقد ان ذلك امر ممكن . وبالنسبة لى ، فلم يكن امامى غير ذلك ، خاصة وقد سبق لى ان اجريت دراسة حول العلاقات المصرية الامريكية ، استفدت فيها من الأمكانيات التى تقدمها مناهج مغايرة للمنهج المستخدم فى هذه الدراسة .

ثالثا

ملاحظات عامة حول المؤتمر

١ – يمثل هذا المؤتمر نمونجا جيدا لحالة التواصل بين النخبة المثقفة فى المجالين السياسى والاقتصادى بصفة خاصة، ومسئولى صنع القرار السياسى فى وزارة الخارجية المصرية ووزارة الدفاع وغيرهما من اجهزة الدولة المعنية بصناعة السياسة الخارجية لمصر. فعلى هامش جلسات المؤتمر، الثمانى، خصصت ثلاث جلسات لكبار المسئولين المصريين فى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، حيث القى الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى جلسة الافتتاح (مساء الجمعة ٢ ديسمبر) كلمة اثار بعدها نقاشا مهما حول تراجع مكانة الايديولوجية فى اتخاذ القرار السياسى وبروز دور الاقتصاد فى العلاقة بين الشرق والغرب، والموقف المصرى بعد صدور قرار المحكمة بعودة طابا الى مصر، واسرار تأخر الاعتراف المصرى بالدولة الفلسطينية. وفى اليوم الثالث للمؤتمر (الاثنين ٥ ديسمبر) القى الدكتور اسامه الباز محاضرة حول سياسة مصر الخارجية، اعقبها نقاش مثير تساءل فيه المتحدثون عن أسرار التفاؤل الذى بدا فى حديث د. الباز عن «مستقبل مصر المشرق»، وعن موقفه من العلاقات الخاصة بين مصر وأمريكا، وعن الاجراءات الامنية التى تحول دون الممارسات الديمقراطية وتحصر ممارسة العمل السياسى فى مصر فى اطار «التعبير» وليس «المشاركة». ووفقا لبرنامج المؤتمر، خصصت الجلسة الختامية لكلمة المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، غير انه ارسل لمسئولى المؤتمر اعتذارا عن عدم الحضور.

٢ – يحسب لهذا المؤتمر افساح المجال أمام وجوه جديدة من الشباب ممن يتميزون بجدية ودأب شديدين. ومن هذه الزاوية فانه بحق مؤتمر للشباب أكثر من كونه مؤتمرا للشيوخ، يسهم فى تجديد دماء المؤسسة العلمية ويقدّم للمجتمع العلمى كفاءات يصعب تجاهل

بعضها ، ويحتاج بعضها الآخر الى تشجيع ورعاية ، ويدعو بعضها الى الاطمئنان على مستقبل البحث العلمى فى مصر .

٣ ـ ينبه هذا المؤتمر إلى أن هامش الحرية المتاح يعطى فرصا أكبر لاقامة المؤتمرات وتفهم ماتثيره من نقاش دون حساسية.ويظهر ذلك فى :

(أ) ارتفاع نسبة الحضور بالنسبة لمسئولى صنع القرار المتخصصين والطلاب ، والتى تجسدت فى حضور ما يقرب من ١٠٠٠ شخص فى بعض الاحيان .

(ب) القدرة على الاستفادة من خبرات عدد من كبار المفكرين والاساتذة والمسئولين فى ادارة الجلسات والتعقيب على الدراسات ،

(حـ) الاعداد للمؤتمر والاعلان عنه قبل موعده بفترة تقترب من العام ، والالحاح على الباحثين من اصحاب الدراسات عبر خمسة خطابات ارسلت لكل منهم ،

(د) نسخ دراسات المؤتمر قبل انعقاده ،وتوزيعها على الباحثين والمختصين قبل انعقاد المؤتمر ايضا . وقد ادى ذلك الى اكساب جلسات المؤتمر جدية ورصانة بدت فى مداخلات بعض المناقشين والمعقبين ممن قرأوا الدراسات قبل موعد عرضها .

٤ – كالعادة ، ومثلما يطرح فى مؤتمرات عديدة ، اثار البعض تساؤلا نراه أساسيا : ثم ماذا بعد ؟ قال أحمد عز الدين (رئيس قسم التحقيقات بصحيفة «صوت العرب» التى اغلقت مؤخرا) «انه يشعر بنشوة فكرية لا يعرف كيف يعبر عنها ، من دراسات المؤتمر وما أثارته من مداخلات خصبة . غير أنه لا يعرف لماذا يشعر بالاحباط» . كان احمد عز الدين يومىء الى الفجوة بين احاديث المثقفين ودراساتهم وتطلعاتهم ، وقرارات المسئولين التى كثيرا ما تأخذ طريقا معاكسا . وهى قضية هامة مازالت موضع نقاش وجدال فى الكثير من ساحاتنا العلمية ، وتعيد الى الأذهان ضرورة الدعوى الى «تجسير الفجوة» بين المثقف والسلطة .

رسائل جامعية :

تدخين السجائر طويل المدى

دراسة للآداء على بعض الاختبارات النفسية (★)

هند سيد طه (★ ★)

تمثلت المشكلة محور الإهتمام فى هذا البحث فى الكشف عن العلاقة بين تدخين السجائر طويل المدى وكفاءة بعض الوظائف المعرفية والنفسية الحركية ، وبالتحديد : سرعة الأداء النفسى الحركى ، ودقة الإدراك ، والذاكرة المباشرة ، والانتباه ، ودقة تقدير المسافة ·

وترجع أهمية هذه المشكلة إلى ما كشفت عنه مجموعة كبيرة من الدراسات الميدانية التى أجريت بهدف الكشف عن دوافع احتفاظ الأفراد بعادة تدخين السجائر، رغم ما تنطوى عليه من مضار صحية خطيرة ، كشفت هذه الدراسات عن أن من أهم الدوافع التى يدلى بها المدخنون عن أسباب تدخينهم للسجائر : الرغبة فى الحصول على التنبيه ، وتنشيط التفكير ، وتركيز الانتباه ·

وقد ترتب على ذلك إفتراض البعض أن للتدخين آثاره الإيجابية فى هذا الصدد ، ومن ثم تزايد الاهتمام لدى علماء النفس بإجراء الدراسات التجريبية للكشف عن أثر التدخين على الوظائف النفسية . غير أن معظم هذه الدراسات

★ رسالة دكتوراه ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٨٨

★ ★ خبير ، قسم بحوث الجريمة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

كانت دراسات معملية تدور حول التأثير الحاد أو المباشر للتدخين ، ولم نجد فى التراث دراسات تجريبية تتناول العلاقة بين تدخين السجائر طويل المدى وكفاءة الوظائف النفسية ، رغم الأهمية النظرية والتطبيقية للكشف عن هذه العلاقة •

وعند فحص هذه الدراسات تبين أن اهتمامها قد انصب أساساً على وظيفتين من الوظائف المعرفية هما : الانتباه ، والذاكرة المباشرة . وبالنسبة للوظيفة الأولى كان هناك إتساق بين نتائج هذه الدراسات ؛ حيث تشير إلى أن التدخين يؤدى إلى تحسن فى الانتباه الانتقائى ، ورفع كفاءة الأداء فى المهام التى تتطلب قدراً من التيقظ أو الانتباه الممتد لفترة طويلة نسبياً •

أما فيما يتصل بالوظيفة الأخرى ، فقد برز التناقض بين نتائج الدراسات ؛ فعلى حين تشير بعض الدراسات إلى وجود آثار سلبية للتدخين سواء على التذكر المباشر أو التذكر بعيد المدى ، تشير دراسات أخرى إلى أن التدخين يؤثر سلبياً على التذكر المباشر ، ولكنه يؤدى فى نفس الوقت إلى رفع كفاءة التذكر بعيد المدى •

ومهما يكن الأمر ، فمن المتعذر أن نعمم نتائج هذه الدراسات على التدخين طويل المدى ، وذلك لعدد من التحفظات المنهجية أهمها ما يلى :

أولا: اعتمدت هذه الدراسات على تصميمين تجريبيين: أولهما يقوم على استخدام مجموعتين من الأفراد المدخنين أصلاً؛ إحداهما يسمح لها بتدخين سيجارة قبل الأداء على الإختبار ، والأخرى لا يُسمح لها بذلك . ثم تجرى المقارنة بين أداء المجموعتين •

أما التصميم التجريبى الآخر فيتضمن المقارنة بين أداء نفس المجموعة من الأفراد المدخنين ؛ مرة فى ظل جلسة تجريبية يُسمح لهم فيها بتدخين سيجارة قبل تطبيق الإختبار ، والمرة الأخرى فى جلسة ضابطة لا يُسمح لهم بالتدخين فيها . وهكذا لا نجد فى كل من التصميمين مجموعة ضابطة من غير المدخنين أصلاً •

وجدير بالذكر أن المفحوصين فى جميع هذه الدراسات طُلب منهم الإمتناع عن التدخين لعدد من الساعات (حوالى ١٢ ساعة) قبل إجراء التجربة . ولذا فإن بعض ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج إيجابية للتدخين يمكن

رده إلى الأثر السلبى لإنسحاب النيكوتين بالنسبة للمجموعة الضابطة من المدخنين ، مما ترتب عليه تدهور أدائها بالمقارنة بالمجموعة التجريبية التى سمح لها بالتدخين .

ثانيا : تبين من بعض هذه الدراسات التى سُمح فيها للمجموعة التجريبية بتدخين ثلاث سجائر ، أن التأثير الإيجابى للتدخين قد اقتصر فقط على السيجارة الأولى ، أما السيجارتان الأخريان اللتان تم تدخينهما بعد ذلك فلم ينتج عنهما مثل هذا التأثير الإيجابى . ومعنى ذلك أن هذا التأثير مؤقت جداً ، ولا يتعدى السيجارة الأولى فى اليوم عندما يكون مستوى النيكوتين فى الدم منخفضاً للغاية نتيجة للإمتناع عن التدخين حوالى ١٢ ساعة ، كما حدث فى سياق هذه الدراسات •

ويثير هذا بدوره تساؤلاً حول طبيعة النتائج التى كان من الممكن الحصول عليها إذا ما تم قياس الأداء بعد تدخين عدد من السجائر مع عدم الإمتناع عن التدخين لمدة طويلة قبل إجراء التجربة . فمن المحتمل أن تختلف النتائج فى هذه الحالة ؛ خاصة وأن هناك ما يشير إلى أن مستوى الاستثارة (أو ما يسمى بمستوى التنبه العصبى) يتأثر بعدد السجائر المدخنة . فبينما تؤدى الجرعات الصغيرة من النيكوتين إلى التنبيه ورفع مستوى الاستثارة ، تؤدى الجرعات الأكبر إلى التخميد وخفض مستوى الاستثارة •

ويمثل هذان التحفظان وغيرهما مما عرضنا له فى دراستنا أهم أسباب عدم الإمتداد بنتائج الدراسات التجريبية عن التأثير المباشر للتدخين ، وتعميمها فى مجال التدخين طويل المدى •

هذا عن الدراسات التجريبية . فإذا ما انتقلنا إلى الدراسات الارتباطية التى عُنيت بقياس كفاءة الوظائف النفسية لدى المدخنين وغيرالمدخنين أصلاً ، وجدنا رغم ندرتها ، وما يؤخذ عليها من عدم تحديدها لسنوات التدخين ، وعدم مراعاتها لبعض متغيرات الشخصية الهامة عند محاولة تقييم العلاقة بين تدخين السجائر وكفاءة الوظائف النفسية ، خاصة متغيرات الأبعاد الاساسية للشخصية (الانبساط ، والعصابية، والذهانية،) وجدنا ، رغم ذلك، ان نتائجها تشير بوجه عام إلى نقص كفاءة بعض الوظائف الهامة مثل : الانتباه ، والتعلم ، والذاكرة المباشرة وقريبة المدى على السواء ، لدى المدخنين بالمقارنة بغير المدخنين •

وقد أدى بنا ما سبق إلى صياغة الفرض العام للدراسة الراهنة على النحو التالى : يصاحب تدخين السجائر طويل المدى نقص فى كفاءة بعض الوظائف النفسية .

ومما يزيد من تدعيم هذا الفرض ما كشفت عنه بعض الدراسات من أن لمادة النيكوتين آثاراً تراكمية ، حيث أدى حقن الفئران بجرعات يومية من هذه المادة لمدة شهور إلى إنخفاض دال فى أدائها على إختبار تعلم المتاهة .

كما قد يعزز فرضنا الدراسة المصرية لتعاطى الحشيش طويل المدى التى كشفت عن وجود إرتباط سلبى بينه وبين كفاءة عدد من الوظائف المعرفية والنفسية الحركية . والواقع أن نتائج هذه الدراسة كانت من بين الأسباب الرئيسية التى دفعتنا إلى إجراء الدراسة الراهنة . فرغم الإختلاف الفارماكولوجى بين مكونات المادتين (القنب والطباق) فهناك أوجه شبه : فكلاهما من المواد المؤثرة فى الجهاز العصبى المركزى ، وكلاهما ينتج عنه نوع من أنواع الاعتماد •

ونحن على بينة من أن الجزم بوجود علاقة سببية بين التدخين وتدهور الوظائف النفسية لا يمكن أن يتحقق إلا بإجراء دراسة طولية ، يتم فيها قياس هذه الوظائف لدى الأفراد قبل شروعهم فى سلوك التدخين ، ثم إعادة قياس هذه الوظائف مرة أو مرات أخرى بعد مرور عدد من السنوات على رسوخ عادة التدخين •

ولكن يمكننا على أية حال ، من خلال الدراسات الارتباطية ، وخاصة إذا أخذت فى اعتبارها المتغيرات السابق الإشارة إليها ، يمكننا أن نحصل على عدد من المؤشرات فى هذا الاتجاه . وتعد الدراسة الحالية خطوة فى هذا الطريق ؛ حيث تبلورت أهدافها الرئيسية فى الإجابة على الاسئلة التالية :

أولا : هل هناك فروق دالة بين المدخنين وغير المدخنين فى الأداء على بعض الاختبارات المعرفية والنفسية الحركية ، فى اتجاه تفوق غير المدخنين ؟

ثانياً : هل تقوم الأبعاد الأساسية للشخصية (الانبساط ، والعصابية ،

والذهانية) بدور فى تشكيل العلاقة بين تدخين السجائر طويل المدى وكفاءة الآداء على هذه الاختبارات ؟ بمعنى آخر ، هل الفروق بين المدخنين وغير المدخنين ترجع فى جزء منها إلى إختلاف المجموعتين أصلاً فى هذه الأبعاد ، أو إلى وجود تفاعل بين هذه الأبعاد وبين تدخين السجائر طويل المدى ؟

ثالثا : هل تنخفض كفاءة الأداء على هذه الإختبارات لدى المدخنين كلما زاد عدد السجائر المدخنة يومياً ، وعدد سنوات التدخين ؟

ويمكن تلخيص الإجراءات المنهجية التى اتبعت فيما يلى :

أولا عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من مجموعتين من الأفراد ؛ إحداهما من المدخنين المنتظمين فى التدخين ، وعددها ٧٥ مدخناً ، يتراوح عدد السجائر التى يدخنونها يومياً بين ١٠و ٦٠ سيجارة (بمتوسط قدره ٧٥ر٢٢ ± ٢١ر١١) . كما تراوحت مدة تدخينهم للسجائر بين ٣ و ٢٣ سنة (بمتوسط قدره ٢١ر١١ ± ١.ر٤) . والمجموعة الأخرى مجموعة ضابطة من غير المدخنين أصلاً مماثلة من حيث العدد •

وكانت المجموعتان متكافئتين فى المتغيرات التالية : الجنس ، والسن ، ومستوى التعليم ، ومستوى المهن ، ومتوسط الدخل الشهرى ، ومحل الاقامة على إساس متصل الريف – الحضر ، وعدم تعاطى الكحوليات أو أى نوع من المخدرات سواء الطبيعية أو المخلقة ، بشكل منتظم .

ثانيا : أدوات الدراسة :

طبق على أفراد المجموعتين ، فى جلسات فردية استغرقت كل منها ما بين ساعة ونصف إلى ساعتين ، ما يلى :

ا – استبار مقنن لاستيفاء البيانات الشخصية الضرورية للدراسة مثل : العمر ، ومستوى التعليم ، والمهنة ، وإجمالى الدخل الشهرى ، ومحل الاقامة ، وما إذا كان المفحوص يتعاطى بانتظام اى نوع من الكحوليات أو المخدرات أو الأدوية (المهدئة ، والمنومة ، والمنشطة) . وفى حالة التأكد من عدم الانتظام يسأل عما إذا كان يتعاطى هذه المواد أحياناً فى بعض المناسبات •

كما تضمن الاستبار اسئلة عن التدخين، وعدد السجائر المدخنة يومياً، وعدد سنوات التدخين •

ب - إستخبار أيزنك للشخصية لقياس الأبعاد الأساسية للشخصية: الانبساط والعصابية والذهانية، بالاضافة الى مقياس الكذب •

جـ - مجوعة من الإختبارات الموضوعية لقياس الوظائف التالية:

- سرعة الأداء النفسى الحركى: من خلال إختبار السرعة من بطارية الاستعدادت العامة، وإختبار شطب الحروف، وإختبار توصيل الدوائر (الجزء ١) •

- دقة الإدراك: من خلال إختبارى الاشكال المتضمنة، وبنتون للاحتفاظ البصرى (جزء النقل) •

- الذاكرة المباشرة: من خلال إختبارى تذكر الكلمات وبنتون للاحتفاظ البصرى (جزء الاستدعاء) •

- الانتباه: من خلال إختبارى التيقظ السمعى، والتجميع السمعى المتتالى للأرقام •

- دقة تقدير المسافة: من خلال إختبار تقدير الأطوال •

وقد تم التحقق من الشروط السيكومترية لهذه الأدوات من حيث الثبات والصدق. كما راعينا توحيد الترتيب الذى قدمت به فى كل جلسة من جلسات التطبيق الفردى. وقد تم السماح للمدخنين بحرية التدخين متى شاؤوا إلا فى حالة الأداء على إختبارات سرعة الأداء النفسى الحركى •

ثالثا: خطة التحليل الإحصائى:

أخضعت بيانات الدراسة إلى عدد من المعالجات الإحصائية للإجابة على الاسئلة السابق ذكرها كأهداف رئيسية للبحث، وذلك على النحو التالى:

ا - استخدم أسلوب «تحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين» ثلاث مرات على نحو مستقل، وذلك للتحقق من الفروق بين المدخنين وغير المدخنين من حيث مدى كفاءة الأداء على الاختبارات المختلفة، ومدى ارتباط هذه الكفاءة بالابعاد الاساسية للشخصية لدى المجموعتين، وما إذا كان هناك تفاعل بين

كل من هذه الابعاد على حدة وبين متغير التدخين طويل المدى . وقام التحليل فى كل مرة على أساس تصميم عاملى (٢ + ٢) قوامه أربع مجموعات فرعية ، ويضم متغيرين مستقلين : أولهما متغير التدخين طويل المدى ، وثانيهما أحد الإبعاد الثلاثة للشخصية (الانبساط، أو العصابية، أو الذهانية). أما المتغيرات التابعة فكانت درجات الأداء على الإختبارات المختلفة ·

وبالاضافة إلى ما سبق ، ولمزيد من الضبط الإحصائى ، أعدنا إجراء نفس التحليل فى كل مرة من المرات الثلاث لتحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين بعد عزل تأثير بُعدى الشخصية الآخرين ، وذلك باستخدامهما كمصدرين للتباين المشترك (أو ما يمسى بالتغاير covariates).

ا – استخدم أيضاً أسلوب «تحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين» داخل مجموعة المدخنين فقط، وذلك على أساس تصميم عاملى (٢ × ٢) قوامه أربع مجموعات فرعية ، ويشمل متغيرين مستقلين : أولهما متغير كثافة التدخين ، أى عدد السجائر المدخنة يومياً ، حيث قسمت مجموعة المدخنين إلى من يدخنون ٢٠ سيجارة أو أقل يوميا فى مقابل من يدخنون اكثر من ٢٠ سيجارة يوميا . أما المتغير المستقل الثانى فهو طول مدة التدخين ، أى عدد سنوات التدخين؛ وهنا قسمت المجموعة إلى من يدخنون لمدة عشر سنوات أو أقل فى مقابل من يدخنون لمدة أكثر من عشر سنوات ·

رابعاً : النتائج :

أسفرت التحليلات الاحصائية السابقة عن مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلى :

ا – أدى متغير التدخين طويل المدى فى كل مرة من المرات الثلاث لتحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين ، إلى التمييز بدلالة واضحة بين المدخنين وغير المدخنين فى الأداء على الاختبارات التالية : توصيل الدوائر ، والأشكال المتضمنة ، وبنتون للاحتفاظ البصرى (جزء الاستدعاء) ، والتيقظ السمعى . وكانت الفروق دائماً لصالح غير المدخنين ، بمعنى أنهم كانوا أكثر كفاءة من حيث سرعة الأداء النفسى الحركى ، ودقة الادراك ، والذاكرة المباشرة ، والانتباه ·

ولم يحدث أى إختلاف جوهرى فى هذه النتائج عندما أعدنا التحليل فى كل مرة بعد عزل تأثير بُعدى الشخصية الآخرين كإجراء لتحليل التباين المشترك •

ب – لم يؤد بُعد الانبساط عند استخدامه كمتغير مستقل فى تحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين ، إلى التمييز بين المجموعات إلا فى حالة إختبارين فقط : أولهما إختبار توصيل الدوائر حيث كان الفرق لصالح مرتفعى الانبساط . غير أن هذا الفرق كان أقل بكثير من الفرق الراجع إلى متغير التدخنين . بل والأهم من ذلك انه إختفى تماماً عندما أعدنا التحليل مرة أخرى بعد عزل تأثير بُعدى العصابية والذهانية ، على حين ظل تأثير متغير التدخين على حاله •

أما الاختبار الثانى فهو اختبار السرعة ، حيث ظهر فرق دال لصالح مرتفعى الانبساط أيضاً . وقد ظل هذا الفرق على حاله حتى بعد إعادة التحليل مع عزل تأثير بُعدى العصابية والذهانية . غير أن هذا الفرق لا يعنينا كثيراً فى الدراسة الراهنة لأن ما يهمنا اساساً ، كما سبق أن أوضحنا ، هو تأثير كل بُعد من أبعاد الشخصية فى علاقته بالفروق بين المدخنين وغير المدخنين . وبما اننا لم نجد أى فرق دال بين هاتين المجموعتين فى الاداء على هذا الإختبار ، فلم نتوقف طويلاً أمام هذا التأثير لمتغير الانبساط .

جـ – لم يؤد بُعد العصابية عند استخدامه كمتغير مستقل فى تحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين ، الى التمييز بين المجموعات فى أى من الاختبارات ، سواء قبل عزل بُعدى الشخصية الآخرين أو بعد عزل تأثيرهما •

د – لم يؤد أيضاً بُعد الذهانية عند استخدامه كمتغير مستقل فى تحليل التباين ذى التصنيف فى اتجاهين ، إلى التمييز بين الجموعات فى أى من الاختبارات ، سواء قبل عزل بُعدى الشخصية الآخرين أو بعد عزل تأثيرهما •

هـ – لم تكشف التحليلات السابقة عن أى تفاعل دال بين متغير التدخين وأبعاد الشخصية الثلاثة ، كل على حدة ، إلا فى حالة إختبارين فقط : أولهما إختبار التجميع السمعى المتتالى للارقام ، حيث كان التفاعل الدال بين متغير التدخين وبُعد الانبساط ؛ فتفوق غير المدخنين على المدخنين بدرجة دالة فى حالة إنخفاض الانبساط فقط ، أما حالة إرتفاع الانبساط فلم يظهر فرق دال بين المجموعتين •

أما الاختبار الثانى فهو إختبار بنتون للاحتفاظ البصرى (جزء النقل) حيث كان التفاعل الدال فى هذه الحالة بين متغير التدخين وبُعد الذهانية، وإن كانت طبيعة هذا التفاعل من نوع آخر لأنه يرجع اساساً إلى إختلاف إتجاه الفروق (وليس حجمها) بين المدخنين وغير المدخنين تبعاً لموقعهما على بُعد الذهانية فبينما مالت مجموعة غير المدخنين إلى التفوق على مجموعة المدخنين فى حالة إرتفاع الذهانية، حدث العكس ومال المدخنون إلى التفوق على غير المدخنين فى حالة إنخفاض الذهانية. وإن كانت الفروق فى الحالتين غير دالة احصائياً.

وقد ظل هذان النوعان من التفاعل (سواء فى إختبار التجميع السمعى المتتالى للارقام أو فى إختبار بنتون جزء النقل) على حالهما حتى بعد إجراء تحليل التباين المشترك •

وباستثناء ما سبق، لم يظهر فى الأداء على الاختبارات الاخرى أى تفاعل دال بين متغير التدخين وكل بُعد من أبعاد الشخصية •

و – لم يكشف تحليل التباين ذو التصنيف فى اتجاهين داخل مجموعة المدخنين عن أى فروق دالة فى الأداء على الاختبارات المختلفة، سواء عند المقارنة على أساس متغير كثافة التدخين، أو المقارنة على أساس متغير طول مدة التدخين، أو التفاعل بينهما •

وقد تمت مناقشة جميع هذه النتائج فى ضوء إجابتها على أسئلة البحث من ناحية، وفى ضوء ارتباطها بالدراسات السابقة من ناحية أخرى. وأما ما تثيره من تفسيرات وتساؤلات مختلفة فقد تيسر لنا أن نجيب على بعضها عبر عدد من المعالجات الإحصائية الإضافية، وما يزال البعض الآخر ينتظر الإجابة •

ويبقى أن نعرض بايجاز لأهم النتائج التى استخلصناها مع مراعاة عدم تعميمها بطبيعة الحال إلا فى حدود عينات لها نفس مواصفات عينة الدراسة الحالية وخصائصها، وأهم هذه النتائج ما يلى:

أولاً: هناك ارتباط سلبى بين تدخين السجائر طويل المدى وكفاءة بعض الوظائف النفسية الهامة مثل: سرعة الأداء النفسى الحركى، ودقة الإدراك.

والذاكرة المباشرة ، والانتباه •

ثانيا : يقوم هذا الارتباط السلبى بغض النظر عن سمات شخصية المدخنين ، أى موقعهم على كل بُعد من أبعاد الشخصية الاساسية (الانبساط ، والعصابية ، والذهانية) .

ثالثاً : يوجد هذا الارتباط السلبى بغض النظر أيضاً عن عدد السجائر المدخنة يومياً ، وعدد سنوات التدخين •

رابعاً : يزداد هذا الارتباط السلبى وضوحاً مع إرتفاع مستوى التعليم •

انماط التفاعل بين النظم التقليدية والحديثة (★)
دراسة لبعض النظم الاجتماعية فى المجتمع اليمنى

رشاد محمد العليمى (★ ★)

أولاً : موضوع البحث وأهميته :

يكتسب الحديث عن قضية التحديث والتقليد فى الدول النامية أهمية خاصة ، لاعتبارات عديدة ، لعل اهمها المشكلات البنائية والتاريخية التى تعانى منها هذه الدول ، وما ترتب على الأخذ بأسلوب التنمية والتحديث من تداخل بين أشكال وتكوينات إجتماعية تقليدية مرتبطة بتاريخ وتراث تلك المجتمعات ، وأخرى حديثة مرتبطة بنمط الانتاج الرأسمالى والحضارة الغربية الحديثة .

ويتخذ كل مجتمع شكلاً خاصاً به كمحصلة للتفاعل بين الجوانب التقليدية وبين التأثيرات الحديثة الوافدة فى المجالات المختلفة ، فى الفكر والاتجاهات والقيم ، وفى الابنية والمؤسسات ، ونماذج السلوك السائدة .

ودراسة أنماط العلاقة بين النظم التقليدية والنظم الحديثة فى المجتمعات العربية ، وكذلك العلاقات التاريخية والمعاصرة التى ربطت البلدان المتقدمة والبلدان النامية، تجعلنا اكثر فهماً للتطورات التى شهدتها البناءات الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم الثالث ، من خلال انماط الاختلاط والتداخل التى ميزت هذه المجتمعات خلال مراحل التطور فى العصر الحديث .

وظاهرة التحديث فى كثير من المجتمعات العربية تبدو فى أكثر الأحيان غريبة عن البناء الاجتماعى لهذه المجتمعات. فعندما تبدأ عملية التغيير، تثور كثير من الاسئلة حول مغزى هذه التغيرات الكلية او الجزئية ، وهل هى قائمة على تفضيل هذه المجتمعات للانماط الجديدة ام انها فرضت فرضا .

(★) رسالة دكتوراة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨

(★ ★) جامعة صنعاء ، الجمهورية العربية اليمنية

وقد كان على علماء الاجتماع ان يقدموا تفسيرات وحلولا لتلك المشكلات التى واجهتها المجتمعات التقليدية ، وتحديد السياسات التى ينبغى الأخذ بها . هل بإلغاء النظم التقليدية وإحلال النظم الغربية الحديثة بدلاً عنها؟ أم بإنتقاء ما يتناسب ويتفق مع المتغيرات والقيم السائدة؟

وظاهرة التحديث فى المجتمع اليمنى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية . ودخلت اليمن خلال هذه الفترة فى علاقات مع مراكز الحضارة الغربية ، وتعاظمت هذه العلاقات بقيام ثورة ١٩٦٢ ، التى كان من بين أهدافها تحديث المجتمع . وقد سار هذا التحديث فى إتجاه زيادة الارتباط بالعالم الخارجى ، مما ادى الى تغلغل أشكال اجتماعية وثقافية جديدة ، ترتب عليها ما يلى :

١ – إندماج المجتمع اليمنى بالنظام العالمى ، وما ترتب على هذا الاندماج من تحولات اقتصادية واجتماعية ، أدت الى تغلغل اشكال ثقافية واجتماعية حديثة فى مجالات متعددة : كالتعليم ، وأنساق الضبط الاجتماعى ، وأنماط الانحراف .

٢ – تراجع الصورة التقليدية للمجتمع ، وظهور أشكال ونماذج حديثة . فتداخلت النظم والانماط التقليدية بتلك الوافدة ، وبدأ الصراع بين دُعاة التقليد والتحديث فى جوانب الحياة المختلفة .

٣ – فقدت الكثير من النظم والقيم التقليدية فاعليتها وتأثيرها ، كما عجز الكثير منها عن إستيعاب حركة المجتمع المتغيرة ، فى الوقت الذى إفتقدت النظم الحديثة فى اكثر الأحيان التجانس الاجتماعى مع الظروف والأوضاع المحلية .

٤ – إن مشكلة تحديث النظم الاجتماعية فى المجتمع اليمنى تكمن فى الموروث التاريخى ، فلكل نظام جذوره التقليدية . فإلى أى مدى يمكن تحديث تلك النظم وتجاوز ثنائية التقليد والتحديث؟ .

٥ – ان دراسة عملية التحديث لبعض لنظم الإجتماعية فى المجتمع اليمنى سوف تقدم لنا صورة لنمط التفاعل بين القديم والحديث ، خاصة وأن التحديث فى المجتمع اليمنى لم يفرض من قوى خارجية ،بل كان إختيارياً فى الغالب ، بالرغم من خضوعه لقاعدة التوازن بين العناصر التقليدية والتحديث .

ولبحث هذه القضايا فقد تمت دراسة النظام القانونى فى المجتمع اليمنى بأنساقه الفرعية المتمثلة فى :

١ - التشريع .
٢ - النظم القضائية .
٣ - المؤسسات التعليمية القانونية .
٤ - النظم العقابية .
٥ - الانماط الانحرافية للسلوك الاجتماعى .

ثانياً : أهداف الدراسة :

تحدد الهدف الرئيسى لهذا البحث فى محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين الأشكال والنظم الاجتماعية والثقافية التقليدية والحديثة ، من خلال الاجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية .

ثالثاً : مجالات الدراسة

١ - المجال المكانى : الجمهورية العربية اليمنية .
٢ - المجال الزمنى من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٨٥ .

مع ملاحظة عدم تجاهل الفترة التاريخية السابقة ، خاصة تتبع ما يفيد البحث .

رابعاً : منهج البحث

١ - الكتب والوثائق والتشريعات والنشرات ، والاحصائيات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة .

٢ - الاخباريون والمقابلات .

٣ - دارسة الحالة : وقد تم دراسة عشر حالات ، خمس منها من رجال القضاء التقليدى ، وخمس حالات أخرى من رجال القضاء الحديث . وتم إختيارها طبقاً لمعايير منهجية محددة .

خامساً : تقسيم الرسالة

تم تقسيم الرسالة الى ثلاثة أبواب ، ومقدمة وخاتمة .

الباب الاولى إشتمل على ثلاثة فصول . الفصل الأول خصص للحديث عن

قضية التحديث والتقليد ، مع مناقشة قضية التبعية . وخصص الفصل الثانى لماقشة مفهوم الأصالة والمعاصرة فى الفكر العربى . وفى الفصل الثالث تم إستعراض تحديث النظم القانونية العربية .

وإشتمل الباب الثانى على ثلاثة فصول ، الأول خصص للحديث عن التقليدية والحداثة فى وسائل الضبط الإجتماعى فى المجتمع اليمنى ، أما الفصل الثانى ففيه تم تتبع التطور التشريعى فى اليمن . وفى الفصل الثالث تم الحديث عن تحديث النظام القانونى اليمنى ، وأبعاده ، وعوائق هذا التحديث ، والصراع بين القديم والحديث ونتائجه وخلفياته الإجتماعية والفكرية .

أما الباب الثالث فقد أشتمل على ثلاثة فصول ، الأول خصص للحديث عن المؤسسات التعليمية القانونية التقليدية والحديثة . والثانى خصص للحديث عن المؤسسات القضائية والعقابية التقليدية والحديثة . وفى الفصل الثالث تم عرض الأنماط التقليدية للإنحراف وتلك الأنماط التى ظهرت بعد التحديث وأسبابها .

ثم خاتمة لأهم الإستخلاصات والنتائج .

سادساً : أهم الإستخلاصات والنتائج

ظل المجتمع اليمنى لفترة طويلة من الزمن تحكمه عوامل بنائية وتاريخية داخلية ، وإستمرت الكثير من الأنظمة الإجتماعية تعيد إنتاج نفسها فى ظل فائض إنتاجى محدود ، وغياب أى تطوير لتلك النظم ، وتحولت الكثير من النظم والمفاهيم إلى قوة مسيطرة على كيان الفرد والمجتمع . غير ان تلك العزلة قد تحطمت بفعل عوامل عديدة خارجية وداخلية ، لعل أبرزها ثورة ١٩٦٢م حيث ترتب على قيامها دخول اليمن فى علاقات واسعة مع العالم الخارجى . وتوسعت هذه العلاقات بتدفق النفط فى دول الخليج المجاورة والهجرة إليها ، كما ان خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية قد حدت من أثار العزلة الداخلية .

غير أن هذا التطور قد أفسد الكثير من القيم ، كما أن الكثير من النظم أصبحت غير قادرة على إحتواء هذا التطور الشامل ، الأمر الذى شكل دعوة إلى وضع البدائل المناسبة لتلك النظم والمفاهيم ، وتطوير ما يمكن تطويره لمواجهة حركة المجتمع المتغيرة .

إتضح من هذه الدراسة أن النظم الإجتماعية الحديثة ، التى إفتقدت الخلفية التقليدية ، بدت وكأنها قد تجاوزت ثنائية التقليد والتحديث ، وأصبحت اكثر قدرة على إستيعاب الواقع الثقافى والإجتماعى، وتتمتع بقدر من حسن الأداء يفوق فى أكثر الاحيان أداء تلك النظم الضاربة فى القدم والأسبق فى التكوين .

لقد تبين أيضاً أن تحديث النظام القانونى اليمنى قد أكد إخفاق عملية التوفيق بين المفاهيم التقليدية والحديثة ، كما ان هذه الصيغة التوفيقية لم تسفر عن ظهور صيغة جديدة اكثر اتساقاً مع عناصر التراث والثقافة اليمنية . ولعل ذلك يعود إلى غياب العناصر الإيجابية القادرة على توجيه هذه الصيغة التوفيقية ، حيث ظلت الانماط بنوعيها التقليدى والحديث تتداخل ، بل تم العمل على تنميتها تحقيقاً لمطالب أصحاب الاتجاهات المتناقضة .

وقد شكل ذلك إخفاقاً لعملية تحديث النظم ، لان ماتم عمله ليس توفيقا بين إتجاهات عامة تخدم المجتمع وترعى مصالحه، وانما هو توفيق بين أفراد ومصالح وقتية . وقد ترتب على ذلك وجود مؤسسات تقليدية غير قادرة على تطوير نفسها وتكوين كوادر لهذا التطوير ، كما أن الصراع بين دعاة التقليد والتحديث قد اعاق إنشاء وتطوير مؤسسات حديثة .

أوضحت الدراسة ان عملية بناء وتحديث النظم الإجتماعية فى المجتمع اليمنى قد ارتبطت بمواقف متطرفة بعضها يرفض قيمة ما أو نظاماً معيناً ، كون هذه القيمة او هذا النظام مصدره الحضارة الغربية الحديثة . ويرفض البعض الآخر قيماً ونظماً كونها موروثة من التراث . فى حين أن قضية الإختيار لابد أن تستجيب لمتطلبات الواقع ، ومعطيات التاريخ ، فالواقع المتغير فى حاجة الى نظم متطورة لمواكبته ، كما أن التاريخ اليمنى يمدنا بخبرة واسعة عن تلك الجوانب السلبية لكثير من القيم والنظم الموروثة خاصة ما يتعلق منها بتحقيق العدالة والحرية ، والمساواة .

– وفيما يتعلق بمؤسسات النظام القانونى (موضوع الدراسة) ، فإن تطويرها قد تم شكلاً ، فقط . ففى الوقت الذى إستحدثت جوانب معينة فى تلك المؤسسات ، إلا أنه تم إستبعاد الانسان ، وهو العنصر الاساسى فى عملية التحديث .

- تتسم المرحلة الإنتقالية التى يمر بها المجتمع اليمنى بالتداخل والازدواجية بين القديم والحديث. وقد صاحب هذه المرحلة حالة من الخلخلة الفكرية والتنازع القيمى، وانعكس ذلك على سلوك الأفراد وعلاقاتهم الإجتماعية، الأمر الذى أدى إلى ظهور أنماط إنحرافية حديثة، كما زادت نسبة بعض الأنماط التقليدية فى ظل تصدع للقيم التقليدية الفاعلة فى عملية الضبط الإجتماعى، وعدم قدرة أجهزة الضبط الحديثة التكوين على تطوير أدائها لمواجهة تلك المشكلات.

إتضح من الدراسة أن القضاء اليمنى يعيش ازمة حقيقية، وهذه الأزمة لها ابعاد ثلاثة:

١ - بعد تاريخى: ويتمثل فى جوانب الفساد المختلفة التى إتسم بها هذا الجهاز تاريخيا.

٢ - بعد ثقافى واجتماعى:ويتمثل فى مقاومة رجال القضاء التقليدى تحديث هذا النظام وتطويره، بحجة أن هذا التحديث يشكل غزواً ثقافياً غربياً بالاضافة الى زيادة الخصومات القانونية حول الأراضى الزراعية نتيجة الهجرة وزيادة السيولة النقدية.

٣ - بعد تنظيمى (مؤسسى): ويتمثل فى تخلف هذا الجهاز عن التطور العام الذى شمل جوانب الحياة المختلفة، مما أدى إلى وجود نوع من الإغتراف بين المجتمع وجهاز القضاء. لذلك فإن المخرج لهذه الأزمة يكمن فى تحديث هذا النظام ولابد أن يبدأ بالإدارة القضائية (الإنسان).

بعض جوانب السلوك اللغوى (*)
لـــدى مـــرضى الفصـــام

جمعة سيد يوسف(* *)

موضوع هذه الدراسة هو فحص جوانب السلوك اللغوى لدى عينة من مرضى الفصام، ومقارنتهم بمجموعة ضابطة من الأسوياء. ورغم أهمية اللغة باعتبارها الوسيلة المباشرة التى تسمح للناس بمعرفة بعضهم البعض من خلال عمليات التخاطب وتنظيم السلوك والتخطيط وحل المشكلات ، فإنها من اكثر الموضوعات ثراءً وتعقيداً •

وتعنى الدراسة بمعالجة جانبين اساسيين، هما إنتاج اللغة وفهمها. ونعنى بالأول القدرة على التعبير أو تقديم منتج لغوى يتفق والقواعد العامة لإنتاج اللغة . بمعنى آخر إنتاج اللغة منطوقة أو مكتوبة سواء كانت تلقائية أو كاستجابة لأسئلة أو تعليمات . أما الثانى فنقصد به القدرة على فهم المعانى القريبة والبعيدة للرسائل اللغوية فى مختلف صورها وليس مجرد تمييز الكلمات أو الأصوات التى تؤلفها •

والاهتمام بدراسة اللغة ليس حديثاً كما يبدو للبعض ، وإنما يرجع إلى عصور بالغة القدم ، حيث مثلت اللغة محوراً لاهتمام بعض الفلاسفة وعلماء الخطابة واللغويين ، سواء من حيث بنائها أو وظيفتها •

---

* رسالة دكتوراة، قسم علم النفس، كلية الاداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٧،

* * مدرس ، قسم علم النفس ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة •

وعلى أى حال ، فإن اللغة كموضوع للدراسة والبحث يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى : البناء (أو القواعد الخاصة باللغة) ، والوظيفة (أو الكيفية التى تحقق بها الجكل التواصل الذى وضعت من أجله) ، والعملية (وتعنى وصف الأدوات العقلية والمواد والإجراءات التى تستخدم فى إنتاج الجمل وفهمها) .

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى ستة فصول ، نعرض لها على النحو التالى :

الفصل الأول : مدخل إلى مشكلة البحث ومبرراته : ويمثل هذا الفصل تعريفاً بمشكلة البحث، ومدى أهميتها بالنسبة لبقية أنواع السلوك الأخرى. وقمنا فى هذا الفصل بمحاولة التمييز بين اهتمام علماء النفس وعلماء اللغة بدراسة اللغة. وكيف نشأ ذلك الفرع المسمى «بعلم اللغة النفسى Psycholingiustics أو علم نفس اللغة Psychology of Language ثم نركز حديثنا بعد ذلك على استعراض بعض الإسهامات المبكرة والحديثة فى دراسة اللغة، خاصة فهم اللغة وإنتاجها لدى مرضى الفصام. كما تعرضنا من خلال هذا المسح إلى بعض أساليب القياس التى إستخدمت فى دراسة فهم وإنتاج اللغة مثل قيود السياق، وأسلوب التداعى، وتكنيك كلوز (أسلوب الإكمال أو الإغلاق). وقد تبين لنا من خلال هذا المسح أن هناك حقيقة يلتقى حولها الكثير من الباحثين، هى أن الفصاميين يعانون من صور مختلفة لاضطرابات اللغة أو الكلام، ليس هذا فحسب بل أن اضطراب اللغة يعتبر من الخصائص الرئيسية للفصاميين. وبرغم ذلك، فإن التراث الذى أمكننا الإطلاع عليه يكشف عن ملاحظتين :

الاولى : النقص الشديد فى الدراسات التى خصصت لفحص فهم وانتاج اللغة رغم كثرة الدراسات التى تناولت اللغة كموضوع . والثانية : وجود قدر كبير من التعارض حول شكل اضطرابات اللغة لدى الفصاميين .

كما تضمن هذا الفصل مناقشة مفصلة لثلاث قضايا تتصل بدراسة اللغة، بهدف اتخاذ موقف واضح منها قبل البدء فى تنفيذ الدراسة. القضية الأولى تتعلق بالتمييز بين اضطرابات اللغة واضطرابات الكلام ، وقد تم ذلك من خلال التمييز بين اللغة والكلام بداية ، ثم استعراض أشكال الاضطراب فى كل منهما وكيف تم وصفها فى الدراسات الطبية والسيكولوجية . وانتهينا إلى أن الدراسة الحالية ستنهض بدراسة فهم وإنتاج اللغة لدى الفصاميين استناداً

إلى عدد من المبررات النظرية والعملية. أما القضية الثانية فتختص بتحديد الصورة التي سيتم بها تناول اللغة ، هل هي الصورة المنطوقة (التي نتكلم بها) أم الصورة المكتوبة ؟ بمعنى آخر العامية أم الفصحى ؟ وقد قمنا بفحص الاتجاهات والمقارنات المختلفة لهاتين الصورتين خاصة في المجتمعات التي تعاني من الثنائية اللغوية كالمجتمعات العربية ومنها المجتمع المصري ، وخلصنا إلى أننا سنتستخدم في هذه الدراسة اللغة الفصحى في شكلها المكتوب ، على أن تؤجل دراسة الصورة العامية المنطوقة إلى مراحل تالية ، نظراً لما يكتنف دراستها من صعوبات عملية ومنهجية . والقضية الثالثة والأخيرة قارنا فيها بين استخدام مصطلحي ادراك اللغة ، وفهم اللغة . نظراً لما وجدناه بينهما من تداخل في الاستخدام . وقررنا استخدام مصطلح فهم اللغة بدلاً من إدراكها . نظراً للاختلاف بينهما أو باعتبار أن الفهم يمثل مرحلة أكثر عمومية من الادراك .

واختتمنا هذا الفصل بوضع عدد من الدوافع والمبررات التي حدت بنا لدراسة هذا الموضوع ، نوجزها فيما يلي :

١ - أهمية اللغة كوسيلة من وسائل التواصل البشري ؛ باعتبارها المفتاح لفهم الكثير عن السلوك الخاص بالأفراد والتفاعل بينهم .

٢ - ندرة الدراسات التي تناولت فهم اللغة وانتاجها بصفة عامة وفي المجال الاكلينيكي بصفة خاصة •

٣ - ندرة الدراسات السيكولوجية التي اجريت على اللغة العربية في البيئة المحلية •

٤ - ما يمكن أن تسهم به هذه الدراسة في المجال الاكلينيكي لتطوير الخدمة النفسية •

٥ - ما يمكن أن تمثله هذه الدراسة باعتبارها نقطة انطلاق لعدد من الدراسات التي لابد منها لتغطية جوانب السلوك اللغوي في البيئة العربية •

الفصل الثاني : الإطار النظري لدراسة اللغة . وقد حاولنا في هذا الفصل ارساء إطار نظري يجمع بين أهتمام علماء اللغة وعلماء النفس بدراسة اللغة . وبدأنا هذا الفصل بإستعراض التقسيمات اللغوية لدراسة اللغة ، وتجاوزنا القسم الأول وهو علم الصوتيات نظراً لأننا سنستخدم اللغة المكتوبة . ثم توقفنا عند القسم الثاني وهو دراسة المعنى أو علم الدلالة ،

وتناولنا فيه بعض تعريفات المعنى وأنواعه والنظريات المختلفة التى اهتمت بالمعنى، كالنظريات العقلية، والنظريات السلوكية، وغيرها. ثم خصصنا الجزء الاخير فى هذا القسم لإستعراض بعض أساليب قياس المعنى كتحليل المكونات، وتداعى الكلمات، ومقاييس التعلم، والمقاييس الفسيولوجية والمميز الدلالى.وإنتقلنا بعد ذلك إلى القسم الثالث والخاص بالنحو والصرف «أو علم التراكيب» وتحدثنا فيه عن أهمية النحو ودوره فى فهم اللغة وإنتاجها.ثم عرضنا لأشهر نظرياته وهى نظرية النحو التوليدى – التحويلى لتشوفسكي وبعض مفاهيمها كالتمييز بين البنية السطحية والبنية العميقة ثم التمييز بين الكفاءة والأداء، وكذلك أشكال التمييز بين اللغة والكلام كما أرساها دى سويسر وأقرها من جاء بعده، وإنعكاسات كل ذلك على الدراسات النفسية للغة.

وفى الجزء المتبقى من هذا الفصل ركزنا على مناقشة قضايا أكثر اتصالاً بالدراسات السيكولوجية، ومنها محاولة التمييز بين دراسة اللغة ودراسة التخاطب نظراً لما يحدث بينهما من خلط فى كثير من الأحيان. ورغم أن الوظيفة الاساسية للغة هى التواصل أو التخاطب، فإن النشاط التواصلى يتضمن ثلاثة أو اربعة عناصر رئيسية هى:

أ – متحث أو مرسل.
ب – مستمع أو مستقبل.
جـ – نظام إشارى أو لغة مشتركة يتكلمها المرسل والمستقبل ويفهمانها.
د – الواسطة أو القناة التى تنقل الرسائل عبرها.

وعلى هذا فإن اللغة قد تمثل أحد عناصر النشاط التواصلى فقط. ولكن ما ينبغى أن يؤكد عليه أننا عندما ندرس اللغة – فى أحيان كثيرة – لا نهمل مصدرها أو الجمهور أو الأفراد الذين تنسب إليهم. وكذلك ناقشنا فى ثنايا هذا الفصل دراسة اللغة فى إطار النظريات السلوكية كما لدى واطسون وثورندايك، وما تعرضت له من إنتقادات على أيدى مؤيدى المناحى الأخرى، من أمثال تشوفسكى، وردود السلوكيين عليهم. وانتقلنا بعد ذلك إلى تناول علاقة اللغة بالجهاز العصبى، والتصنيفات التشريحية لمراكز الكلام واللغة فى المخ.واختتمنا هذا الفصل بمناقشة قضية كانت وما تزال مثاراً للجدل

والخلاف بين الباحثين . وهى علاقة اللغة بالتفكير . وقد حاولنا من جانبنا إبراز أوجه الإلتقاء والاسفتراق ووجهات النظر المختلفة بشأن هذه القضية وتبنينا اتجاها توفيقياً وسطاً لحلها •

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى **الفصل الثالث** ويعنى باستعراض الدراسات السابقة للسلوك اللغوى فى الإطار السوى والمرضى على حد سواء ، من منظور نقدى . وركزنا على الدراسات التى تناولت فهم اللغة أو إنتاجها لتقديم جانب من ملامح الإهتمام بهذا الموضوع . وتبين لنا من مسحنا للتراث عدم وجود دراسات تجمع بين فهم اللغة وإنتاجها.وبالتالى قمنا بتقسيم مجموعة الدراسات التى عرضنا لها إلى دراسات مباشرة وغير مباشرة حسب مدى إقترابها أو أبتعادها عن أهداف دراستنا . ثم أعدنا تقسيمها مرة أخرى بين دراسات للأسوياء وأخرى لمرضى الفصام. وإنتهينا من عرض هذه الدراسات إلى إبراز أوجه القصور التى عانت منها وهى :

١ - صغر حجم العينات وإغفال خصائصها فى أحيان كثيرة •

٢ - الاعتماد على أداة واحدة والتعميم من نتائجها وعدم الاهتمام بذكر بياناتها السيكومترية •

٣ - أن البعض درس فهم اللغة بشكل يوحى بأننا بصدد دراسة الإدراك السمعى التقليدى •

٤ - إقتصرت بعض الدراسات على عينات متفرقة من الكلام دون النظر إلى اللغة الطبيعية أو الحديث المتصل •

٥ - عدم استخدام عينات ضابطة من الأسوياء والإكتفاء بعينات من مرضى مخالفين للعينة الأصلية •

٦ - التركيز على الفهم دون الإنتاج .

الفصل الرابع : وتناولنا فيه مشكلة الدراسة واهدافها ومنهجها والإجراءات التى إتبعت فى جمع بياناتها . وقد تحددت مشكلة الدراسة فى القياس الموضوعى لفهم وإنتاج اللغة باستخدام بعض الاختبارات الموضوعية ، ومحاولة التمييز على أساسها بين مجموعة من مرضى الفصام المزمن والأسوياء . وتمثلت أهدافها فيما يلى :

أولاً : تحديد ما إذا كانت إختبارات فهم اللغة وإنتاجها تستطيع التمييز بدرجة جوهرية بين الأسوياء والفصاميين .

ثانياً :تحديد ما إذا كانت الفروق بين الأسوياء والفصاميين فى فهم اللغة وإنتاجها ترتبط بمستوى التعليم ·

ثالثاً :تحديد ما إذا كانت الفروق بين الأسوياء والفصاميين فى فهم اللغة وانتاجها ترتبط بمتغير العمر ·

رابعاً:تحديد ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين الفصاميين والأسوياء فى فهم اللغة وإنتاجها نتيجة للتفاعل بين متغيرات التشخيص ومستوى التعليم والعمر معاً أو نتيجة للتفاعل بين كل أثنين منهما على حده ·

خامساً تحديد ما إذا كانت هناك علاقات ارتباطية بين اختبارات فهم اللغة وانتاجها وكذلك ارتباطها باختبار المفردات من الوكسلربلفيو كمؤشر أولى للحصيلة اللغوية .

أما بالنسبة لمنهج الدراسة وإجراءاتها فتضمنت ما يلى :

١ – عينة الدراسة: اشتملت عينة الدراسة على مجموعتين ؛ الأولى من مرضى الفصام المزمن المقيمين بدار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية ، والثانية مجموعة ضابطة من الأسوياء،قوام كل من المجموعتين مائة مفحوص ، وروعى التكافؤ بينهما فى العمر والجنس والذكاء ومستوى التعليم ·

ب – أدوات الدراسة : اجريت فى البداية تجربة استطلاعية هدفها الأول اختبار كفاءة الاختبارات التى صممت لقياس فهم وإنتاج اللغة وذلك قبل البدء فى الدراسة الأساسية . وإنتهينا من هذه التجربة الاستطلاعية إلى بطارية إختبارات تنقسم إلى مجموعتين ؛ الأولى لقياس فهم اللغة ، وتضم : الحذف المنتظم ، والحكم على الجمل ، والتداعى المقيد ، والتفسير المجازى . والثانية لقياس إنتاج اللغة وتشمل صياغة الجمل ، وترتيب الكلمات ، وطلاقة الكلمات ، وطلاقة الجمل . هذا بالإضافة إلى بطارية فرعية تضم تصميم المكعبات والمفردات من الوكسلربلفيو ، وأختبار توصيل الدوائر الجزء «ب» وقد تم تحقيق مجموعة الخصائص السيكومترية لها ، متمثلة فى حساب ثباتها وصدقها بما يتلائم والبيئة المصرية ·

جـ – موقف التطبيق : كان التطبيق يتم فردياً لكل مفحوص فى الدراسة ، وتراوحت جلسة التطبيق بين ساعة واربعين دقيقة وساعتين وعشرين دقيقة بمتوسط ساعتين تقريباً . وكان يتم تقديم الإختبارات الفرعية أولاً لإنتقاء المفحوصين ، تليها الإختبارات الأساسية بتقديم إختبار للفهم وآخر للإنتاج بالتبادل . وتقديم الإختبارات بترتيب معين لنصف أفراد العينة وتقدم بترتيب معكوس للنصف الآخر وذلك لتحاشى آثار التعب •

د – التحليل الإحصائى للبيانات :

للوقوف على الفروق بين المجموعات تم استخدام تحليل التباين القائم على أساس تصميم عاملى ٢×٢×٢ . وحيثما كانت « ف » دالة تم حساب قيم « ت » للوقوف على دلالات أعمق للفروق بين المجموعات من ناحية ولمعرفة المجموعة التى تسببت فى ايجاد مثل هذه الفروق.وبهدف معرفة حجم واتجاه العلاقة بين اختبارات فهم وانتاج اللغة وبعضها البعض ثم بينها وبين اختبار المفردات من الوكسلربلفيو ثم حساب معامل الارتباط البسيط •

وقد اختص **الفصل الخامس** بعرض ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج . وقد عرضت هذه النتائج فى ثلاثة أقسام : الأول خاص بنتائج تحليل التباين لاختبارات فهم اللغة ثم لاختبارات أنتاج اللغة . والثانى خاص بنتائج معاملات الارتباط.والثالث خاص ببعض المعالجات التى أجريت على اختبار المفردات من الوكسلربلفيو . وفيما يلى أهم النتائج •

أولاً : المعالجات بين الفصاميين والأسوياء فى فهم اللغة وإنتاجها على اساس « ف » ثم على أساس قيم « ن »،تبين الآتى :

١ – كانت هناك فروق جوهرية بين الأسوياء والفصاميين فى جميع إختبارات فهم اللغة وانتاجها لصالح مجموعة الأسوياء •

٢ – لم يتأكد الفرض القائل بأن الفصاميين يفهمون لغة نظرائهم من الفصاميين بدرجة تفوق فهم الأسوياء لهم •

٣ – تبيَّن أن مرض الفصام يقوم بالدور الرئيسى فى إحداث الفروق الجوهرية بين مجموعات الدراسة المختلفة سواء كانوا من مرتفعى التعليم أو منخفضيه من كبار السن أو صغار السن .

٤ - تبيَّن أن لمستوى التعليم دورا فى إحداث الفروق بين مجموعات الدراسة، يلى الدور الذى يقوم به المرض وإن كان تأثيره فى اختبارات فهم اللغة يفوق تأثيره فى إختبارات إنتاج اللغة •

٥ - فشل متغير العمر فى التمييز بين مجموعات الدراسة منفرداً أو متفاعلاً مع غيره بإستثناء درجة المضمون والدرجة الكلية فى اختبار الحكم على الجمل •

٦ - اقتصرت التفاعلات الدالة على التفاعل بين متغيرى التشخيص ومستوى التعليم •

ثانيا : بالنسبة للعلاقات بين إختبارات فهم اللغة وإنتاجها،تبين مايأتى :

١ - يوجد ارتباط ايجابى جوهرى بين فهم اللغه وانتاجها فى عينة الفصاميين من حيث وصل اربعة عشر معاملاً إلى مستوى الدلالة من بين ستة عشر معاملاً. بينما العلاقة بينهما أقرب إلى الاستقلال فى عينة الأسوياء حيث وصلت أربعة معاملات فقط إلى مستوى الدلالة •

٢ - ارتبطت جميع اختبارات فهم اللغة ببعضها البعض ارتباطاً ايجابياً دالاً فى عينتى الأسوياء والفصاميين. أما اختبارات إنتاج اللغة فقد ارتبطت ببعضها ارتباطاً ايجابياً دالاً فى عينة الفصاميين، ووصل معامل ارتباط واحد فقط إلى مستوى الدلالة فى عينة الأسوياء •

ثالثا : بالنسبة لإختبارات المفردات من الوكلسربلفيو، تبين :

١ - أن هذا الإختبار ميزُ بين مجموعات الدراسة سواء كان محك التمييز التشخيصى أو مستوى التعليم أو العمر •

٢ - ارتبطت الدرجة على هذا الإختبار بمعظم إختبارات فهم اللغة وإنتاجها إرتباطاً إيجابياً دالاً فى العينتين وبالتالى فقد إتبعنا ذلك باجراء تحليل للتباين المشترك إستبعدنا به إحصائيا درجة المفردات ثم قارنا بين الأسوياء والفصاميين فى متغيرات الدراسة الأساسية وتبين لنا إنخفاض الفروق بينهما لكنها ظلت مرتفعة الدلالة جداً حيث تجاوزت مستوى دلالة قدره ٠٠٠١و •

وقد اختتمنا هذه الدراسة بالفصل السادس، وخصصناه لمناقشة

النتائج والقاء الضوء على ما تحمله من دلالات ومعان ، وذلك فى ضوء بعض النظريات ونتائج بعض الدراسات الأخرى فى مجالات سيكولوجية مختلفة . كما حاولنا الربط بين نتائج هذه الدراسة وبعض الدراسات الإكلينيكية التى كشفت عن بعض الاضطرابات لدى بعض الفئات من المرضى الفصاميين كاضطرابات الذاكرة والإدراك والانتباه واستراتيجية تنظيم ومعالجة المعلومات ، وآثار التداوى بالعقاقير النفسية والإقامة الطويلة بالمستشفى وغير ذلك . وقد حاولنا رسم إطار نظرى يجمع فى ثناياه شتات النتائج والمعلومات التى توصلنا إليها فى بناء متناغم .

وانتهينا من الدراسة إلى صياغة بعض الأسئلة التى تمثل مشكلات بحثية فى حاجة إلى مزيد من الدراسة والتمحيص حتى تزداد الصورة وضوحاً ، ويتم سبر أغوار بقية جوانب السلوك اللغوى بالشكل الذى يسمح بالاستفادة منه على المستويين الأكاديمى والتطبيقى .



التمييز بين فئات من مرضى الصرع في الأداء على بعض الاختبارات المعرفية وبعض مقاييس الشخصية(★)

سهير فهيم الغباشي(★ ★)

من بين الحقائق الملفتة للانتباه فيما كتب عن الصرع بوجه عام، وما كتب عنه فى ميدان علم النفس العصبى بوجه خاص، ثلاث منها كان لها الدور الرئيسى فى بعث الدافع لاتجاه الباحثة للعمل بهذا النمط من البحوث.

الحقيقة الأولى تتمثل فى المعدلات المرتفعة التى يسجلها هذا الاضطراب بين أفراد الجمهور العام بالنسبة لسائر الأمراض العقلية والعصبية الأخرى. وهذا يصدق على دول العالم المختلفة النامية منها وغير النامية، فهو يحتل المركز الثانى فى قائمة اضطرابات الجهاز العصبى من حيث الانتشار. وتقدر نسبة انتشاره فى المجتمعات المتقدمة بـ ٥و فى المائة ، علماً بأنه يبلغ فى الدول النامية أربعة أو خمسة أمثال نسب انتشاره فى الدول الصناعية الكبرى.

وثمة حقيقة أخرى مؤداها أن الصرع على اختلاف أنواعه يمكن أن يصيب كل الأعمال ، ومع فإن أكثر أنواعه انتشارا ، وهو الصرع العام ذو النوبات الكبرى، يكون أميل للحدوث فى أكثر مراحل العمر الارتقائية حرجاً. فهو

(★) رسالة دكتوراة، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٨

(★ ★) مدرس، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

يسجل اعلى معدل للأصابة به فى مرحلتى الطفولة والمراهقة، طبقا للبحوث الوبائية، أى أنه يصيب المراحل الارتقائية التى يزداد فيها نشاط عوامل النضج والارتقاء.

أما الحقيقة الثالثة فتتيحها النظرة المتأنية لبحوث النشاط المعرفى والوجدانى لدى مرضى الصرع. هذه الحقيقة مؤداها: أن مرض الصرع يشكل خطورة حقيقية على المجتمع. ليس فقط من الوجهة الطبية، ولكن من الوجهة السيكولوجية أيضا، وتتمثل مؤشرات هذه الخطورة – إلى جانب نسب إنتشاره المرتفعة بين أفراد المجتمع– فيما أوصت به الأدلة المتجمعة عن البحوث السيكولوجية العديدة عن وجود علاقات تربط بين متغيرات هذا المرض وبين انخفاض عدد من القدرات التكيفية اللازمة لتوافق السوى للفرد فى الحياة.

وربما كانت هذه الحقيقة الأخيرة وراء الدافع الرئيسى للاهتمام الواسع الذى يعكسه التراث فى موضوع الصرع، لا سيما من حيث علاقته بالمتغيرات السيكولوجية المختلفة. وقد توجه الاهتمام العام فى فترة معينة من تاريخ بحوث الصرع نحو دراسة الذكاء أو القدرة العقلية العامة فى علاقتها بمرض الصرع. على أنه تبين فيما بعد أن تفسير نسب الذكاء المنخفضة لدى الصرعيين مقارنة بها لدى الأسوياء، أو تفسير معدلات تدهور ذكاء الصرعيين لابد وان يتم بحذر، بل لابد وأن يتم فى ضوء عوامل كثيرة، من بينها تذبذب التركيز لدى مرضى الصرع، وتغيرات إيقاع المخ الكهربائى، والعقاقير المضادة للصرع، وغيرها من متغيرات المرض العصبية والسيكولوجية. فالصرع يتسم بتعدد المتغيرات التى تسهم فى تشكيل أعراضه، وبتشابك العلاقات فيما بينها. فهو من وجهة نظر الطب الحديث يمثل زملة أعراض، وله أسباب متنوعة، كما أنه يرتبط بمظاهر إكلنيكية ومعملية متنوعة. حيث تتمثل الأعراض الإكلينية فى اضطراب الوعى أوالحركة أو الإحساس، بينما تتمثل الصورة المعملية، والتى يكشف عنها رسام المخ الكهربائى E.E.G فى اضطراب النشاط الكهربائى لخلايا المخ العصبية وهذا الاضطراب يشار له بالتزامن المفرط فى النشاط الكهربائى للمخ.

ومن الأمور الهامة التى كشفت عنها البحوث فى هذا الوقت أيضا، أن الاعتماد على نسب الذكاء فى تقدير مستوى الأداء التكيفى لدى مرضى

الصرع لم يعد كافياً، وأنه ربما يكون منَ الأفضل الاتجاه نحو تكثيف الضوء على الوظائف النوعية التى يمكن أن يُفسر فى ضوئها انخفاض نسبة الذكاء، مثل الانتباه أو التركيز أو الذاكرة أو التعلم، الخ..

من هنا أتى توجه الدراسة الراهنة نحو بحث أكثر المتغيرات المعرفية والمزاجية إثارة لعلامات استفهام فى علاقتها بمتغيرات الصرع وأقلها حظا فى الدخول فى بحوث منظمة لكثرة الصعوبات أو المشكلات المنهجية المحيطة بها. وعلى هذا تحددت متغيرات الدراسة المعرفية فى كل من الانتباه والذاكرة طويلة المدى والتخطيط. أما المتغيرات المزاجية فقد تمثلت فى بعدى الانبساط والعصابية، على النحو الذى أعده أيزنك فى بحوث الشخصية. وإلى جانب عنايتنا الرئيسية ببحث علاقة هذه المتغيرات المختلفة بمتغير المرض بوجه عام، كان لنا بعض التوجهات الفرعية لاستكشاف علاقتها أيضا بنمطين من المتغيرات النوعية: واحد منها ينتمى للصرع كمرض، وهى تتمثل فى تغيرات رسم المخ، ونمط بدء النوبة الصرعية، وطول فترة المرض. أما النمط الثانى من هذه المتغيرات النوعية فيتمثل فى ثلاث من الخصائص الديموجرافية للعينات، وهى: العمر والجنس وسنوات التعليم.

وفى الاجزاء التالية من هذا التلخيص، سوف نعرض – فى إشارة سريعة – لأهم ما تضمنته فصول الرسالة التى خُصصت لوصف تفاصيل الدراسة فى كل مراحلها النظرية والعملية، على أن نتبع ذلك بعرض موجز للاجراءات الرئيسية التى مر بها البحث الراهن، ولأبرز ما وقف عليه من نتائج.

تتألف الرسالة من ستة فصول. اختص الفصل الأول منها بالحديث عن مبررات إجراء الدراسة فى ضوء ما كشفت عنه بحوث التراث.

أما الفصل الثانى فقد خصص للحديث عن بعض الملامح الرئيسية لمرضى الصرع فى الحدود الملائمة للتخصص التى تخدم فهم خصائص عينة الدراسة المرضية، وفهم التصميم التجريبى الذى يقوم فى جزء منه على خصائص هذه العينة. حيث تكلمنا عن التصنيفات الحديثة للصرع وعن النوبات الصرعية خاصة النوبة الصرعية الكبرى، كما تحدثنا عن رسم المخ من حيث علاقته بالأداء على الاختبارات. كما خصصنا جزءا من هذا الفصل لدراسة الآثار التى تخلفها العقاقير المضادة للصرع على الوظائف المعرفية وسمات الشخصية.

ثم انتقلنا فى الفصل الثالث للحديث عن المتغيرات السيكولوجية الاساسية التى تقوم عليها الدراسة الراهنة، وهى متغيرات الانتباه والذاكرة طويلة المدى والتخطيط، والانبساط والعصابية، موضحين الإطار النظرى العام الذى يصاغ من خلاله المفهوم، كما أوضحنا أبعاد التعريف الاجرائى، الذى سيتحدد بمقتضاه كيفية قياس المفهوم. ثم قدمنا إشارة سريعة لأبرز التكوينات العصبية بالمخ إسهاماً فى تشكيل الوظيفة، وذلك فى حدود لا تتجاوز إستكمال فهم الدور العصبى النفسى الذى يعكسه المفهوم.

أما الفصل الرابع فقد خصصناه لتحديد المنهج الذى تتبعه الدراسة، ولوصف إجراءاتها التى تقوم عليها، حيث حددنا الأهداف والفروض التى تقوم عليها الدراسة، وقدمنا وصفا لخطوات إعداد الاختبارات وإجراءات التحقق من كفاءتها السيكومترية، ثم قمنا بوصف عينات الدراسة، تلاه تحديدا لخطة التحليل الاحصائى للبيانات.

وفى الفصل الخامس قمنا بتقديم عرض مفصل لنتائج الدراسة بعد أن أخضعناها للتحليلات الاحصائية المختلفة.

أما فى الفصل السادس والأخير فقد قمنا بمناقشة هذه النتائج فى ضوء ما انتهت إليه الدراسات السابقة واختتمنا الرسالة ببيان معالم الأهمية النظرية والتطبيقية التى ينطوى عليها البحث.

وفيما يلى عرض موجز للخطوات الرئيسية التى مرت بها التجربة الراهنة، ولأهم ما وقفت عليه من نتائج:

تتجه هذه الدراسة إلى هدف رئيسى هو الكشف عن ملامح محددة لكل من الجانب المعرفى والجانب الوجدانى لدى مرضى صرع النوبات الكبرى مقارنين بالأسوياء. وقد سبق لنا أن حددنا متغيرات كل من الجانبين. هذا الهدف الرئيسى، تبعه طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، جزء منها يبحث فى شكل العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية هى العمر والجنس وسنوات التعليم من ناحية، وملامح كل من الجانب المعرفى والجانب المزاجى من ناحية أخرى. وهذه الفئة من الاسئلة يتم بحثها فى نطاق كل من مجموعتى المرضى والأسوياء. أما الجزء الآخر من هذه الأسئلة فيدور حول شكل العلاقة

بين بعض متغيرات مرض الصرع من ناحية ، وهى تغيرات رسم المخ ونمط بدء النوبة وطول فترة المرض، وكل من ملامح الجانب المعرفى والمزاجى من ناحية أخرى..

ولقياس متغيراتنا السيكولوجية قمنا بإعداد بطارية الاختبارات على النحو الآتى:

ثلاثة اختبارات لقياس الانتباه هى : سعة الأرقام والتقدم فى الجمع التسلسلى والسمعى والمعروف باسم Pasat، وشطب الأرقام.

اختبارات لقياس الذاكرة طويلة المدى هما ذاكرة التداعى والذاكرة التعبيرية.

أربعة اختبارات لقياس التخطيط هى : الآثار وترتيب الصور ، وتخطيط الطريق ، وصنع القرار .

استخبار مختصر لقياس بعدى الانبساط والعصابية فى الشخصية وهو صورة مختصرة لمقياس لبطارية إيزنك فى الشخصية والمعروفة باسم EPI .

وأخيرا اثنان من الاختبارات المستمدة من قياس وكسلر لذكاء الراشدين وهما المتشابهات ورسوم المكعبات لغرض ضبط متغير الذكاء فى العينة.

قمنا بتطبيق هذه البطارية فى جلسات فردية، كل منها يستغرق زمنا يتراوح بين الساعة والثلث إلى الساعة والنصف، يتخللها فترة راحة مدتها عشر دقائق.

أما عينة الدراسة فقد تكونت من مجموعتين رئيسيتين: إحداهما للمرضى، والأخرى للأسوياء، قوام كل منها ٣٦ فرداً، ثلاثون منهم ذكوراً، وست من الإناث، تراوحت فيهما الأعمار من ١٨ سنة إلى ٣٩ سنة. وقد اتبع أسلوب المزاوجة عند اختيار مجموعة الأسوياء لكى تتكافأ مع مجموعة المرضى فى النواحى الديموجرافية إلى حد كبير.

وقد تم اختيار غالبية المرضى من عيادة الصرع التابعة لقسم الأمراض العصبية بمستشفى قصر العينى، كما تم اختيار جزء آخر من عيادات الأعصاب الخاصة بمستشفيات جامعية أخرى. وكان التشخيص الذى تم

بمقتضاه دخول المرضى فى عينتنا هو: صرع النوبات الكبرى ذو السبب غير المعروف. وكان يتم ذلك بواسطة أحد الأطباء المتخصصين، علماً بأن كل المرضى كانوا تحت العلاج بأحد العقاقير المضادة للصرع. كما كانوا ممن أُجرى لهم رسم للمخ فى إحدى المعامل المتخصصة.

وقد تم تصنيف بيانات عينة المرضى طبقا لمتغير رسم المخ إلى مجموعات مقارنة ثنائية على النحو التالى:

- ذوى رسم مخ سوى فى مقابل ذوى رسم مخ غير سوى.
- ذوى تغيرات بؤرية فى مقابل ذوى تغيرات تحت قشرية.
- ذوى تغيرات بؤرية فى أحد شقى المخ فى مقابل ذوى تغيرات بؤرية فى كلا شقى المخ.

هذا وقد تم إجراء هذه المقارنات الثنائية مرة أخرى فى ظل ضبط متغير نمط بدء النوبة الصرعية. حيث تم توحيد هذا المتغير لدى مجموعات المقارنة، لتبين شكل الأداء فى ظل تغيرات رسم المخ دون تدخل متغير نمط بدء النوبة.

أما فى ضوء متغير طول فترة المرض ، فقد وزعنا العينة فى مجموعتين : إحداهما تضم من بلغت فترة المرض لديهم خمس سنوات فأقل والأخرى تضم من بلغت فترة المرض لديهم أكثر من خمس سنوات.

هذا فيما يتعلق بالتصنيفات داخل عينة المرضى طبقا لمتغيرات المرض. أما فيما يتعلق بالتصنيفات طبقا لمتغيرات العمر والجنس وسنوات التعليم، فقد خضع لها كل من مجموعتى المرضى والأسوياء، وذلك لتبين شكل العلاقة بين هذه المتغيرات، ومتغيراتنا المعرفية والمزاجية، لا سيما وأن عيناتنا تتسم بمدى عمرى وتعليمى واسع، كما تتسم بعدم تكافؤ الذكور والإناث فى العدد.

وجدير بالذكر أن بيانات الدراسة قد خضعت لنوعين من التحليلات الاحصائية: أحدهما هو أسلوب الحساب البرامترى،وذلك فى حالة العينات الكبرى، والآخر هو الحساب اللابرمترى فى حالة العينات الصغرى التى يقل عدد أفرادها عن عشرة. وفى حالة الحساب البرامترى اعتمدنا على أسلوب تحليل التغاير الذى يسمح ببيان دلالة الفروق بين المجموعتين مع الضبط

الاحصائى لمتغيرات السن والتعليم والذكاء. أما فى حالة الحساب، اللابرامترى فقد اتبعنا طريقتى مان دوتينى وويلكوكسون.

وقد أدت إجراءات التحليل الاحصائى للبيانات إلى مجموعة من النتائج نجملها فى النقاط الآتية:

أولا: ظهرت فروق جوهرية بين المرضى والأسوياء على معظم اختبارات الانتباه والذاكرة طويلة المدى والتخطيط، وذلك فى ظل الضبط الاحصائى لمتغيرى الذكاء وكل من متغيرى العمر وسنوات التعليم.

ثانيا: لم تظهر فروق دالة بين المجموعتين على كل من متغيرى الانبساط والعصابية.

ثالثا: فيما يتعلق بالعوامل الديموجرافية، ومدى ارتباط الأداء على اختباراتنا بها، فقد تبينا ما يأتى:

(أ) لم يرتبط الأداء على المتغيرات المعرفية والمزاجية بعامل الجنس لدى كل من المرضى والأسوياء.

(ب) كان ارتباط الأداء على المتغيرات المعرفية (خاصة متغيرات التخطيط) بعامل العمر واضحا فى عينة الأسوياء عنه فى عينة المرضى.

(جـ) بدا ارتباط الأداء على المتغيرات المعرفية (كل متغيرات التخطيط وبعض متغيرات الانتباه والذاكرة) بعامل التعليم أوضح من ارتباطه بعامل العمر، وذلك فى كل من مجموعتى المرضى والأسوياء.

(د) لم يرتبط الاداء على متغيرى الانبساط والعصابية بكل من العمل والتعليم لدى كل من العينتين.

رابعا: فى نطاق عينة المرضى، جاءت نتائج رسم المخ، ونمط بدء النوبة الصرعية على النحو التالى:

(أ) لم توجد فروق جوهرية بين مجموعتى رسم المخ السوى وغير السوى على كل المتغيرات المعرفية، كما اختفت أيضا فى حالة متغير العصابية، بينما بدا مرضى رسم المخ السوى أكثر انبساطية من مرضى رسم المخ غير السوى على نحو جوهرى.

(ب) لم نحصل على فروق دالة بين مجموعتى التغيرات البؤرية، والتغيرات تحت القشرية على معظم المتغيرات المعرفية، ومتغيرى الانبساط والعصابية.

(جـ) جاءت نتائج إعادة المقارنة بين المجموعتين السابقتين بعد توحيد عامل نمط بدء النوبة بينهما، مشابهة للنتائج قبل هذا الاجراء.

(د) لم تظهر فروق جوهرية بين مجموعة تغيرات رسم المخ بأحد الشقين، ومجموعة تغيرات رسم المخ بكلا الشقين.

(هـ) وأخيرا كشفت المقارنة بين المرضى طبقا لمتغير طول فترة المرض عند ظهور فروق جوهرية محدودة النطاق بين من تبلغ فترة المرض لديهم خمس سنوات فأقل ومن تزيد فترة المرض لديهم عن خمس سنوات وذلك على اختبارين فقط أحدهما خاص بالانتباه وهو سعة الأرقام والآخر خاص بالتخطيط وهو تخطيط الطريق.

هذا وقد تمت مناقشة هذه النتائج فى ضوء ما وقفت عليه البحوث السابقة، بحيث أمكن من خلال هذا تبين اتجاه النتائج الراهنة نحو المسايرة أو نحو المغايرة مع البحوث السابقة. كما أمكن طرح التفسيرات المحتملة التى يمكن أن تقوم خلف هذه النتائج مع التفكير فى الإطار الذى يمكن أن يقيم خطوط اتصال بين التفسيرات المرجحة.

عرض كتب :

مصير القطاع العام فى مصر(*)

تاليف : فؤاد مرسى

عرض نقدى : على فهمى

١ – تأتى أهمية هذا العرض النقدى لمؤلف أستاذنا فؤاد مرسى تحت عنوان : «مصير القطاع العام فى مصر – دراسة فى إخضاع راسمالية الدولة لراس المال المحلى والأجنبى» من أمرين أساسيين :

أولهما – الأهمية المثارة حول الموضوع نفسه ، وهو موضوع القطاع العام فى مصر ، ومستقبله تحديداً .

وثانيهما – بساطة ووضوح الدراسة ، وأغلب الظن أن الأستاذ المؤلف – مع اقتداره أو ربما لاقتداره – قد عمد إلى هذا التبسيط لطرح الفكرة على أوسع جمهور ممكن من القراء . ولعل هذا النهج أن يكون سياسة حكيمة فى التأليف حول بعض الموضوعات العامة ،يجدر أن يتبع دائما . ذلك أننا نرى ضرورة إشاعة المعرفة العلمية حول القضايا العامة الهامة على أوسع نطاق ممكن . فالمعرفة العلمية – وبخاصة فى ظروف الانحطاط والتردى – لا يمكن أن يكون مقصودا بها مخاطبة الصفوات فحسب ، بل يجب أن تمتد إلى مخاطبة الجماهير التى تمس القضايا الاجتماعية والاقتصادية يومها ومستقبلها فى الصميم .

---

* مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٨٧ . ١١٥ صفحة ، قطع صغير .

٢ - ومن هنا فنحن نتصدى لعرض هذا الكتاب الهام على نحو نقدى، بدون إخلال بما ارتآه المؤلف من تبسيط متعمد، وذلك كنوع من أنواع المشاركة فى تعميم الفكر بين جمهور أوسع من المتلقين. ذلك أن الفكر - فى تقديرنا - لا يستمد مشروعيته الا من خلال إشاعته وتعميمه فى اتجاه أن يصبح حركة عامة وأداة للتغيير فى مصلحة جماهير الكادحين أنفسهم •

٣ - ونعتقد ان الايجاز فى الكتاب عمدى فى حد ذاته لتوصيل الافكار بيسر وبدون حشو وحشد للتفاصيل المعقدة التى قد تعجز القارىء غير المتخصص عن المتابعة والاستيعاب والفهم •

٤ - وينقسم الكتاب إلى مقدمة قصيرة وثلاثة فصول وخاتمة ثم أخيرا ثبت وجيز بأهم المراجع. وتتسم المقدمة بوضوح الرؤية والحسم والانحياز الفكرى لصالح الجماهير •

٥ - وفى الفصل الأول تحت عنوان: «تغيرات كمية متصاعدة لاخضاع القطاع العام»، استعرض المؤلف عدة أحداث جزئية هامة، مثل إطلاق حرية النشاط لراس المال منذ تبنى سياسة «الانفتاح الاقتصادى»، وإطلاق حرية النمو لرأس المال. ثم عرّج على مرحلة إلغاء الدور القيادى للقطاع العام، كما تناول مرحلة أخرى ألا وهى مرحلة نقل ملكية القطاع العام إلى رأس المال الخاص، ثم إعادة النظر فى فلسفة القطاع العام نفسه مستعرضا المشروعات المختلفة التى قدمت فى هذا الصدد منذ عام ١٩٨١، وأخيرا استعرض المؤلف - فى إيجاز - أوضاع القطاع العام [عند تأليف الكتاب] •

٦ - وفى الفصل الثانى تحت عنوان «تغير كيفى من قاعدة التنمية المستقلة إلى قاعدة لتطوير الرأسمالية»، انطلق المؤلف من القانون العلمى المعروف فى الأدبيات الماركسية مستعرضا تطور القطاع العام فى مصر منذ ما قبل التأميم وحتى الانفتاح، مرورا بعمليات التمصير وما بعدها. ثم تناول - بشىء من التفصيل والطرافة معاً - ما أسماه بالأرضية الانفتاحية للدولة، وكيف أفرزت مناخاً عاماً فى اتجاه النهب المنظم وغير المنظم واستنزاف الفائض الاقتصادى والأساليب المختلفة التى تم بها هذا النهب، من دفع القطاع العام دفعاً عمدياً

نحو الخسارة بتطويقه بعقبات التسويق وبعقبات الاستيراد ، وايضا بتحويل أرباح القطاع العام إلى تراكم خاص . وعمد المؤلف إلى ايراد وصف تفصيلى لكيفية تحول القطاع العام إلى مصدر مباشر لتكوين رأسمال جديد ورأسمال طفيلى بيد الأقلية البيروقراطية المنحرفة وبيد الراسمالية المتواطئة وبيد الرأسمالية الأجنبية . ثم استعرض المؤلف كيف يتم هذا فى الواقع العملى تحت ثلاث صور : الاسراف فى الانفاق دون مبرر ، والتواطؤ فى عمليات التعاقد مع القطاع الخاص المحلى والأجنبى ، وأخيرا الارتباط العضوى بين القطاع العام ورأس المال المحلى أو الأجنبى فى صورة المشاركة . وأورد المؤلف بعد ذلك - دعما لاطروحاته - الكثير من الجداول والاحصاءات التى تثبت ذلك ، سواء فى قطاع الاسكان أو فى قطاع التجارة والمال أو فى قطاع الصناعة . ثم تناول المؤلف - بالتفصيل - قاعدة تطوير الرأسمالية والقانون العام للتراكم الرأسمالى الذى ينطوى على جانبين أساسيين : تمركز رأس المال بيد الرأسماليين ، أى نمو رأس المال ، ثم تركز رأس المال بأيدى قلة من الرأسماليين ،أى نمو رأس المال نتيجة ابتلاع الاقوياء للضعفاء من الرأسماليين . ثم استعرض تاريخ تطور هذا القانون فى مصر ، وكيف أن سياسة الانفتاح الاقتصادى فى التطبيق قد أعادت من جديد حرية تطور الرأسمالية ، وكيف أصبح القطاع العام منذ أواسط السبعينات قاعدة لتطوير الرأسمالية بحكم موقعه فى الاقتصاد كقطاع لرأسمالية الدولة . وأورد المؤلف تفاصيل كثيرة حول كيفية تزويد القطاع العام للرأسمالية الطفيلية بمصدر أساسى من مصادر ثروتها ، من خلال عقود التوريد وعقود المقاولة وعقود الشراء والتوزيع . ثم استعرض المؤلف كيف اصبح القطاع العام قاعدة لتطوير الرأسمالية البيروقراطية ، وهى شكل جديد من أشكال الرأسمالية ازدهر فى مصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . كما لعبت الهجرة إلى الأقطار العربية النفطية ، بل الهجرة إلى المشروعات الانفتاحية فى مصر وفى مقدمتها البنوك ، دوراً أساسياً فى تفريغ القطاع العام من أهم عناصر قواه البشرية ؛ بل أكثر من ذلك فان الرأسمالية البيروقراطية مسئولة - فى المقام الأول - عن افشال القطاع العام وتخريبه لصالح كبار الطفيليين . وأورد المؤلف أمثلة عديدة تتعلق بقطاعات هامة ، مثل قطاع صيد الأسماك فى أعالى البحار ، وقطاع السياحة ، وقطاع التشييد والاسكان والتعمير . ولسوف تكون

لنا عودة لمناقشة هذه الجزئية فيما بعد ، إذ أننا نعتقد ان ارهاصات الرأسمالية البيروقراطية والفساد البيروقراطى فى القطاع العام قد بدأت منذ تأسيسه ، بعد حركة التأميمات مباشره نتيجة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية سنوضحها فيما بعد .

٧ - بعد ذلك استعرض المؤلف دور القطاع العام آنيا كقاعدة لتطوير الرأسمالية الاجنبية، وذلك فى تفصيلات دقيقة، وانتقد دعوى مشاركة رأس المال الأجنبى فى ذلك ، فهذه المشاركة لم تأت لنا بالتكنولوجيا الموعودة ، إذ ان ما وصل إلينا منها هو البالى والمتجاوز تقنيا فقط؛ كما رد المؤلف على المدافعين عن مشاركة رأس المال الأجنبى للقطاع العام بدعوى الربح ، بأن الدراسات الميدانية قد أوردت أن محصلة صافى ربح القطاع العام المصرى من المشاركة فى ٢١ شركة مع شركات عابرة للقوميات لم تتجاوز مبلغ مليون ونصف مليون جنيه عام ١٩٨٤ ، بينما نصيب القطاع العام فى رأس مال تلك الشركات المشتركة وصل إلى ٧٥ر٤١ مليون جنيه .

٨ - ثم يأتى الفصل الثالث والأخير من الكتاب تحت عنوان: «قطاع لرأسمالية الدولة التابعة» ، حيث صدّر المؤلف هذا الفصل بعبارة هامة : [ليس هناك أخطر من تحول القطاع العام إلى قاعدة للتبعية الاقتصادية ، أى إلى قطاع لرأسمالية الدولة التابعة . فهنا يتم التداخل العضوى بين رأس المال العام ورأس المال العالمى فى ظل أوضاع عدم التكافؤ ليس فقط كمقولة نظرية وإنما كحقيقة واقعية ، وبذلك يضمن رأس المال الأجنبى ، أى الامبريالية العالمية ، التمكن مع ما يعكسه ذلك على الاقتصاد فى مجموعه وعلى السياسة فى جملتها وعلى المجتمع كله من تأثير عميق] . ثم عرض المؤلف بعد ذلك إلى مجموعة ما يمكن اعتباره «دراسة حالة» لعدد من الشركات والمؤسسات المالية فى مصر ، فى إطار تحولها لرأسمالية الدولة التابعة . فعرض لموضوع تطوير وإعادة الشركة الأهلية للغزل والنسيج ، وكيف توصلت إدارة الشركة إلى أتفاق مع البنك الدولى على قرض بمبلغ ٦٩ مليون دولار ، تصل فوائده المجمعة إلى ٥٢ مليون دولار ، على أن تقدم الحكومة أو أى مستثمر

آخر بقية التمويل المطلوبة وهو ٣٥ مليون دولار شاملة الفوائد ، أى أن جملة التكلفة التمويلية التى تتحصل بها الشركة سوف ترتفع إلى ١٥٦ مليون دولار بينما كانت تقديرات الخبراء المصريين فى الشركة وخارجها تصل بالتكاليف إلى ٣٠ مليون دولار فقط. ثم عرض المؤلف لنتائج هذا الاتفاق مع البنك الدولى ، فأجملها فى إنقاص إنتاج الأقمشة الشعبية من ٢٥ مليون متر سنويا إلى ٨ مليون متر فقط، وانخفاض العمالة من ٠٠٠ر ١٥ عامل وموظف إلى النصف تماما والتخلى عن مبانى مصنعين للغزل وعن مبنى الادارة والكومبيوتر ، واختيار بيت خبرة أجنبى هو «بيت جيرسى» السويسرى بأتعاب أولية عن دراسة الجانب الفنى فقط بمبلغ مليون دولار ، ثم تقدير أتعاب أخرى لبيت الخبرة هذا عن دراسة النواحى الادارية والمالية والتدريب ، بما يصل بمجموع أتعابه إلى ٧ر٤ مليون دولار ، وبذلك كان أتفاق البنك الدولى مع هذه الشركة من شأنه فى الواقع انتزاع رأس المال الأجنبى لسلطة وضع برامج الاستثمار والتطوير لقطاع بالغ الأهمية فى مصر وهو قطاع الغزل والنسيج.

٩ - وتأتى دراسة الحالة الثانية عن «البنك الأهلى المصرى» ، واندماجه مع رأس المال الأجنبى . ففى بداية الانفتاح الاقتصادى ، الغى تخصيص هذا البنك لتمويل التجارة الخارجية ، وشجع على اقتحام عالم الاستثمار والسعى للاندماج مع رأس المال المحلى والأجنبى . ولعل ما يؤكد ذلك أن ميزانية البنك عن عامى ٨٤، ١٩٨٥ تشير إلى أن هذا البنك يشارك فى تأسيس ٦٢ مشروعاً تغطى مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وتبلغ جملة رؤس أموالها ١٢٦٢ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ ، كما تبلغ مساهمة البنك فى هذه المشروعات ١٣٨ مليون جنيه فى العام ، كما قام البنك بالمساهمة فى تأسيس بنوك مشركة فى مصر مع أكبر البنوك العالمية ، مثل «بنك تشيش الأهلى» «والبنك الأهلى سوسيتيه جنرال» «وبنك الائتمان الدولى» ، وذلك كبنوك تجارية . كما شارك فى تأسيس «الشركة المصرفية العربية الدولية» كبنك أعمال . وشارك فى الخارج فى تأسيس «الشركة القابضة الأوربية العربية» ، ومهمتها تأسيس بنوك فرعية ، قامت بالفعل فى بروكسل وفرانكفورت ولندن . كما شارك البنك

فى قيام «البنك العربى الأوروبى» ، وقام بتأسيس شركات مصرية وعربية ودولية تعمل فى مجالات الاقتصادية ولسعة فى الخارج ، مثل «الشركة المصرية للصلب» .

١٠ - بل إن «بنك مصر» ، بتاريخه العريق فى تمصير النشاط المصرفى خاصه والاقتصاد المصرى عامة ، قد شارك فى تأسيس ثلاثة بنوك مشتركة ، أهمها «بنك مصر الدولى» وهو بنك تجارى أنشىء بالتعاون مع بنك «فيرست ناشيونال سيتى» . ومن عجب ، أن بنك مصر قد التزم فى عقد التأسيس ، بنقل ملكية جزء من أسهمه إلى الشركات التجارية الصناعية التى أسسها فى الماضى قبل تأميمه ، أى أنه التزم بالتخلى عن الأغلبية المطلقة التى يعتد بها فى ملكية رأسمال بنك مصر الدولى وفى مجلس الإدارة ، وذلك بالبيع للرأسمالية المصرية .

١١ - كما ذكر المؤلف أن «بنك فيصل الاسلامى» ، الذى يمتلك رأس المال السعودى أغلب أسهمه ، استحدث حق العميل فى الاحتفاظ بحسابات سرية لا يسمح لأجهزة الرقابة العامة ولا البنك المركزى بالاطلاع عليها . كما أشار المؤلف إلى ما هو معروف ومتداول من أن «المصرف العربى الدولى» ، خارج تماماً عن نطاق تطبيق القوانين المصرية .

١٢ - كما ألمح المؤلف إلى أن بعض البنوك تقوم بالاشتغال بتجارة العملة بالمخالفة للقانون ، ومن ثم تحقق أرباحاً كبيرة .

١٣ - ثم يقدم المؤلف دراسة حالة فريدة فى بابها ، على أساس أنها مثال واضح لتداخل الفساد البيروقراطى واندماج القطاع العام فى قطاع الرأسمالية التابعة ، الا وهى حالة «الشركة العامة للبطاريات» ، واندماجها مع «شركة كلورايد» ، وأورد المؤلف كافة المحاولات التى بذلت لتطوير نشاط الشركة للتلاءم مع أوضاع الانفتاح .

١٤ - وأخيرا يعرض المؤلف لعدد من الاقتراحات تؤدى - فى رأيه - إلى إقرار مشروعية القطاع العام والتسليم بدوره فى قيادة الاقتصاد القومى ، وتذليل العقبات التى تقف فى سبيل نجاحه .

١٥ - ويطرح المؤلف فى النهاية تساؤلاً ساخراً عن أسطورة نقل التكنولوجيا المتقدمة، وضرورة التخلى عن هذه الأسطورة، ويقرر أنه فى ظل سنوات الانفتاح لم ننقل حتى الان شيئا عبقريا سوى التعلق المزرى بالملكية وشراه التملك والأنانية الرأسمالية المبتذلة.

مناقشة نقدية لأهم أطروحات الكتاب:

١٦ - بعد ما أسلفنا من عرض وجيز لأهم محتويات الكتاب، فاننا نعمد إلى مناقشة نقدية موضوعية، لأهم الاطروحات الرئيسية التى عرضها المؤلف فى كتابه.

١٧ - وبالطبع، فلسنا بصدد مناقشة كافة الأفكار التى أوردها المؤلف، ذلك أننا نوافقه تماما على بعضها، كما أن بعضها الآخر محل اتفاق كبير، وبخاصة من منطلقات إيديولوجية بعينها؛ كما أن البعض الثالث من الأفكار تعد من قبيل الأفكار العادية، بدون غض - بالطبع - من القيمة العلمية للمؤلف المقتدر والكتاب الذى نعرضه جميعاً.

١٨ - ولعل أهم فكرة محورية عرضها المؤلف، عندما تناول دور القطاع العام فى مصر فى عهد الانفتاح، كقاعدة لتطوير الرأسمالية البيروقراطية «ذلك أن القطاع العام نتيجة سياسات الانفتاح يتحول لقاعدة لانتاج عناصر الرأسمالية مباشرةً، من خلال تحول كبار العاملين فيه والمسيطرين على تقاليده إلى أصحاب ثروات رأسمالية بحكم مواقعهم داخل القطاع العام. ومن ثم يرتبطون عضوييا بالمجرى العام لتطور الرأسمالية، وبخاصة بالتعاون مع الرأسمالية الطفيلية .... بل ويسارع هؤلاء البيروقراطيون إلى ربط القطاع العام برأس المال الدولى برباط التعاون وحتى المشاركة ... مما يشكّل فى النهاية فئة بيروقراطية واسعة من كبار القطاع العام ومن هم على صلة بهم، وهى فئة تستند إلى الوظيفة العامة لحصول على دخول غير مشروعة، وتكوين ثروات طائلة عرفت من قديم باسم المال الحرام. [ص ٦٤ من الكتاب].

١٩ - وهذه المقولة البالغة الأهمية التى أوردها المؤلف، ونقلناها عنه فيما سلف مباشرة والتى نوافقه عليها تماما، تستحق وقفة طويلة متأنية

لتقصى الأسباب التاريخية والمعاصرة التى جعلت - وتجعل - عدداً كبيراً من قادة القطاع العام من البيروقراطيين والتكنوقراط متنكرين لدورهم الوظيفى بل وللأمانة العامة التى وضعتهم أمامها الدولة إبان خلقق وتطوير القطاع العام بعد حركة التأميمات الشهيرة. وفى تقديرها أن خلق القطاع العام كنتيجة مباشرة للتأميم الذى حدث فى أوائل الستينات - وإن كان خطوة ضرورية من الناحيتين الأقتصاديلا والاجتماعية فى محاولة إحداث تنمية مستقلة - إلا أنها كانت خطوة عجلى من حيث تدبير الاطارات الوظيفية اللازمة لادارة وتسيير وحدات القطاع العام فى مجموعها. فخلق هذه الاجهزة الكبرى والهامة تم بقرارات فوقية بدون اعدادٍ كافٍ لمن سيلون أمرها، مع ما لهذا الاعداد من أهمية قصوى فى تحقيق الأهداف المتوخاة من خلق وانشاء هذا القطاع العام، بل اننا لا نعدو والحقيقة إذا قلنا ان كثيرا من المناصب القيادية فى القطاع العام قد أسندت إلى غير أكفاء من النواحى الفنية والادارية، بل وإلى من هم ليسوا بعيدين عن موطن الشبهات من النواحى المالية.

٢٠ - ومن هنا فنحن نفرق - عن عمد - بين أمرين هامين:

أولهما - فلسفة وانشاء قطاع عام بغية إحداث تنمية مستقلة.

وثانيهما - رموز الادارة أو معظمهم فى هذا القطاع العام منذ بداية انشائه. فنحن نزعم أن هذه القيادات - بعينها - كانت تضمر الإفادة من مواقعها الوظيفية بالقطاع العام، كما نزعم أن معظم هذه القيادات لم تكن تؤمن بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية المتوخاة من إحداث القطاع العام ومن قرارات التأميم، بل على العكس كانت تضمر شرا بالتجربة التنموية المستقلة كلها، عندما تلوح الفرصة. لذلك فعندما كانت قبضة الدولة قوية كانت معظم هذه القيادات الفاسدة فى حالة كمون كلى أو جزئى، أو فى حالة أقرب إلى حالة التقية وفقا للمصطلح الاسلامى.

٢١ - ولذلك فعندما ترنح النظام تحت وطأة هزيمة ١٩٦٧، بدأت تطل رؤس الفتنة، وبدأت النوايا الشرية المضمرة لدى معظم قيادات القطاع العام

فى حالة ترقب. وعندما حانت الفرصة بالانقلاب الحاد الذى حدث بتبنى سياسة الانفتاح، بل منذ ورقة أكتوبر تحديداً، فان قيادات القطاع العام أو بالأحرى معظمها قد تحركت بسرعة وبمهارة وبتخطيط وبعزم لتخريب تجربة التنمية المستقلة من خلال القطاع العام مستغلين مناصبهم الرئيسية فى هذا القطاع، فى تحقيق ثروات حرام وفى ربط هذا القطاع بالرأسمالية الطفيلية التى كانت تنمو هى الأخرى فى أحشاء المجتمع المصرى، وعلى الأخص بين متوسطى الملاك الزراعيين من أواسط الستينات. ولعل هذه الرأسمالية الزراعية أن تتسم - فى المقام الأول - بكل سمات التخلف الريفى التقليدى من جهة، كما تتسم بعدم الاستنارة وبالجهل وبالرغبة المحمومة فى تعويض خسائرها التى مُنيت بها منذ بدايات الحقبة الناصرية.

٢٢ - ومن هنا فنحر وإن كنا نوافق المؤلف فيما ذهب اليه من تكوّن الرأسمالية البيروقراطية فى القطاع العام منذ الانفتاح بعامة، إلا أننا نعتقد أن البدايات الباكرة قد حدثت قبل تبنى سياسة الانفتاح بسنين عدداً، وأنها كانت تكوينا جنينيا فى رحم القطاع العام منذ انشائه تحديداً.

Saleh, Saneya, 1986, **Egyptian Women Law : Theory and Practice.** Unpublished Material.

Special Correspondent Report, 1985," Women and Violence". In **Economic and Political Weekly,** A Sameeksha Trust Publication, Vol. XX, no. 12, March 23.

Susan, Edwards (ed.) 1985 **Gender Sex and the Law.** Croom Helm, London, U.K.

United Nations, 1985, **Seventh United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders,** Victims of Crime, the Situation of Women as Victims of Crime - Report of the Secretary - General. Milan, Italy : 26 August - 6 September, Paragraphs 29 - 37, pp. 8, 9.

Zaalouk, Malak 1976 **"The Social Structure of Divorce Adjudication".** M.A. Thesis, American University in Cairo.

References

Al Ahram, 1986 - 1987.

Annual Statistical Book for Egypt, 1952 - 1983.

Fannon, Frantz, 1968, **The Wretched of the Earth.** Grove Press Inc., New York,.

Harb, El Ghazaly, 1985, **Istiqlal Al Maraa Fil Islam** (The Independence of Women in Islam). Dar al Mostaqbal al Arabi, Cairo.

Higazi, Mostafa, 1980, **Al Takhaluf Al Igtimaii : Psychologeyat Al Insaan Al Maqhour** (The Psychology of the Oppressed Individual in Under-developed Society). Beirut: The Arab Development Institute.

Memi, Albert,1973, **Portrait du Colonise.** Petite Bibliothique Payot, Paris.

Mitchell, Alexander R.K.,1978, **Violence in the Family.** England.

Radwan, Zainab, 1982, **El Nazareya Al Ijtimaeya Fil Fikr Al Islami,** Dar al Maaref, Cairo .

Sabah El Kheir

·Sabek, El Sayyid 1985 **Figh Al Sunnah** (The Jurisprudence of the Prophet's Tradition) Part II. Dar al Thaqafa, Qatar.

and offer some financial support when necessary. A number of such bureaus were visited and it was discovered that although the idea was potentially very progressive it was not sufficiently developed or given sufficient attention. Most of the bureaus are not adequately staffed nor are they efficient. Moreover they are very poorly advertized and hence very few people frequent them. The Ministry of Social Affairs has traditionally been headed by women. It has also traditionally supported women's issues and appears to be the only source of formal and financial support to the family bureaus. It is here suggested that they be revitalized and reorganized to serve new functions in coordination with crises centers and shelters.

63 - As mentioned previously no shelters exist for battered wives yet in Egypt. Although a number of shelters do exist for divorced women, illigitimate children and migrant students. The present Minister of Social Affairs, a women, Dr. Amal Osman, has in September 1987 promised to establish the first crises center or shelter for battered wives in Egypt. The shelter will be set up in the district of Shubrah, a very poor residential area. It will temporarily receive women in crises situations and will be under the supervision of the Ministry of Social Affairs. It will be linked up to the family bureaus and will in addition have their own staff members formed of social workers, psychologists, lawyers and doctors. Moreover the centers will be linked to the "Productive Family Program" also under the auspices of the Ministry of Social Affairs. The program aims at training women to become productive and develop new skills.

60 - One can only hope that sources of structural violence will whither away with increased development. However one cannot wait until such a time appears. Nor can one wait until societal and cultural norms condemn violence against women. Some practical steps need to be taken especially with victims having children and not knowing where to go especially that a lot of families do not encourage the return of wives and children home.

61 - It is here suggested that more efforts be made to bring the phenomenon to public attention and also create statistical data. Moreover it is suggested that voluntary societies and associations concerned with women's issues provide temporary and/or permanent shelter and refuge for female victims of domestic violence.

Commitments, Policies and Programmes of Government to Overcome the Problem :

62 - The only existent institutional help given to women in trouble is through the family councelling bureaus. These bureaus were founded in 1961 and exist in every district of the capital Cairo and in every province. They are staffed by social workers, psychologists, lawyers and religious dignitaries. The bureaus are appendaged to the Ministry of Social Affairs. They are not yet recognized by the Ministry of Justice. The bureaus receive cases of family discord, marital conflicts, child custody, financial problems as well as psychic and other ad hoc problems. They offer wives councelling on legal and religious matters

57 - The president of the parquet on the other hand believed that the source of all problems is women's insanity and uncouth behaviour. After the age of 35, according to him, women lose their peace and morality. They become involved in extramarital relations. Man can but be violent in such situations.

58 - A young medical doctor expressed his disrespect for most of the battered women sent to him in the public hospital for a medical certificate. He indiscriminatingly accused them of lying claiming that some woman in fact deliberately wounded themselves in order to have a case against their husbands. He then mentioned the examble of a woman who came for a certifcate for a case of forced abortion. Her husband had kicked her in the stomach causing abortion and the loss of her baby. The doctor's theory was that the woman was lying and probably carried an illigitimate child which she wanted to get rid of. The doctor refused her a medical certificate. Thus her sole piece of evidence was denied to her.

59 - The social worker was of course quite sympathetic to victimized women being herself a sensitive women. However her societal role almost forced her into the traditional pattern of preventing family breakdown for the sake of the children. She herself described her role as being a painkiller. She simply temporarily soothed the aggrieved women but had no solution to offer in the long run.

is still not published and is a book on health, sponsored by Ford Foundation and written by a number of Egyptian women, with one chapter on forms of violence.

Official Attitudes Towards Wife Battering :

55 - It is obvious that attitudes of judges, magistrates and police officers towards battered or violated, abused women is part and parcel of the general societal attitudes towards them. Interviews of fifteen judges of a personal status court in Cairo revealed that to the judges women who came to court were nothing but prostitutes. They lied and were treacherous. They enjoyed violence and could not live without it. The reason why they chose to accuse their husbands is that they probably had a better suitor. (Zaalouk, 1976). A well renowned judge who dealt with cases of battered wives believed that women who were beaten were provocative women who did not abide by the teachings of Islam and tradition.

56 - The chief officer in the police station visted mentioned that the reason for present day family violence is women's irresponsability and rebellion. Women were deemed to be foolishly arrogant. They provoked their husbands. A man comes back home hoping to find the peace and calm he yearns for after a long day's work. Instead he is met by a nagging wife. How can he help but hit her. The real proplem has to do with all the silly ideas about equality between sexes!!.

52 - From a survey of the daily newspaper al-Ahram for a period of two months (July-August 1987) a number of crimes and acts of violence against women were depicted. These ranged from battering to rape, injury and murder. Although the reported incidents are meant to be objective accoumts of facts, it is interesting to note that even such reports were biased by societal norms. For example a young female student who was raped by four men was reported not to have lost her virginity in the process, thus it appears it was allright. Meanwhile a young American women was reported to have been raped, however after the investigations it was discovered that she was not originally a virgin. It is as though the latter fact was published to suggest that hence we should not sympathize too much with the victim since the fact that she was not originally a virgin meant that she was available anyway.

53 - During Friday prayers at one mosque, the shaikh commented on the former case of rape concerning the young student who was kidnapped and raped in a middle class residential area, by suggesting that the young girl was to blame since she should not have been out in the street at that time of the night. The girl, it was reported, had been kidnapped before her house when her male cousin was walking her home after a family visit at 9 p.m.

54 - With regard to education, no such programs exist on any institutional or informal level. The issue of wife battering or violence against women is totally neglected. The only work that has been done

50 - Moreover violence against women is almost always forgiven and allowed when the question of honour and chastity is at stake. Wife killing is accounted for in the law in cases of adultery.

Mass Media and Education :

51 - The Egyptian mass media, cinema in particular, is replete with the traditional scene where a man suspects a wife of infidelity, kills her or beats her. In the latter case even when the wife is innocent she will normally spend the rest of her years in grief and mourning and will always appear as the martyred mother seeking to ctach a glimpse of her children in the father's custody. Never is violence presented as a societal issue in its ugly form. It is rather more presented as part of everyday accepted behavior whereby the audience will only sympathize with the woman for being unjustly hit if she proves innocent, rather than hit at all. In such a general environment of accepting beating of wives, husbands will easily have a case against their aggrieved wives, by mentioning in court or before the judge that he was provoked by a wife who went out of the house without his permission and was sloppy in the household. In one such case when the battered wife took her husband to court, the latter beat her in the court. The judges were symathetic to the husband and simply attempted to calm him down. [1]

(1) A case reported by the social worker during a visit at the police station. The social worker normally follows the cases through, her job often involves home visits as well as accompanying women to court when necessary. But she mainly tries to advise women to mantain the family.

before court where judges will be responsible for the infliction of punishment.

49 - Culturally this has been translated to mean that men have the unconditional right to "educate" and punish their wives when the latter misbehave. Misbehaviour here ranges from verbal arrogance to inefficiency in housework. Most of the cases in the present study had ended up in reconciliation largely due to a number of societal pressures. The police aimed at reconciliation as well as social workers, judges and magistrates. Moreover the strongest source of pressure was the family. Reconciliation mainly signified that the wife drop the case totally and resume her marital life whilst the husband was not penalized and continued to inflate his male ego. In numerous cases, after the wife had filed a complaint at the police office, she would later go back and ask for the case to be dropped, as her family would not hear of it, nor would they support her or take her back in. Meanwhile during interviews with judges a number of them greatly expressed their distaste for the principle of penalizing a husband for beating his wife. In fact just recently the daily newspaper Al-Ahram reported that after one such case had appeared in court the husband protested against the application of the penal law number 58 of 1937 to wife battering since religion allowed for it. The judges accepted his defense and the case was postponed until the constitutional court revised the law and came to a decision.[1]

---

(1) Reported in Sabah El Kheir, August 13, 1987, No. 1649.

count are claimed to be extracted or inferred from the philosophy of Islam which seemingly allows for wife beating.

48 - According to Islamic philosophers, especially the more enlightened members of jurisprudence, the women's verse in the Qoran did indeed mention hitting wives but under very specific conditions and with very special significance. The use of physical reprisal in a marital relation is allowed when all other forms and understanding and communication fail. Husbands will first protest by verbally reprimanding behaviour that is unacceptable to them morally, socially and psychically. If the wife chooses to ignore the husband's protest,he will proceed to restrain from all forms of emotional and sexual relations. If again this fails he will express his deep and continued protest by hitting his wife with a tooth pick, as a symbol of his protest and which serves to show that the purpose is merely to ascertain protest and not to be cruel to ones wife.[1] There are many Qoranic verses and sayings of the Prophet which clearly forbid and curse cruelty to women generally and wives especially. (Sabek, 1985) . Moreover women may also protest against their husbands behavior by verbally protesting or seeking the help of relatives and finally by requiring that t he husband be brought

(1) For an enlightened view of women's position in Islamic society see:

al-Ghazali Harb, The Independence of Women in Islam, and Zeinab Radwan, The Social Theory in Islamic Thought (Dar El-Maaref, Cairo 1982).

against women are gender specific. They came as a result of universal hierarchical gender relations wherein men are in most societies dominat whilst women are subordinate. Women are being controlled sexually and economically (through labour and income). In the process of control women become the instruments through which the social system reproduces itself and through which oppression and inequality are maintained. Women in most undereveloped societies become the final link in the "trickling down effect" of violence. They are by definition weaker, inferior and subordinate.

46 - Most cultures maintain a set of gender role expectations. These expectations appear rather similar in most societies regardless of the degree of development. Women are mostly expected to fulfill their roles as mothers and soothing laborious wives. Falling short of such role expectations appears as provocation calling for violent male reactions.(Edwards, 1985). Note the case of the two Ph.D. researchers afore-mentioned whereby the wife had asked the husband to participate in house-work.

47 - In most Arab societies, women are especially oppressed and regarded as inferior to men. They are expected to obey their male masters. The oriental male mentality does not easily tolerate equality amongst sexes. Many of the societies norms and ideologies on that

discussed in the introduction of the paper. Men vented brutal behavior towards their wives for economic reasons which largely appeared as a function of the very difficult lives led by individuals in a developing country whose average per capita income in 1981/82 was in the order of 446.3 Egyptian pounds per annum (the equivalent of about 600 dollars per annum).[1] Economic oppression is practiced on many levels, note worthy housing and the standard of living all of which render the level of frustration fairly high amongst individuals and allow for a feeling of helplessness both of which are very important components of the violence formula.

44 - This is not at all of course to justify the phenomenon, but simply to point out to the structural dynamics of its manifestation. Apart from the political and economic objective conditions of violence, one needs to also look at general societal ideology and attitudes. In other words, why violence against women and to what extent is the phenomenon being tolerated ?

Community Response to Violence :

Cultural and Societal Ideologies Legitimizing Violence Against Women :

45 - Whilst violence against women is perceived as a structural phenomenon which is indeed part of the general violence against oppressed classes, the forms of control and coercion exercised

(1) See Annual Book of Statistics in Egypt, 1952 - 1983.

in his account. When the wife refused the systematic battering began. Another husband who was ill had asked his wife to sell her jewelry when the latter hesitated he beat her up. This cuts across classes.

41 - Other husbands claim to be "provoked" by far too demanding wives. One husband brutally beat his wife, who was not working and demanded financial support for herself and her five children. The husband claimed she asked for too much. The wife had asked for fifty Egyptian pounds* per month. An amount barely sufficient to feed one person. Another husband, a resarcher and Ph.D. in a Research Institute violently beat his wife leaving behind a number of visible marks because she had dared to ask her husband to lend her a helping hand in the housework as she was also a Ph.D. and researcher.

42 - The phenomenon of economic exploitation and abuse of wives was not specific to a single class, but rather cut across all classes. The manifestation of the specific incidence however varied by class.

43 - Generally speaking very few cases appeared as cases of individual violence due to alcoholism or personality problems. Most of the cases appeared as the result of structural violence in society earlier

---

* The equivalent of about 20 U.S. dollars.

Economic Interest :

39 - Another fairly widely spread underlying cause for abuse occurred when several of the husbands had been beating their wives in order to end a relationship in such a way as not only to avoid divorce expenses and financial obligations, but also to gain control of the marital home. The housing problem in Egypt is so very acute that many couples indulge in violence over the flat. Couples may be quite sure that the continuation of marriage or cohabitation is impossible yet they will continue to live together and indulge in violence hoping to lead one of the partners out, usually the wife. The recent Egyptian personal status law had allowed mothering wives having the custody of the children to reside in the marital home in the case of divorce. A young housewife who had been battered by her husband, complained at the police station and yet was determined.to continue cohabitation in the same flat even though her hasband had repudiated her. According to the middle aged social worker this is not an uncommon situation in the Egypt of today. This syndrome is mainly a middle and lower class one.

40 - On the other occasions in the various reported cases husbands had been beating their wives for straight forward financial reasons, i.e. they wanted money off a richer wife. This was the case of a school teacher who had made some money in Arab countries and whose husband claimed that according to social norms she had no business having a separate bank account but should place her money

tensions. In the following I will attempt to highlight some of the reasons reported by the victimized women and the social worker. I will also attempt to correlate the reasons to the couples social class. No generalizations can here be made as the sample is yet fairly small. One can only make allusions to indicators of wider trends.

I - **Personality problems** : This was a terribly rare cause. Only recurring, when the husband suffered from impotence.

II - **Love stories and jealousies** : This featured as a very minor cause for battering and normally occurred between young couples, students in particular. Violence was in most such cases mutual even though it was the wife who filed the complaint. This is mainly a middle class syndreme.

III - **Polygamy** : On several occasions the husband had indulged in beating his wife simply because he wished to marry another and hoped the first wife would be intimidated by repeated assaults and so petition for divorce. In the latter case the husband had everything to gain since he in the first place wanted a separation, and yet did not wish to pay alimony and all the various financial obligations that accompany divorce. This appeared as a fairly prevalent pattern and cut across classes.

that not only uneducated lower class women came to the police station, but also some of the new emerging classes that emerged with the Infitah or open door economic policies, several examples were given of small scale businessmen and import/exporters as well as commercial agents, who battered their wives. Moreover university professors were included, military officers, pilots, shool teachers, unemployed, plumbers, jewellers, government employees, university students and lawyers.

36 - Some of the victimized were unemployed housewives , others worked in professions ranging from school teachers, government employees, lawyers, medical practitioners and university students.

37 - it therefore, appears that the phenomenon is not specific to a single class nor to non-working housewives. However, the causes of violence it appears vary with class.

Reported Causes of Battering :

38 - In most Western studies the causes of violence are related to psychological personality problems in the form of sadomasochistic relations or heavy drinking and alcoholism on the part of the husband. (Mitchell, 1978). In the case of Egypt most of the reasons for domestic battering could be traced back to economic reasons and stress situations from the increased oppressive quality of life and the general

responsibles at the police station, it is indeed a factor to be contended with.

Class Origins of the Battered Women

33 - According to the officers at the police station and the social worker, most battered women who complained legally were lower class. Middle class women were,according to them,normally far too shy to reveal their turmoiled family life publicly. They are usually much more prone to bear with it. Lower class women will not only complain in court, but will themselves attempt to physically retaliate.[3] Officers are not terribly sympathetic to these types of lower class women.

34 - It is however the opinion of the president of the parquet that wife battering occurs at all levels of the society and mostly amongst the educated. His belief is that the major courses behind battering are : a) economic crises including the emigration of labourers to Arab countries which causes family problems and allows for adulterous wives, and b) the ascending liberation of women's movements which he referred to as "rebellious behavior".

35 - From the cases examined in the present study it appears

---

(3) Information obtained through interviews during the various visits to the police station, in October/November, 1986.

the parquet and the social worker, almost all the cases end up in reconciliation. One officer observed that in some cases the wife will have filed numerous complaints and will have been battered by her husband over an extened period. However the minute an apology is made the legal process is interrupted by the aggrieved wife. Rare are the cases when retaliation is insisted upon by the wife. Even more rare are the cases when husbands have actually been imprisoned. Although some studies very definitely point to the fact that punishment by imprisonment was found to act as preventive element in continued battering by husbands. (Edwards, 1985, p.205).

32 - As in other societies, in Egypt the role of the police and legal system generally has been one of "Peace Keeping" or mediator. Except on extremely rare occasions when it has been deemed necessary to take harch measures against the aggressor. On one occasion the president of the parquet insisted to imprison the aggressor for he had not only battered his wife, but had in the process injured his 3 year old daughter.[1] On another reported case, a husband had been sentenced to one year in jail after publically slapping his upper class wife at work.[2] The last incidence might lead one to ask is class here a relevant factor in the types of punishments inflicted? According to discussions with

(1) This case was dug up during a visit to the police station.

(2) Case reported in Al-Ahram daily newspaper, Tuesday : October 14th 1986, p.5.

28 - Upon arrival to the police station a young officer will attempt to first appease the women and advise her to reconciliate. If she accepts he will refer her to the social worker at the police station. If she refuses and adamantly insists to go through all the procedures the complaint is filed and the aggrieved person is required to go for medical check-up to examine the gravity of the assault.

29 - Once the report is finalized and medical check-up completed the aggrieved is referred to the "Parquet" for investigation. No witnesses are required. The aggrieved's statements and medical check-up are sufficient evidence. Once again the aggrieved may relinquish her accusation or choose to push it further to court. If she decides to relinquish her case the president of the parquet or various other magistrates will suspend the case or choose to send it to court in which case the judge will not pursue the case.

30 - If however the aggrieved or victimized wife decides to pursue her case it may then either be finalized and decided upon at the investigation level or it will go for a court session. The parquet is an investigating authority which may be authorized to keep the accused in custody until the case is observed in court.

Outcome of Legal Procedures :

31 - According to the police officers, magistrates, president of

Article 242 states that inflictors of beating not causing any of the above mentioned harm will be imprisioned for not more than a year and will be charged with a fine not less than ten pounds and not exceeding 200 Egyptian pounds. If in the act of beating, weapons, sticks or tools are employed causing injury, the aggressor will be imprisoned. (1)

26 - Another law dealing with injured and or battered wives, is the personal status law, allowing women the right of divorce on the grounds of harm inflicted upon them by their spouse. Harm being here either by word or deed. Once the wife has proved the injury she may want to sue her husband in court and also petition for divorce. (Al-Attar 1985, pp. 202 - 208).

Legal & Police Procedures Followed by Aggrieved Women :

27 - The very first step taken by a woman who wishes to end her husband's violent behaviour, short of family intervention and negotiation, is to file a complaint in the nearest police station. Most of the cases studied in the pilot survey had been advised to go to the police station by friends and neighbours. The afore-mentioned survey on legal consciousness seems to indicate that more and more women are becoming aware of legal protective channels.

(1) The Ministry of Justice, Law No.58 for the year 1937. The Penal Code and its Amendment.

eager or keen to perform its role as a source of support to the wife. Rather women who have been violated against are very often faced with situations where they are let down by the family or advised to accept this form of socially accepted behavior. Especially poorer families are most unwilling for economic reasons to care for their battered daughters and children. In urban areas battered women are more and more supported emotionally by friends and neighbours. (Zaalouk, 1976)[(1)]

Legal Provisions :

25 - The law protecting battered wives is the Penal Code no.58 of 1937 and its later amendments, which does not particularly deal with the phenomenon, but is concerned with the act of beating generally in society. The measures are found under the third book entitled Crimes & Misdemeanors Directed Against Individuals, chapter one on Killing, Injuring and Beating. Articles 240-243 deal with the Act of Beating. Article 240 stipulates that aggressors causing permanent disablement as a result of beating and or violence shall be sentenced to prison for a period of from three to five years. Article 241 stipulates that inflictors of physical pain or beating causing incapacity for a period of 20 days shall be imprisoned for not more than two years, or shall pay a fine of not less than 20 Egyptian pounds and not more than 300 Egyptian pounds.

---

(1) In the Study on Divorce Cases Brought to Court, it appeared that female litigants got most of their support from friends and neighbours.

officers who have been in charge of such cases over periods of 10 - 15 years claim that the incidence of reported wife battering are increasing. Moreover, the president of the parquet also stresses the increasing incidence of reported cases. Now of course this may be a sign of the diminishing tolerance of women for behavior of this kind in society, we are only left with the impressions of those active in the legal and police machinary.

22 - Meanwhile judging from divorce petitions presented to one of the major Cairo personal status courts, quite a large number of women greatly suffered from physical violence and illtreatment. (Zaalouk, 1976). Meanwhile in a recent survey conducted upon 118 working urban women, on the extent of legal consciousness, the majority of the women seemed to want to include within the marriage contract a clause requiring that husbands treat their wives well. (Saleh, 1986). This may be taken as an indication of the normal state of affaire being ill treatment.

23 - Traditionally of course battered women had recourse to their families as the sole support system available. This continues to be pretty much the case in the country-side. However in the city there are signs of change.

24 - The traditional family, for economic reasons, is no longer

the practice is fairly widely spread.

19 - In a number of Western societies as well as few non-western societies, India being in the forefront, societies have been established to protect or aid battered wives. These societies provide shelter and councelling for these women suffering in isolation and seeking help. Walking out on a marriage for reasons of economic and emotional dependence may often appear far more impossible than coping with and tolerating physical violence. Thus women very often are in dire need of counselling emotional and psychic support, as well as shelter for themselves and children. In the West it has been discovered that those women seeking help are far less interested in retaliation against aggressive violent husbands than they are in finding a safe place to start a new and sane life. (Mitchell, 1978, pp.73 - 74).

20 - In Egypt it was discovered from this research that violence produces great family disorders, particularly with regard to children, since women and children in the absence of shelters and crises centers, are often forced to remain in very violent environments for all their lives.

21 - In Egypt no institutions exist to accommodate battered women. Although statistics on the matter are generally absent there are a number of indicators that seem to point to the increase. Police

Commission on the Status of Women at its thirtieth session adopted resolution 1984/14 in which it requested the Secretary-General to convene a seminar of experts on family violence, "taking into account what may emanate on this subject from the Seventh Congress...... with a view to making recommendations to combat this abuse" - In this connection, the attention of the Congress is drawn to the recommendations and resolutions of the International Seminar on Violence in the Family, convened in 1983 by the Alliance of Non-governmental Organizations on Crime Prevention and Criminal Justice in cooperation with the Secretariat.

18 - Domestic violence emcompasses a range of abuses that occur in house-hold or community settings. These include physical violence or force by a spouse or partner in a consensual union, which in its more serious forms almost always occurs against a female victim. Many legal systems and cultures have long permitted the physical chastisement of wives and female dependants by men. Many marriages involve serious or chronic violence, and in fact coerced sexual relations and sexual abuse are far more common inside than outside marriage. In one country, according to the secretariats's survey data. Although no data were available from which to deduce the exact extent of wife assault, it was estimated that 1 in 10 women were married or involved in a common law relationship were physically battered. (U.N. 1985, pp. 8 - 9). Other statistics collected from Western society indicate that

15 - The term battered wives was coined during the seventies to draw the attention of society to the fact that women or adult females are also victims of beating just as children are. In fact often times both women and children become simultaneous victims.

16 - Wife battering has caught the attention of many non-governmental associations both on the national and global level, and for good reasons. "Violence in the family has been identified by international bodies as a problem that requires urgent attention. The mid-decade world conference of the United Nations Decade for Women adopted resolution 5 on battered women and violence in the family, in which it was stated that violence in the home and in the family as well as in institutions, and in particular physical, sexual and other forms of abuse of women, constitutes an intolerable offense to the dignity of human beings as well as a grave problem for the physical and mental health of the family as well as for society.

17 - The regional preparatory meetings for the Seventh Congress, the Committee on Crime Prevention and Control at its eighth session and the Interregional Prepartory Meeting on Victims of Crime emphasized that domestic violence should be considered by the Seventh Congress under the topic "Victims of Crime". Furthermore, the Economics and Social Council, on the recommendation of the

the social worker in charge of dealing with domestic violence. She had been on the job for nine years and served as my key informent. Several police officers were interviewed on various procedural statistical and attitudinal matters. The parquet of the same district was visited and magistrates interviewed. Judges dealing with such cases were also interviewed as well as various specialists working in family councelling bureaus.

The General State of the Art :

14 - The present study which is a very first attempt in this very dark and obscure area of domestic violence is of course very preliminary and wanting in hard facts. A major shortcoming of the study is the absence of statistics on the matter. The violent act of beating in society is generally classified in police stations as general beating. Hence statistics on the specific act of wife battering, although not totally impossible, would require mammoth efforts. It would basically mean going through all the records hoping to recognise from the report when the beating involves spouses. This exercise is not certain to be successful as the records do not specify kinship relations. Nevertheless statistics are a very important need if studies in that field are to be of any significance or avail. Meanwhile no study exists to the knowledge of this author on the topic. Moreover, whilst family councelling bureaus do produce statistics on family conflicts, they do not specify if they are violent or mild ones.

interrelated. Such forms vary from baby battering, to child neglect and abuse, to school refusal where children vehemently refuse to go to school and thence become the subject of parental violence, adolescent violence in the home, violence between spouses to sexual violence. (Mitchell 1978, pp. 57 - 82)

12 - This paper is an attempt to deal with one of the least easily dealt with forms of violence in the home, namely wife beating. This form is very diffivult to tackle due to the very loose legal definitions, the secrecy surrounding family matters and all the various societal norms, the prevailing ideological beliefs and attitudes regarding women's duties and obligations, men's rights and privileges and the various justifications used which center around women being regarded as socially pathological. The paper will place the act of wife beating contextually. i.e. within Egyptian society which differs from Western society on a number of levels. The differences will at times be reflected in the phenomenon of battering. We shall attempt to refer to the cultural differences as we go along.

13 - The present paper is based on a preliminary pilot study of 50 cases of battered wives reported in one of Cairo's police station, over a period of nine months. The police station is situated in a Cairean district which combines a number of residential areas representing different socio-economic conditions. The cases were examined with the help of

are left with discrimination and aggression generally. (Higazi, 1980, pp. 184 - 186)

9 - Underdeveloped societies are characterised by disharmony and lack of equality between the power structure and the masses. Such a state of affairs has a "trickling down" effect upon all forms of human relations. So that in the final analysis even love and sexual relations are oppressive.

10 - Individuals in underdeveloped societies live in a reality of terror and oppression and unsettling feelings. Violence becomes a way of life both in its obvious and latent forms. The inequality of relations generally an important of violence has a trickling down effect upon all wakes of societal life and becomes further magnified on the family level, where the clear physical inequality of dominant males and submissive women and children become the chosen stage for daily violent activity. (Higazi, 1980, pp. 202 - 206)

11 - Domestic Violence :

Violence as a result of all the above is expressed from within the family. It is the "tricking effect" of the broader society. It reflects tense and unnatural power relations where the victims as in the broader society feature as the weakest and most opressed. Forms of family violence have varied although most studies will tell us that they are

structural for it is a reaction to a system which thrives on the political and economic oppression of individuals and social injustice, both of which are integral component of underdevelopment.

7 - Violence in underevelopred societies takes on many forms and shapes. It may be passive at times, disguised at other, or even symbolic when individuals choose to direct their violence against the breaking of societal laws and norms. Violence may be outer directed or inner directed if and when individuals choose to direct their violent acts to themselves or those very close to themselves. Moreover, violence may take on an existential dimension, i.e. it may be a general way of life whereby individuals under constraint threat and permenent tension enter into oppressive and discriminatory relationships. (Higazi, 1980, pp. 173 - 179)

8 - The individual in underdeveloped societies who has greatly suffered from chronic and systematic violations of his rights as a human being will not hesitate to perpetuate the system by violating the rights of others. The world of underdevelopment resembles a jungle, it is full of wolves who are constantly alert to possible violations and attacks upon rheir human rights even when the general atmosphere appears on the surface to be calm and complacent. The truth of the matter is that the type of relations born in such an atmoshpere are tense, oppressive and discriminatory. Understanding and sympathy are absent. Instead we

psyche and personality make-up of the Algerian after the liberation war and the nature of the violence experienced is similar to the personality type of the American side street rapist or underground aggressor. (see Fanon, 1968. and Memi, 1973) . Nor is it likely that families living in Refugee camps, under inhuman conditions, experience the same forms of violence as those families living in an environment of peace and development.

Violence in Third World Underdeveloped Societies :

5 - In underdeveloped societies violence takes on a specific form, structure and meaning . Violence in such societies is by and large more intense and wide spread, even in its latent forms. It certainly carries a very high component of frustration and humiliation. Violent behavior in underdeveloped societies is the very last resort man will have recourse to for purposes of survival. It is a weapon used by subservient humiliated individuals who seek to remedy societal distortions, structural oppression and to regain self esteem. Violence is normally employed when individuals feel threatened and when normal dialogue appears dysfunctional. It is a last resort when individuals know for sure that their voices will never be heard save through violent action.

6 - Violence in such a society is akin to underdevelopment, it is the other side of the coin. It is born with oppression. Violence is here

which are non-physical or simply the threat of violence. We must keep in mind that violence may simply be a structural atmosphere, or may be inflicted upon the brains of a human being or his emotions without having re-course to the physical. Thus another definition of violence which appears slightly more adequate and useful is that "Any individual or group is subject to violence when it faces the threat of coercion or is disciplined to act in a manner required by another individual or group". [1]

3 - Acts of direct violence, or the mere externalisation of violence through physical assaults may simply be the symptom of deeper violence which lies within the social structure, In other words it is not enough to define violence or describe it, but it is equally important to dig up some of its components. Violence is to do with frustration, oppression and competition over very scarce resources. Frustration under pressure and oppression is one of the important components of the violence formula along with other components which may not be all that structural, i.e. have more to do with the individual personality component. Violence, unlike simple aggression, has to do with destruction, which is another component of the violence formula. It is excessive aggression which aims at destruction.

4 - Violence is world wide. It is a universal phenomenon. However it varies in accordance with local conditions, both in its form and intensity. (Mitchell, 1978, Preface). It is quite unlikely that the

(1) "Women and Violence", p. 491 .

Violence in the Family
The Case of Wife Battering in Egypt

Malak Zaalouk *

On the Concept of Violence Generally :

1 - The concept of violence may be defined in various ways. It may be defined narrowly or very broadly. The act of violence must be distinguished from that of mere aggression. While an acceptable amount of aggression is a normal state of affairs, violence on the other hand is not. Broadly and generally speaking violence may be defined as any state of exploitation within which any relationship of domination and subordination is defined as a violent one. On the very narrow end of the definition violence might be confined to very specific acts of physical violence. Both extremes here are not very useful or adaquate.(1) Other definitions take a semantic position, hence the Chamber's Twentieth Century Dictionary defines violence as excessive, unrestrained or unjustified force, outrage or injury. Webster's Dictionary defines violence as the act of moving or acting characterised by physical force, especially by extreme or sudden, or by unjust and improper force . (Mitchell, 1978, p.11)

2 - All the above definitions seem to exclude forms of violence

* Ph.D, Sociolgy. Expert, The National Center for Social and Criminological Research, Cairo.

(1) Special Correspondent report "Women and Violence" in Economic and Political Weekly, a Sameeksha Trust Publication, Vol. XX No. 12, March 23, 1985, p. 491.

The National Review of Social Scienes

Vol. 26 January 1989 No. 1

Contents

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt

Editor in Chief

Ahmed M . Khalifa

Assistant Editor

Ezzat Hegazy

Correspondence :

Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,

The National Center for Social & Criminological Research,

Zamalek P.O., Cairo, EGYPT .

Price :

US $ 5 per issue

US $ 10 per volume

The National Review of Social Sciences

Issued by

**The National Center for Social and Criminological Research
Cairo**

CONTENTS



Vol - 26 **No . 1** **January 1989**